مُحَمد سَعيد الرّيْحَاني

تَاريخُ التّلاَعُب بالامْتحَانَات المهَنيَة فيِ المَغْرب

مَوْقعُ ريْحَانيَات

“History of Manipulating Professional Contests in Morocco”

(Volume 1)
By
Mohamed Saïd Raïhani
(Arabic Version)
2009

عنوان الكتاب : " تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب"
نوع الكتاب : الجزء **الأول**
الكاتب : محمد سعيد الريحاني
الطبعة: الأولى، 2009
الناشر: محمد سعيد الريحاني
رقم الإيداع: **2009 MO 1385**
الترقيم الدولي (ISBN): **978–9954–8654–4–6**
المطبعة: طوب بريس، الرباط / المغرب

مقدمة

عزيزتي القارئة، عزيزي القارئ،

هذا الكتاب هو ثمرة نضال حقيقي ضد أشكال الشطط والتلاعب بإرادة المهنيين وكرامة الموظفين من سنة 2003 إلى سنة 2009. وقد نضج هدا الكتاب سنة بعد سنة، بيانا بعد بيان فاستحق بدلك أن ينشر مجمعا كشهادة صارخة للتاريخ ضد كل أشكال التزوير والعبث الممنهج بإرادة الموظفين ليكون بدلك وثيقة تاريخية من جهة وشكلا من أشكال رفع سقف حرية التعبير من جهة ثانية.

إنه لم دَوَاع الأسف أن نجد في زمن الحداثة وما بعد الحداثة بمقولاتها "**موت الإنسان**" ، "**موت المؤلف**"، "**موت الزعيم**"، "**موت الإيديولوجيا**"... شعوبنا وأنظمتنا ترفع شعارات الردة من قبيل "**موت الشفافية**"، "**موت المصداقية**"، "**موت الكفاءة**"، "**موت النقابي**" ، "**موت السياسي**"...

وفي ظل **موت النقابي والسياسي**، صدرت هده البيانات كصرخات سنوية حرة وَأَبيّة ومستقلة دَوّتْ قوية على المستوى الوطني وحفرت حضورها عميقا في أداء الجهات الوصية على تزوير الإرادات مضاعفة بذلك الارتباك في مراكز الشطط وأطرافه.

وقد تدرجت بيانات أكتوبر السنوية حسب السنوات:

*__من إحداث الصدمة__، البيان **الأول** (10 أكتوبر 2004).
*__إلى رصد ردود الفعل الصاخبة لقوى الصيد في المياه العكرة__، البيان **الثاني** (18 أكتوبر 2005).
*__إلى إدانة الانحراف النقابي في المغرب__، البيان **الثالث** (بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2006).
*__إلى النبش في الأهواء الإدارية في التعامل مع ملف التعليم__، البيان **الرابع** (31 أكتوبر 2007).
*__إلى مساءلة مفهوم "الكفاءة" في التسيير الإداري لقطاع التعليم بالمغرب__، البيان **الخامس** (30 أكتوبر 2008).

والكتاب يعرضها مرتبةً ترتيباً كرونولوجياً.

لقد تناولت التعليم في المغرب أبحاث شتى بمقاربات شتى لغايات شتى لكن أغلبها، إن لم يكن جميعها، يقع في أحضان **البحث الأكاديمي الصارم** الذي لا يسمح للذات الباحثة؛ بينما يقع الباقي في أحضان **التحقيق الصحفي** الذي يصغي للشهادات بالأذن ليُدَونها مرتبة ومُبوبة بالقلم. أما الكتاب الحالي، "**تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب**"، فيختلف في طبيعته ومنهجه وغايته عن **البحث الأكاديمي** وعن **التحقيق الصحفي** معا. إنه **شهادة حية** عاشتْ تجربة التلاعب بمصائر الموظفين وكانتْ ضحيتها وناضلتْ لتغيير هذا الشطط الإداري منذ مرحلته الجنينية. ولذلك، فالكتاب يقدم نفسه ك"**وثيقة مرجعية**" لمرحلة تاريخية يقف **شاهدا** عليها.

فإذا كانت أغلب التحقيقات والدراسات والبيانات التي تناولت التعليم المغربي، تركز على "**الأداء في قطاع التعليم**" (الأداء الإداري، والأداء المهني والأداء التأطيري**)**، فإن "**بيانات أكتوبر السنوية 2003-2009**"، وهي بالمناسبة لُحْمَةُ كتاب "**تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب**"، فقد ركزت على ما هو أشمل وأرقى وأهم وأكثر إحاطة بالمنع والتعتيم والتحريم: "**فلسفة تدبير قطاع التعليم**".

لذلك، فقد كانت **بيانات أكتوبر السنوية 2003-2009** "**استبيانات**" حية حول قضايا حية. **فمن جهة أولى،** تعرضنا، خلال تجربة استقرائها واستنتاج خلاصاتها وإعلانها للعموم عبر وسائل الإعلام، للاعتداء الفعلي من قبل **عصابات مسلحة بالسكاكين** والاعتداء الرمزي من طرف **نقابات مهنية** و**أحزاب سياسية** و**متطفلين على الكتابة** على صفحات الجرائد الورقية وللمضايقة في عملي... و**من جهة ثانية،** أتاحت لنا التجربة "**التّخلّصَ**" من أغلب من كنا مخطئين في اعتبارهم "**أصْدقاء**"، الجيل الجديد من "**الْبَيَّاعَة وَالشّرّايَة**" الذين "**يَبيعُونَ**" كل من حواليهم "**مُقَابِلَ**" إقحام أسمائهم خفْيَةًَ ضمن "**لوائح الترقي**" أو تهريبهم في ظلام السرِّية نحو "**سَبُّورَة التّنْجيح**".

أما الجهود خلال عملية نشر البيانات، فقد كانت موزعة على واجهتين: الواجهة **الورقية** والواجهة **الإلكترونية.** فعلى الواجهة **الإلكترونية،** كانت البيانات ترسل إلى أزيد من **اثني عشر ألف 12000 عنوان بريدي إلكتروني** لمبحرين على الشبكة الدولية للمعلومات **(الإنترنت)** في **قارات العالم الخمس،** وهو عدد قراء لا تصله أغلب الصحف اليومية "**الحزبية**" في المغرب.

أما على الواجهة **الورقية،** فقد كانت الجرائد الورقية المغربية، "**تتناوب سنويا**" على نشر البيانات. فخلال عملية نشر **بيانات أكتوبر السنوية 2003-2009** ، كانت البيانات تُعَممُ على كل الصحافة العربية الحاضرة على الإنترنت وربما صار من الأهمية بمكان **الحديث عن خلاصة التجربة مع الصحافة الورقية العربية والمغربية** على السواء. ففي الوقت الذي كانت فيه **الصحافة الورقية العربية** تتهرب من نشر البيانات بذريعة أن الأمر شأن مغربي داخلي، كانت **الصحافة المغربية الورقية** تقف **عارية من كل تبرير** ماعدا بعض **الصحف المغربية "المستقلة"** بينما تعاملت **الصحافة الورقية الحزبية** مع البيانات بمنطق **اللامبالاة** أو بمنطق **الظرفية السياسية.**

الجدير بالذكر أن الصحافة الورقية المغربية "**المستقلة**" ذاتها التي سبق لها أن نشرت بيانا من بيانات أكتوبر كانت **لا تعيد نشر البيان السنوي الموالي** لأسباب غير واضحة: ربما كانت ضغوطات متعددة من جهات متعددة...

أسبوعية مغربية ورقية وليدة حاولت تكسير القاعدة من خلال نشر **بيان أكتوبر السنوي الرابع** لسنة 2007 **على حلقتين** فحدث ما كان أكبر من التحدي وهو "**النهاية الفورية للجريدة**" مباشرة **بعد نشر الحلقة الثانية** من **بيان أكتوبر لسنة 2007...**

إن مشكلة التعليم بالمغرب لا يمكن بأي حال من الأحوال اختزالها في مشكل مقرر مدرسي أو مشكل طرائق التدريس أو تغيبات المدرس أو غيرها من المشاجب الشائعة، كما لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستمرار في دفن الرأس في الرمال حين يُلْحَقُ بزمرة المشاكل المتداولة "**فلسفة وأشكال تدبير القطاع التعليمي**": فعوضَ "**تغيير العقلية المتحكمة في تدبير أمور التربية في البلاد**"، يتم تغيير "**المعجم التربوي والإداري**" وكأن المشكل في المعجم!

إن أزمة التعليم المغربي أزمة ذات جذور متفرعة ومتعددة تعود فترات نموها إلى سياسات متضاربة على مدى عقود من عمر استقلال المغرب "**تناوب**" عليها و"**توافق**" وزراء يدينون بالولاء لعدة أحزاب سياسية مغربية. لذلك، فلا بد للمجالس العليا والدنيا للتعليم التحلي بالشجاعة في التناول والشمولية في الرؤية قبل إدانة المُدَرس، في تقاريرها، وَتَحْميله مسؤوليات فشل المنظومة التعليمية...

هنا، **بين دفتي هذا الكتاب،** جُمّعَتْ كل البيانات والمقالات والحوارات ذات الصلة بالتلاعب بالامتحانات المهنية في عهد مَغْرب «**التناوب والتوافق والت...**» سواء المنشور منها على الصحافة الورقية أو غير ذلك.

محمد سعيد الريحاني

بتاريخ 20 أبريل 2009

فهرس الكتاب

I- مقدمة... 3

II- حوارات صحفية.. 7

حوار أجرته عقيلة رابحي، يومية "صوت الأحرار" الجزائرية.................... 9

حوار أجراه إدريس ولد القابلة، أسبوعية "المشعل" المغربية............... 13

حوار أجراه محمد العناز وسليمان الحقيوي (مقتطفات).................. 21

رسالة تضامن من المترجم الدكتور سليم عبدلي 23

III- بيانات أكتوبر السنوية 2003-2009........................... 25

1-بيان أكتوبر السنوي الأول 2004.. 27

2-بيان أكتوبر السنوي الثاني 2005...................................... 31

3-البيان السنوي الثالث 2006 (اليوم العلمي لحقوق الإنسان)......... 35

4-على هامش الانتخابات التشريعية 7 شتنبر 2007..................... 43

5-بيان أكتوبر السنوي الرابع 2007.. 47

6-ملتمس إلى السيد رئيس تحرير يومية "ن.م" المغربية................. 53

7-عن المطالبة بإلغاء نتائج "الانتقاء" القبلي الخاص بمباراة تدريس أبناء الجالية بأوروبا الغربية لموسم 2008... 55

8- نحو هيأة قطاعية تعليمية مستقلة "للحقيقة والإنصاف"................... 57

9- بيان أكتوبر السنوي الخامس 2008...................................... 61

10- على هامش إجراء أول مباراة لولوج مركز تكوين المفتشين في عهد فلسفة "التناوب والتوافق والتـ..." 67

VI- ملخص "سردي" لبيانات أكتوبر 89

أ- الحياة بالأقدمية (عن "موسم الهجرة إلى أي مكان"، 2006) 91

ب- كاتب (عن "موسم الهجرة إلى أي مكان"، 2006)................ 95

حوارات صحفية

" الثقافة خَصْمُ السلطة،

وميزان القوة بينهما غير متكافئ على الدوام"

أجرت الحوار الإعلامية الجزائرية عقيلة رابحي،

المشرفة على الصفحة الثقافية لجريدة "صوت الأحرار" الجزائرية

عقيلة رابحي: كيف هي العلاقة بين المثقف والسلطة؟

م.س. الريحاني: تظهر السلطة حين تختل العلاقة بين جهتين ويعتل التكافؤ بين طرفين أيا كانت هده الجهة وأيا كان هدا الطرف فتتغير الأدوار طبقا لوضع اللاتكافئ الجديد فتتحول الشخصيات إلى راع ورعية وتتحول الثقافة إلى رسمية وشعبية وتتحول الجغرافية إلى مركز وهامش...

السلطة إذن هي "**ممارسة عنف رمزي**"، بتعبير **بيير بورديو**، لكن أول علامات السلطة هو "**القبول**" بها وبعنفها. فمتى بدأ القبول بعنفها تجدرت السلطة واستشرت ومتى رُفِضت وعورضت، كسرت شوكتها وبهت جشعها. وهدا بالضبط دور الثقافة، على الأقل في مفهومها الحديث: دمقرطة العلاقات الإنسانية، مقاومة التفاوت والهيمنة في الإنتاجات الرمزية، الاهتمام بأشكال التواصل الإنساني...

السلطة صفة تتعلق بالضغط في تقرير الأمور وتدبير العلاقات والتحكم في المصائر والانفراد بالرأي ... ولدلك فهي تتلون حسب مجال اشتغالها. فقد تكون سلطة سياسية أو دينية أو ثقافية أو قبلية أو عرقية أو غيرها.

ولأن الثقافة هي في الآن ذاته **ضمير الإنسانية والمدافع عن الحرية والعدل والمساواة**، فإنها تبقى الخصم المفترض الأول للسلطة التي يستحيل تصورها دون إرادة في الهيمنة والامتلاك والاحتواء. لهدا السبب، كان ميزان القوة بينهما غير متكافئ على الدوام: فمتى ضعفت السلطة وخفت بريق مصداقيتها، تقوَّت الثقافة ودوى صوتها في كل مكان كما حدث في روسيا القيصرية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين؛ ومتى تعاظمت السلطة وعلا شأن رجالاتها، تقزمت الثقافة وقل تأثير المثقفين كما هو الحال في البلدان العربية مجتمعة...

عقيلة رابحي: ولماذا يبقى المثقف الذي ينتقد السلطة وينشد ثقافة حرة رهين الهامش؟

م.س. الريحاني: في علم الفلك الحديث، يقدر العلماء نسبة الأجسام المرئية في الكون من كواكب ونجوم وسديم ومذنبات وشهب ونيازك ب 6٪ (ستة في المائة) أما الباقي وهو 94٪ (أربعة وتسعون في المائة) من الكون فيبقى لما كان يوصف في الماضي ب"**الفراغ**" وصار اليوم يعرف ب"**المادة السوداء**" وب"**الطاقة**". وهدا المثال بليغ للغاية كما أن هده النسبة هامة جدا لأننا سنصادفها أيضا في علم النفس عند تقسيم الذات الإنسانية إلى ثلاثة أقسام يهيمن فيها "**اللاشعور**" على 94٪ (أربعة وتسعون في المائة) بينما يترك 6٪ (الستة في المائة) المتبقية ل"**الشعور**" و"**الأنا الأعلى**"...

أعتقد بأن هده النسبة التي تتحكم في الكون والعقل البشري هي ذاتها المتحكمة في مصائر المجتمعات والأمم قاطبة. فليس "**اللاشعور**" في حياة الأفراد غير "**التاريخ**" في حياة الأمم؛ وليس "**الأنا الأعلى**" غير "**الثقافة**" أو "**الضمير الإنساني**"؛ وليس "**الشعور**" شيئا آخر غير وظيفة الموازنة بين "**الأنا الأعلى الجماعي" و"حركة التاريخ"**، تلك الوظيفة التي قد تلين وتضعف كما يمكنها أن "تتعاظم وتتسلط" فتصبح وساوس وعُصَاب وأمراضا "**تسلطية**" كان التجسيد الحي لها "**هتلر**" و"**بوكاسا**" و"**بينوتشي**"...

إن الخلود للتاريخ وحده، أما حصة "**الثقافة**" وحصة "**السلطة**" فمتساويتان. وعليه، فإن "**تدني كفة الثقافة**" لصالح "**علو كفة السلطة**" لا يمكنها أن تشير إلا إلى الظروف الذاتية والموضوعية للثقافة والمثقفين وتكشف عن مواطن الخلل في هدا الحقل الفاعل، حقل الثقافة. ويمكن حصر مواطن الخلل هده في ثلاث نقاط:

النقطة الأولى: وتتمحور حول كون المثقف العربي الذي يناهض السلطة على "**المستوى الرمزي**"، لا يقوم بالدور الموازي لهده الوظيفة على "**أرض الواقع**". فليست للمثقف العربي ثقافة تبني المواقف الشجاعة مما يحدث حواليه وما يمرر عليه من قرارات وما يشهد عليه من شطط. إنه يتبنى المواقف ضد "**أعداء الوطن من الأجانب**" فقط ولكنه لا يستطيع فعل نفس الشيء مع "**أهل السلطة**" من "**أهل البلد**"!...

النقطة الثانية: وتتمركز حول المبدع العربي الذي يحارب السلطة داخل نصوصه التخييلية من خلال التعددية اللغوية، وتنويع زوايا النظر، وتكسير السرد... ولكنه لا يستطيع رفع أصبعه اعتراضا على ما يحدث حوله!...

النقطة الثالثة: المثقف العربي يعيش في الهامش لأنه يعتزل المواجهة على ارض الواقع ليتفرغ للكتابة وهو لا يعي حجم 67٪ من الأمية في العالم العربي وحجم تدهور التعليم والتعلم لدى الفئات المحسوبة في السجلات الرسمية "**فئات متعلمة**"...

قد يكون التهميش الذي يعيشه المثقف العربي عقابا ذاتيا يمارسه المثقف على نفسه، نوعا من **المازوكية**. ولكن تهميش المثقف العربي في الآن ذاته يبقى "**صناعة عربية**" بامتياز تتفنن الدول العربية في صياغتها ورعايتها وتبادل الخبرات حولها فيما بينها...

عقيلة رابحي: وإلى أي مدى يتمتع المثقف العربي بحريته في بلده؟

م.س. الريحاني: "**الحرية**" قيمة محورية تتمركز حولها الثقافة في كل مكان وكل زمان. ولكنها ليست المحور الغالب للأعمال الفكرية والإبداعية والنقدية العربية إلا إدا كانت "**الحرية**" مقترنة باستقلال الوطن ومقارعة المحتل أو كانت مقترنة بنقيضها الثابت "**العبودية**" و"**الأسر**". أما "**الحرية**" الحقيقية المرتبطة بتحرير القوى والأصوات العميقة داخلنا عبر مصالحتها والمصالحة معها من خلال **توحيد القول والفعل، توحيد الفكر والقول، توحيد الفكر والفعل، توحيد الصوت والصورة...** فتكاد تكون نادرة في الثقافة العربية.

"**الحرية**" ، بمعناها الكامل إذن، تقتضي التحرر من الخارج ومن الآخر ولكنها أيضا تقتضي تحرير الداخل، تحرير الذات. وإلا فما جدوى التحرر من المعمر ومن الآخر مع الحياة مكبلا من الداخل؟

المثقف العربي كفرد هو حر ولكنه حين يسعى لتحرير من حواليه يتعرض لأقسى أشكال الأذى المادي والرمزي...

عقيلة رابحي: وما هي انعكاسات هذه العلاقة السلبية على المجتمعات العربية ؟

م.س. الريحاني: أهم انعكاسات هذه العلاقة السلبية على المجتمعات العربية هو التقزيم المقصود والتغييب الممنهج للمثقف الدي يؤدي حتما إلى تقزيم وتغييب القيم والضمير واحتضان الفوضى والاستبداد...

إن حرية المثقف في بلده رهينة بحرية أبناء بلده حوله. أما حرية الجميع، مثقفين وجماهير، فتبقى رهينة بقيام مؤسسات راعية للحرية وسن قوانين ضامنة لها، وتحرير التعليم والإعلام والبحث العلمي والإبداع بكافة أشكاله من سلطة المركز والواحدية والقرار الفردي...

حوار منشور على اليومية الجزائرية "صوت الأحرار"، عدد الأحد 26 أكتوبر 2008

كتابُ "تَاريخ التلاعُب بالامْتحَانات المهَنية في المَغْرب"

هُو أولُ كتَاب يُحَاكمُ

العَقْليَات المُتحكمَة في رقَاب التعْليم

أجرى الحوار الإعلامي المَغربي إدْريس ولد القابلة،

رئَيس تَحْرير أُسبُوعية "المشْعَل" المَغربية

محمد سعيد الريحاني إنسان مغربي وُلِدَ لِيَعِيشَ ويُرَفْرِفَ **بين مرحلتين هامتين** من تاريخ مغرب ما بعد الاستقلال: **الأولى** هي المرحلة المعروفة ب"**سنوات الرصاص**"(1961- 1998)، **والثانية** هي المرحلة التي سُمِيَتْ ب"**مرحلة التناوب والتوافق**"(1998-...). ولأن **محمد سعيد الريحاني** تملكته روح الكتابة، فقد صار بديهيا أن ينخرط في الكتابة عن "**المرحلتين**" معا إما بالدراسة الرصينة أو بالإبداع القصصي، نقدا أو وصفا أو تحليلا. وهو يستعد حاليا لإصدار كتاب تحت عنوان "**تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب**". أجرينا معه هدا الحوار لسبر غور دروب بعض المعضلات فكانت الحصيلة التالية.

إدريس ولد القابلة: لمادا التفكير في إصدار كتاب خاص عن "**تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب**"؟

محمد سعيد الريحاني: في مقدمة كتاب "**تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب**"، وهو بالمناسبة **كتاب إلكتروني لا زال ينتظر فرصة الخروج للقارئ في حلة ورقية**، نقرأ التقديم التالي الذي نعتقد انه جواب فصيح على السؤال المطروح:

"عزيزتي القارئة، عزيزي القارئ.

هدا الكتاب هو ثمرة نضال حقيقي ضد أشكال الشطط والتلاعب بإرادة المهنيين وكرامة الموظفين من سنة 2003 إلى سنة 2008. وقد نضج هدا الكتاب سنة بعد سنة، بيانا بعد بيان فاستحق بدلك أن ينشر مجمعا كشهادة صارخة للتاريخ

ضد كل أشكال التزوير والعبث الممنهج بإرادة المواطنين ليكون بدلك **وثيقة تاريخية** من جهة **وشكلا من أشكال رفع سقف حرية التعبير** من جهة ثانية.

في زمن الحداثة وما بعد الحداثة بمقولاتها "**موت الإنسان**" ، "**موت المؤلف**"، "**موت الزعيم**"، "**موت الإيديولوجيا**"... يحز في القلب أن نجد شعوبنا وأنظمتنا ترفع شعارات الردة من قبيل "موت الشفافية"، "**موت المصداقية**"، "**موت الكفاءة**"، "**موت النقابي**" ، "**موت السياسي**"...

وفي ظل موت النقابي والسياسي، صدرت هده البيانات كصرخات سنوية حرة وأبية ومستقلة دوت قوية على المستوى الوطني وحفرت حضورها عميقا في أداء الجهات الوصية على تزوير الإرادات مضاعفة الارتباك في مراكز الشطط وأطرافه".

بالإضافة إلى هدا التعليل، أود أن اعترف بأنني رجل عاشق للجديد وموله بالطرقات غير المعبدة ومهووس بالتأسيس لتقاليد جديدة. وعلى هده الخلفية أصدرت "**الاسم المغربي وإرادة التفرد**" سنة 2001 الذي اعتبر أول دراسة سيميائية للاسم الفردي العربي، كما انتهيت من تحرير كتاب "**عندما تتحدث الصورة**" وهو أول سيرة ذاتية مصورة في تاريخ الأدب والفن، كما ساهمت في وضع الأسس النظرية والإبداعية ل"**المدرسة الحائية**" مدرسة القصة المغربية الغدوية، بالإضافة إلى كتاب "**تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب**" الذي يبقى بدوره أول "**كتاب موقف**" يحاكم العقليات المتحكمة في رقبة التعليم بالبلاد.

إدريس ولد القابلة: هل التلاعب بالامتحانات المهنية ممارسة مرتبطة بفساد القائمين على الإدارة المغربية، أم أنه آلية من آليات النهج المتبع في تدبير شؤون البلاد عموما؟

محمد سعيد الريحاني: وجهة نظري أن "**فلسفة التدبير" هي المتهم الأول** في موضوع الخلل الذي يعاني منه القطاع. ففي "**سنوات الرصاص**"(1961- 1998)، كان التعليم الوطني "**معسكرا**" لحصر امتداد أنصار المعارضة السياسية السابقة في قطاع شبه وحيد يسهل ترويضهم ومعاقبتهم في آن. أما في "**مرحلة التناوب والتوافق**"(1998-...)، فقد صار قطاع التعليم ملحقة سرية تابعة للجلسات غير العلنية ل"**هيأة الإنصاف والمصالحة**" يحظى دون غيره من القطاعات بتعويض رجال التعليم المنتمين لألوان المعارضة السابقة إداريا وماليا من خلال امتحانات مهنية مشكوك في نزاهتها ومطعون في مصداقيتها.

إدريس ولد القابلة: بهذا الخصوص، هل يمكن الحديث عن "**الفساد**" كمنظومة بالمغرب؟

محمد سعيد الريحاني: "**المحاباة وإرضاء الخواطر**" بدل الاحتكام لسلطة القانون ومعيار الكفاءة، و"**التعيين والانتداب**" محل التنافس الديمقراطي والانتخابات الديمقراطية، و"**المكافأة من مال الشعب والعقاب بالحرمان من الحق فيه**" هي السمة العامة لسير الأمور في البلاد.

إدريس ولد القابلة: بتركيز شديد، هل أنتم ضحية للفساد؟ وكيف؟

محمد سعيد الريحاني: أنا ضحية شطط إداري وبدلك فأنا شاهد إثبات على مرحلة من تاريخ التعليم العمومي لا تشرف أحدا. وهدا ما أكسب ولا زال يكسب **بيانات أكتوبر السنوية** التي أصدرها مند ما يزيد عن خمس سنوات (أكتوبر 2004- أكتوبر 2008) "**قوة ومصداقية وحصانة**".

إدريس ولد القابلة: من أين تبدأ "**الثورة**" على الفساد كمنظومة؟ وعلى عاتق من تقع مسؤولية تفجيرها؟

محمد سعيد الريحاني: "**الثورة**" كلمة تفهم في كل المعمور بنفس الوقع ونفس الدلالة إلا في البلدان العربية لسبب بسيط وهو أنه **لم تحدث ثورة واحدة في التاريخ العربي بعد ثورة المسلمين على الثقافة الوثنية قبل خمسة عشر 15 قرنا.** إن "**الثورة**" تقتضي مشاركة **جميع** الطبقات الاجتماعية **وجميع** الفئات المهنية **وكل** الأعمار والأعراق في عملية التغيير الاجتماعي... وهدا ما لم يحدث أبدا في الثقافة العربية. إن ما حدث، على المستوى العربي، كان مجرد "**انقلابات**

عسكرية" نفدها ضباط **قلائل**، أو هي كانت "**نعرات قبلية**" لا ترقى لمستوى "**الثورة**" التي تشمل جميع مكونات الشعب دون استثناء "**مع شبه إجماع على ثقافة محددة**". وهدا ما حدث مع "**الثورة الفرنسية**" و"**الثورة الروسية**" و"**الثورة الإيرانية**" وغيرها من الثورات الحقيقية التي لا يتسع مكان بينها لثورة عربية واحدة.

إن من يسمي "**الانقلاب**" العسكري "**ثورة شعبية مجيدة**" هو نفسه من يسمي "**الهزائم النكراء**" مجرد "**نكسات**"... كما أن هدا المعجم الفريد لا يستعمله غير شخص واحد في العالم يرهن شعبا بمعجمه ومزاجه وطرق تفكيره: "**الحاكم العربي**". ولهدا "**الحاكم العربي**" سنخصص مجموعتنا القصصية القصيرة القادمة "**وراء كل عظيم أقزام**".

"**الثورة**"، إذن، هي إرادة التغيير سواء استهدف هدا التغيير المستوى الشمولي أو المستوى القطاعي، المستوى المادي أو المستوى الرمزي **ولكنها إرادة يُفترض فيها أن تشمل الجميع**. لدلك، وجوابا على سؤالكم، أقول بأن "**الثورة**" على الفساد كمنظومة تبدأ ب"**إرادة**" الثورة على الفساد. أما المسؤولية فتقع على عاتق "**الجميع**": **مثقفين وموظفين وطلبة وعمال وفلاحين ومعطلين...**

إدريس ولد القابلة: من هم أكبر ضحايا التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب؟

محمد سعيد الريحاني: أكبر ضحايا التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب يبقى هو "**الوطن**" الذي سيفقد مركزه الجاذب لكل القوى والفعاليات وسيفقد معه مبررات وجوده. إن الخطر الذي يتهدد "**الوطن**" بعد سنة 1998 هو خطران بصيغة المثنى: **الخطر الأول** هو خطر تدبير الشأن العام تحت إغراء "**فلسفة الحزب الوحيد**"، أما **الخطر الثاني** فيبقى هو خطر تحويل الموظفين بشكل خاص والمواطنين بشكل عام إلى مجتمع من الانتهازيين والوصوليين وعديمي الأخلاق والقيم والحياة، إلى "**مجتمع من دُمَى العرائس**" يُحَرَكُونَ ب"**الأصابع**"!

إدريس ولد القابلة: ما هي أهم انعكاسات هذا التلاعب؟

محمد سعيد الريحاني: من بين أهم انعكاسات هذا التلاعب بالامتحانات المهنية وبمصائر الموظفين الإدارية والمالية لدى رجال التعليم: تفشي ضعف الثقة بمشاريع الوزارة الوصية على القطاع، تنامي اللامبالاة إزاء الحقوق والواجبات، شيوع اليأس من شعارات التغيير التي رافقت تخريجات "**التناوب والتوافق**"، ربط ماضي تزوير الانتخابات الجماعية والتشريعية بحاضر تزوير الامتحانات المهنية...

إدريس ولد القابلة: كيف ترون إشكالية حملة الشواهد المعطلين؟ وما مآلها في ظل الوضع القائم؟ هل هي ظاهرة عادية أم أن استفحالها مرتبط بمنظومة الفساد التي لازالت قائمة؟

محمد سعيد الريحاني: العطالة ظاهرة عادية عندما تكون اختيارا فرديا. والعطالة ظاهرة عادية عندما تكون معوض عنها. لكن أن يتعدى عدد حملة الشواهد الجامعيين سقف المائة ألف شخص دون تلقي أي تعويض عن وضعيتهم ودون تفكير رسمي جدي في حل أزمتهم، فهدا قد يهدد بطرح أسئلة جديدة قادمة قد تعصف بثوابت "**التوافق**" وباقي شعارات الميكروفونات وأهم هده الأسئلة: **لمادا نحن هنا؟ ومادا ننتظر؟ وعمادا نخاف؟...**

إدريس ولد القابلة: مـاذا تعنون بـ "**صار التعليم سوقا للاغتناء السريع**"، في حين لا ينتج إلا حملة الشواهد المعطلين؟ كيف يمكن إذن الاغتناء عبر توسيع هوامش الإقصاء والتهميش؟

محمد سعيد الريحاني: في **بيان أكتوبر السنوي الرابع** 2007 حول التلاعب بنتائج المباريات المهنية في المغرب المعنون "**ملف التعليم وملفات هيأة الإنصاف والمصالحة**" والمنشور على صفحات جريدة "**الانتهازي**" الأسبوعية المغربية المتوقفة عن الصدور على حلقتين، العدد 9 (الخميس 29 نونبر- 5 دجنبر 2007) والعدد 10(الخميس 6-12 دجنبر 2007)، نقرأ الجواب في الفقرة التالية:

"لقد صار التعليم العمومي سوقا للاغتناء السريع للطابعين والناشرين الدين عبثوا تحت شعار "**التعددية**" بمقررات مدرسية بلا تعددية ولا جهوية ولا ديموقراطية ولا أي شيء. كما صار التعليم العمومي سوقا لترقية "**النقابيبية**" و"**الحزابيبة**" و"**تهريبهم**" إداريا عبر "**تنجيحهم**" في "**امتحانات**" تقدم للسذج من عوام الناس بأنها "**امتحانات مهنية**" مفتوحة لعموم الشغيلة التي تتوفر فيها الشروط الإدارية المنصوص عليها!..."

إدريس ولد القابلة: ما قصة "**الاسم المستعار**" الذي يطابق اسمكم؟ وما طبيعة الإساءة التي لحقتكم بهذا الخصوص؟ هل سبق لصاحبه أن كشف لكم عن هويته؟ ثم لماذا يصر على ما يقوم به؟

محمد سعيد الريحاني: "كاتب" هو نص قصصي منشور ضمن مواد مجموعتي القصصية "**موسم الهجرة إلى أي مكان**" الصادرة في فبراير من سنة 2006وهو ، بالمناسبة، نص يلخص كيفية استقبال "**العناكب**" لي بعد قراري دخول مغامرة الكتابة.

عندما قررت الدخول إلى عالم الكتابة والنشر والتوزيع، لم اعتقد بأن التجربة ستتطلب مني أن أصبح "**غلادياتور/gladiateur**" أقضي يومي أصارع الوحوش. لم أعتقد في يوم من الأيام بان العالم كله سيقف ضدي لمجرد أنني قررت حمل "**أخف شيء**" يمكن حمله: الورقة والقلم!

فقد تعرضت **لأول مرة في حياتي** لحادث اعتداء مسلح من طرف **ملثمين** في أهم شوارع مدينتي وأعرضها على الإطلاق وتحت الأنوار الساطعة. وعندما تقدمت إلى مصالح الشرطة لتحرير محضر في الموضوع **في اليوم الموالي مباشرة** لحادثة، اندهشت كثيرا لسير أمر التحرير: فالضابط يبتسم طول الوقت الذي كنت اسرد فيه الواقعة، كما كان يصحح لي معطياتي وتصريحاتي ويشكك في وقت وقوع الجريمة ... وقد كان على حق في كل تصويباته لكنني لم أفهم من أين له بدقائق الأمور في الوقت الذي كان فيه الشارع خاليا من المارة ومن الأمن!...

بعد مرور **خمس سنوات** على الواقعة، **لم أتوصل من الشرطة لحد الساعة بأي جواب في موضوع قضيتي**.

بعد اعتداء المجهولين والملثمين،جاء دور **مكشوفي الوجه**. وهده رسالة مكتوبة وجهتها إلى أحدهم بمناسبة توصلي بتهديد بعثه لي مع أحد الزملاء من "**أقْنَانِ**" نقابته:

"إلى السيد ب. ب، الكاتب المحلي لنقابة...
الموضوع: رد على تهديد
بعد التحية

تلقيت اليوم زوالا نص التهديد الشفهي بالاعتداء على شخصنا على لسان رسولكم المناضل الأستاذ (ك.ح)، وهو التهديد الذي أثار اندهاشنا لغياب علاقة تواصل أو عمل تحتم ذلك سوى لكون بياننا حول نتائج الامتحان المهني 2004 تعرض للظروف السلبية التي رافقت الامتحان المهني. ولأنني تعرضت مند قراري حمل القلم كسبيل للإسهام في النقد والتنوير الاجتماعيين لسلسلة من الاعتداءات، فإنه لا يمكنني سوى اخذ تهديدكم بعين الاعتبار وبجدية اكبر. ولذلك أشعركم إن أي اعتداء سنكون موضوعه إما من طرفكم شخصيا أو من طرف آخرين: معلومين أو مجهولين، ملثمين أو مكشوفي الوجه سيجعل من اتهامكم هذا مرجعا للاعتداء ومن رسولكم المناضل الأستاذ (ك.ح) شاهد إثبات. كما أنني أحتفظ بنسخة من هذا الرد لليوم الأسود. والسلام."

حرر في مدينة القصر الكبير
بتاريخ:13 أكتوبر 2004

وبعد دلك جاء دور الإشاعات والحروب النفسية، ثم جاء دور التكالب مباشرة بعد بداية **بيانات أكتوبر السنوية** سنة 2004 والتي يمكن قراءتها مفصلة في **بيان أكتوبر السنوي الثاني** ضمن مواد الكتاب الالكتروني المجاني والمتوفر على الإنترنت تحت عنوان "**تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب**".

بعد اعتداءات "**الملثمين المجهولين**" و"**النقايْبِيَة**"، جاء دور "**المثاقفية**" وأدعياء الثقافة. لكن رغم تعدد ألوان الاعتداءات، فقد كانت الأصابع واحدة: **أصابع السياسي** الذي يحرك الجميع ويقتل الجميع ويحيي الجميع. فقد سمعت في وقت جد متأخر سبب كل النار التي تلاحقني: "**ما تجيش من عندو!**"...

لقد كان لهده الكلمة "**ما تجيش من عندو!**" فعل السحر في فتح تفكيري على آفاق لانهائية لفهم سير الأمور في البلاد. **الحقيقة**، أنني لم أكن اعرف أنني أمشي على "**طابو الطابوهات**". **أعترف** أنني لم أكن أعرف أنني **أنسف** مبرر

وجود الإطارات الحزبية والنقابية ودورها الخطير في "**تحييد المثقف عن المجتمع**". إن عبارة "**ما تجيش من عندو!**" تعني "**ما تجيش من عند المثقف!**". إن الصدر يصبح أرحب بانتقادات "**الموظفين**" لكنه يصير أضيق عندما يتعلق الأمر ب"**المثقفين**"... إنهم يرحبون بالبيانات وكل أشكال الاحتجاج لكن شريطة أن تكون مذيلة بتوقيع "**الموظف**" وليس "**المثقف**"...

إن الاحتجاج عندما يكون موقعا باسم "**موظف**" أو أسماء"**موظفين**" يكون "**احتجاجا صغيرا قابلا للاحتواء**" ولكنه حين يكون موقعا باسم "**مثقف**" فإن "**الاحتجاج لا يمكن التكهن بتبعاته**".

هدا هو الفرق بين احتجاج "**الموظف**" و احتجاج"**المثقف**".

وهده هي دلالة "**ما تجيش من عندو!**".

وهدا هو سر "**القيامة**" التي رافقت "**بيانات أكتوبر السنوية**" لمدة خمس سنوات (أكتوبر2004- أكتوبر2008).

أتساءل:"**ما جدوى الثقافة عن لم تكن مساعدة من لا يمتلك ملكة التعبير على التعبير، ومساعدة من لا يجرؤ على قول مواقفه على قولها؟**"...

"ولمادا هدا التكالب على المجتمع من خلال تحييد المثقف عن جراح مجتمعه وآلام مواطنيه؟"

في بحر هده الصراعات، ظهرت أزمة **الاسم المستعار** الذي يطابق اسمي ويتناول بالنقد المتحيز للمخزن أحداث وأزمات حدثت بمدينتي فبادرت إلى تحرير بيان في الموضوع بتاريخ 16 مارس 2008 ووزعته **بيدي في الشارع** كعادتي مع كل البيانات الأخرى، وهي طريقة سبقني إليها **جون بول سارتر** الذي كان يوزع بنفسه جريدته "**قضية الشعب**" كما صرح بدلك في إحدى حواراته لمجلة "**الأبله الأممي**" الفرنسية عام 1970، كما راسلت اليومية المغربية المعنية.

خلال هده الأزمة، **هرول** شخصان من مدينتي، وهما بالمناسبة من **رواد المقهى** الذي أرتاده عند نهاية الأسبوع، متوجهين إلى مقر الجريدة اليومية المعنية بأمر نشر موادها **بالاسم المستعار** الذي يحيل علي، فوصلا قبل البيان الذي أرسلته بريديا للجريدة وأوقفا نشره وأقنعا هيأة التحرير بالاكتفاء بنشر "**مسودتهم**" التي حملوها معهم **من المقهى** وهي بالمناسبة **خطاطة طفولية** تثير الشفقة من حيث **الركاكة والأخطاء** ولو أن حجمها لا يتعدى خمسة أسطر من مساحة ورقة من القطع الكبير.

ولأنهما لا يعرفان عن العالم **غير المقهى** ولا يفكران سوى في **القهوة والمقهى** فقد أكدا في "**الكلمة**" التي نشراها على صفحات الجريدة اليومية المغربية المعنية بالأزمة على أن الاسم غير مستعار وأنه لصحفي من دم ولحم وطلبوا مني التأكد من الأمر بالحج إلى مقر الجريدة ل... شرب **فنجان قهوة** معه.

هوس المهرولين الاثنين **بالقهوة والمقهى**، يذكرني بحديث سائح فرنسي التقيته سابقا وكان يتحدث لي عن تصور العامة من الناس ل"**الجنة**" وخلص إلى أن بيئة الناس وما يحيط بهم من علاقات وملكيات وملذات ومتع هي ذات الصورة التي يعكسونها وهم يتحدثون عن "**الجنة**" بحيث يتصور الصحراوي الجنة واحة خضراء تتدلى فوقها أصناف البلح بألوانه الشهية، ويتصورها الإسكيمو فضاء جليديا يعج بالفقمة والبطريق، بينما يتصورها قزم الأدغال الإفريقية غابة من المانغا والأفوكا والموز...

ترى كيف يتصور المهرولان "**الجنة**"؟ أتراها في عيونهما **مجرد فناجين قهوة** أيضا؟...

إدريس ولد القابلة: باختصار شديد، كيف يمكنكم تقييم المنظومة التعليمية ببلادنا؟

محمد سعيد الريحاني: تقرير البنك الدولي للتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقرير مؤسسي يعتمد أدوات لا يمكن توفرها للأفراد وهو، في تقييمه السنوي للمنظومة التعليمية ببلادنا، يصنف تعليمنا الوطني في "**ذيل**" القائمة الدولية. وعلى إثر هدا الإعلان، "**تفاجأ**" القيمون على القطاع، كما تفاجأ ساسة عام 1994 بتقرير صندوق النقد الدولي الشهير ب"**تقرير السكتة القلبية**"، بهول الصدمة فسارعوا إلى إلصاق التهمة بالموظفين في قطاع التدريس وكان الموظفين "**خصوما**" لا "**أدوات تنفيذية**" في يد وزارة التعليم...

إدريس ولد القابلة: كيف يمكن وصف الأستاذ بـ "**صانع الأجيال**" والأغلبية الساحقة من التلاميذ يكون مآلهم عرض أجسامهم للهراوات الأمنية أمام البرلمان ومنظومتنا التعليمية تساهم في توسيع دوائر الاقتصاد والتهميش؟

محمد سعيد الريحاني: هده مجرد **أسطورة**. **الأستاذ لا يمكنه صناعة جيل لوحده**. **كلنا** صناع جيل الغد **وكلنا** نساهم في صناعة أجيال الغد: **صحفيون وأدباء وفنانون ومفكرون ورياضيون وعلماء**... ولكن حين، على أعلى المستويات، يتم التواطؤ على تهجير أبناء الوطن من العلماء إلى الخارج والتخلي عن الحق في الاستفادة منهم ومن خبراتهم، وحين يتم تغييب الكُتاب عن المقررات الرسمية وعن التواصل مع النشء، وحين يتم التضييق على حرية الصحافة للحد من نفوذها على الرأي العام، وحين يتم تكميم أفواه الفنانين المتمردين وحرمانهم من الظهور على الشاشة العمومية... بعد كل هدا، مادا بإمكان الأستاذ أن يصنع من الأجساد المصطفة أمامه في طاولات خشبية بين جدران قسم بلا صور ولا خرائط ولا وسائل إيضاح؟...

إدريس ولد القابلة: اعتبارا لما وصلت إليه الآن منظومتنا التعليم ألا تعتبرون أن من واجب رجال التعليم الأحرار إعلان "**ثورة**" من داخل هذه المنظومة؟

محمد سعيد الريحاني: رجل التعليم هو "**موظف**" وليس "**مثقفا**". إنه يتكون في مراكز التكوين ليتخرج "**موظفا**" وعند نهاية التكوين ينال دبلوما يخول له دخول عالم "**الوظيفة**" (على اعتبار أن "**الدبلوم**"، من الناحية القانونية، يُشَغِّلُ حاملَهُ بينما "**الشهادة**" تبقى مجرد اعتراف لا يملك صلاحيات تشغيل حامله).

ولأن رجل التعليم هو "**موظف**"، أولا وقبل كل شيء، فقد صار تابعا "**للنقابة المهنية**" وليس للثقافة والمثقفين. وما دامت النقابة مجرد "**واجهة عمالية**" للحزب السياسي المنخرط حتى العنق في "**التوافقات والتناوبات**"، فلا يمكن التفاؤل بخلاص الموظف من **القبضات السياسية/النقابية الممسكة برقبته**.

إدريس ولد القابلة: بكل صراحة، هل منظومتنا تنتج "**جهلة**" و "**أميين**" بمفهوم الأمية في القرن 21 ؟

محمد سعيد الريحاني: الأُمية أُمِيَاتٌ لا حصر لها وتتطلب من المرء العمل، **طول حياته**، على **إنضاج شخصيته ومعارفه وقدراته ومهاراته وأذواقه**... لكنني سأحدد من كل هده المستويات اللانهائية من الأمية **ثلاثة** فقط لكونها الأهم في سلم الأسبقيات.

المستوى الأول من الأمية هو الأمية الأبجدية وينعت بها العاجزون عن القراءة الأبجدية والكتابة الأبجدية. التقارير الدولية للتنمية البشرية تعتمد حصريا على هدا المستوى من الأمية دون غيره. والمغرب، بعد أزيد من خمسين عاما على نيل الاستقلال، لا زال أزيد من نصف سكانه أميون بالكامل...

المستوى الثاني من الأمية هو أحادية اللغة وينعت بها من تلقوا تعليمهم وتكوينهم بلغة واحدة وحيدة. وجيل ما بعد قرار تعريب التعليم في المدرسة العمومية المغربية سنة 1986 جيل مهدد بالانضواء تحت هدا الصنف من الأمية.

المستوى الثالث من الأمية هو الأمية المعلوماتية وهي **أمية جديدة** لكونها، حسب إحصائيات رسمية، **تشمل حتى المُدَرسِينَ وَالقَيِمِينَ على دروس ومخططات مَحْوِ الأُمِيَاتِ الدَنْيَا الأُخْرى!...**

إدريس ولد القابلة: مادا تعنون بـ "**موت الشفافية**" بالمغرب؟

محمد سعيد الريحاني: الموت والنهايات هي أهم سمات فلسفة "**ما بعد الحداثة**": "**موت الإنسان**" ، "**موت المؤلف**"، "**موت الزعيم**"، "**موت الإيديولوجيا**"، "**نهاية التاريخ**"...

ولكم اندهشت لسماع "**عناكب**" النقابات والأحزاب تتبنى خطاب "**ما بعد الحداثة**"!

ولكم حيرني اكتشاف "**عناكب**" النقابات والأحزاب التي تعيش حياتها "**مختفية**" معتمدة على ما ستجود عليها شباكها من طرائد وهي تبشر بموت "**العمل**" وبحياة "**اللعب**"! فتراها تغير ثوابتها ومبادئها لمواكبة التطورات، وتؤيد قوانين الطوارئ بحجة الإرهاب والخطر الخارجي ثم تفتح، عند الفشل والهزيمة، إمكانية العودة إلى خطاب المعارضة للتقرب من الجماهير...

"**موت الشفافية**" هو حياة "**اللعب**" بكل أشكاله بما في دلك "**اللعب بمصائر الناس**".

إدريس ولد القابلة: وماذا عن "**موت السياسي**"؟

محمد سعيد الريحاني: "**موت السياسي**" هو استعداد لوضع الذات الحزبية ،فردية أو جمعية، رهن إشارة قوة تتجاوزها بحيث يصبح الفاعل السياسي مجرد "**بيدق**" ويصبح معه الإطار السياسي مجرد "**أيقونة**" بينما يبقى الفاعل الحقيق والوحيد هو "**المخزن**". وربما كان هدا هو التصور العام لدى المغاربة عن الفعل السياسي والحزبي بالبلاد بعد 1998، سنة "**التناوب والتوافق**"، وما العزوف عن المشاركة في الانتخابات إلا دليل على دلك.

حوار منشور على أسبوعية "المشعل" المغربية، عدد 194: من 25 ديسمبر إلى 31 ديسمبر 2008

"لو لم أكن كاتبا لكنت فنانا تشكيليا"

مُقتطف من حوار أجْراه مُحمد العَناز وسُليمان الحَقيوي

سؤال: يحضر محمد سعيد الريحاني عبر مختلف الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية قاصا ومثقفا يساءل إشكالات القراءة وأزماتها ويكشف ملف التلاعب بمصائر رجال التعليم، ما هي تفاصيل هذا الملف؟

جواب: ملف التعليم كان دائما جرحا مفتوحا مند الاستقلال السياسي للمغرب ولا أدل على دلك من عدد الوزراء الدين تناوبوا على هدا القطاع لدرجة يفوق فيها عددهم نصف سنوات عمر استقلال البلاد. لكني تلمست الجرح بشكل مباشر ولأول مرة خلال مقاطعة امتحانات السنة الجامعية 1989 حيث صارت مشاهدة حلقيات هن وهناك في الشوارع العامة يسيرها مسئولون كبار في الإقليم يتحلق حولهم طلبة من الانتهازيين وضعاف الخلق ينصتون لمناشدة المسئولين لهم في الشارع أمام الملأ بإفشال المقاطعة مقابل وعود بالإيواء والإطعام في فنادق مصنفة خلال فترات الامتحان وبالنجاح في الامتحان بشقيه الكتابي والشفوي وبمجانية الاصطياف الصيفي في مخيم شاطئ مارتيل بتطوان شمال المغرب. وبالفعل "**فشلت**" المقاطعة و"**نجح**" الانتهازيون الدين خرجوا يسخرون من **الراسبين** ومن **المطرودين**. كما وفى المسئولون بوعدهم اتجاه "**المُنَجَّحِين**" من الطلبة بتوفير إقامة صيفية مجانية على مخيم شاطئ مارتيل.

كان ذلك مع الطلبة، في البداية. لكن، بعد نجاح التجربة تم تكرار الفعل مع الموظفين ممن يقدمون في الحياة العامة ب"**رجال التعليم**"، وخاصة بعد ميلاد فلسفة "**التناوب والتوافق والت...**" سنة 1998 ليصادف بدلك نفس الفئة من الطلبة "**المُنَجَّحِين**" سنة 1989 وقد صاروا "**رجال تعليم**" ينتظرون "**التنجيح**" مقابل أي خدمة، تماما كما فعلوا عام 1989.

فبعدما كان قطاع التعليم كبوابة لنفي الخريجين الجامعيين لمجاهل الجغرافيا وترويضهم خلال السنوات العشر المعروفة 1986-1995 (راجع بيان أكتوبر السنوي لعام 2007)، صار التعليم اليوم مكتبا لتوزيع "**الاكريمات**" و"**الترقيات**" على الزبناء من أتباع الزوايا والأحزاب والنقابات "**الصديقة**" ويُخْشَى أن يكون الأمر في جوهره "**إرادة مؤسسة**" لتحويل رجال التعليم ومعهم كافة المواطنين إلى مجرد انتهازيين ووصوليين كي تسهل إدارتهم.

لقد كانت الزوبعة التي سميت "**تكريم رجل التعليم المغربي**" تارة و"**تقوية الطبقة الوسطى**" تارة أخرى خير مرآة تعكس شكل تسيير القطاع التعليمي بالبلاد. فقد أزكمت روائح فضائح هده التخريجة عموم البلاد لدرجة لم تعد معها الترقية في المباريات في ظل حكومات "**التناوب والتوافق والت...**" غير "**تنمية للشعور بالذنب**" لدى المستفيدين منها من رجال التعليم الدين سيبقون شهودا على هده المرحلة،مرحلة انهيار القيم المهنية، وشركاء في المخطط. ولا أحد يعتقد بأن التعليم في حاجة إلى ترقية "**يخجل منها**" المستفيدون منها.

لقد بدأ هدا النضال الذي ألخص لكما الآن معالمه وأسبابه وآفاقه قبل خمس سنوات: قبل أن يديل تعليم المغرب من طرف **تقرير البنك الدولي للتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** في آخر الترتيب الدولي، وقبل شطب تصنيف الجامعات العربية "**كلها** " من ضمن خمسمائة أفضل جامعة في العالم الذي جاءت جامعتا **هارفارد وستانفورد** الأمريكيتان على رأس التصنيف بينما جاءت جامعة **يورك** الكندية في ذيل الجامعات الخمسمائة في الترتيب العالمي، أما الجامعات العربية فخارج التاريخ...

بدأ هذا النضال مع "**بيانات أكتوبر السنوية**" (2004-2007) التي صارت تقليدا نقابيا سنويا في المغرب. وهو التقليد الذي لم يكن وراءه لا إرادة في التسلق ولا دافع وصولي ولا أي شيء. ما كان يحرك تلك البيانات التي دامت كل هده المدة الزمنية هو فقط إرادة التصحيح ووقف هذا الانهيار الأخلاقي والمهني والثقافي الذي بدأ ينحث مجراه في الجسد التعليمي قبل أن ينتبه له **تقرير البنك الدولي للتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** لسنة 2007 الصادر في فبراير من هده السنة، 2008 فصنف المغرب في المراتب الأخيرة "**عالميا**"...

ومن بين آثار "**بيانات أكتوبر السنوية**" على الفترة (2004-2007) كان: تغيير نائب وزير التربية الوطنية على الإقليم الذي تصدر منه بيانات أكتوبر السنوية وتغيير وزير التعليم بعد حُكْم دام 10 سنوات، ثم التحقيق الفضيحة الذي لم يفسح له مجال النشر إعلاميا لقراءته وتداوله ومناقشته حول حقيقة المناصب "**الستمائة**" من أصل "**الألفي منصب المتبارى عليها**" من قبل رجال التعليم منذ انطلاق فلسفة "**التناوب والتوافق والت**..." حتى اليوم: فقد كان رجال التعليم مجرد مغفلين يتبارون على "**مناصب غير موجودة**"، ويحررون إجابات على "**أوراق امتحان لن تصحح**"، ويحسبون معادلات غير ممكنة... ومع دلك، تراهم يصدقون النتائج عند إعلانها ويعودون السنة المقبلة لتكرار التجربة في تمثيلية سيزيفية لا يفسرها سوى تصنيف البنك الدولي للتعليم المغربي عالميا في المراتب الأخيرة...

كقاص، حرصت دائما على تدوين مواقفي فنيا. لدلك، راكمت نصوصا قصصية لا يستهان بها تؤرخ لرؤاي ومواقفي. فبالإضافة إلى نصي القصصي القصير المعنون ب"**كاتب**"، يبقى نص "**الحياة بالأقدمية**" من أقرب النصوص إلي. فالنص الأول "**كاتب**" يبقى سيرة ذاتية أدبية متخمة بالجراح بينما يطل النص الثاني "**الحياة بالأقدمية**" كنص يوظف السخرية بكافة أسلحتها للانتقام للنص الأول. وفي هدا الإطار نقرأ:

> **"منذ دخلت المدرسة في سن السابعة من العمر وأنا أدرس في كل فصل ثلاث سنوات أعاشر خلالها ثلاثة أجيال. وقد وسعت بهذه السياسة دائرة معارفي لتشمل كل أحياء المدينة. فقد صار لي أصدقاء في كل مكان كما صار لي أصدقاء من كل الأعمار. ولما وصلت قسم الشهادة الابتدائية بعد رحلة الشتاء والصيف التي دامت خمسة عشر عاما، كان لي أصدقاء في القسم الذي أدرس فيه وآخرون في الثانوية وغيرهم في الجامعة أو في مراكز تكوين المعلمين بعضهم اختار العمل معلما رسميا في مدرستي ويتعامل معي كصديق طفولة يتحسر عليها وأنا لازلت أعيشها..."**

(مقدمة نص "**الحياة بالأقدمية**" عن المجموعة القصصية "**موسم الهجرة على أي مكان**" الصادرة سنة 2006، الصفحة 49)

نص "**الحياة بالأقدمية**" كتب في الأصل "**باروديا**" **Parody** للنخب الجديدة في البلاد التي أطلق عليها في النص "**جمعية قدماء كسالى الثانوية الوحيدة بالمدينة**". وهده "**النخب الجديدة**" التي استغلت عزوف المواطنين عن الانخراط الحزبي والنقابي فاندست كالسم في الأجهزة الحزبية والنقابية والجمعوية وبدأت تفرض نمط سلوكها البدوي وأساليب تفكيرها العائد لعصور ما قبل التاريخ وأصبحت توزع التزكيات والتهديدات... مع أنها ليست سوى "**جمعية لقدماء كسالى الثانوية الوحيدة بالمدينة**".

وسرعان ما جاء دوري لأتعرض لتهديد حمله لي أحد "**الأساتذة الأفاضل**" زملاء العمل بتاريخ 13 أكتوبر 2004 وهو التهديد الذي يحمل توقيع "**مسؤوله النقابي" الذي كان ولا يزال وسيبقى يخلط بين مسؤولياته النقابية ومسؤولياته المافيوية**.

ولي قصص كثيرة مع مثل هؤلاء ممن كان قدماء الرومان يسمونهم "**هَمَجاً**" **Les Barbares**. فمند دخولي تجربة الكتابة سنة 2001 بالشكل "**الحر**" ، "**غير المنبطح**" الذي لم يرق للكثيرين ، بدأ الاعتداء علي بعدة أشكال: أولها **الإشاعة** إذ منذ عبد الرحمان المجذوب لم يتعرض مبدع واحد من مبدعي مدينتي لرُبُع مَا تعرضت له من أشكال العداء؛ ثانيا **بالمضايقة في الترقية المهنية** مند 2003 حتى اليوم؛ ثالثا **بالاعتداء** علي لأول مرة في حياتي في الشارع الرئيسي لمدينتي وتحت الأضواء الساطعة من طرف كائنات مقنعة ومسلحة في شتنبر 2004 ؛ ورابعا بإرسال أحد عرابي فرع محلي لإحدى النقابات بمدينتي **تهديدا** بالاعتداء علينا جسديا؛ وأخيرا بالاعتداء علينا "**رمزيا**" بكتابة مقالات رديئة في مواضيع رديئة وبأسلوب رديء ومستوى رديء هدفه الحط من حضوري الثقافي لكن توقيع المقالات يكون باسمي الكامل كما يدل على دلك نص الرسالة الموجهة بتاريخ 16 مارس 2008 إلى رئيس تحرير الجريدة اليومية المغربية التي نشرت سلسلة المقالات الموقعة باسمي على مدى ثلاث سنوات...

Salim Abdali, Assoc. Prof.
Technical University of Denmark
Denmark

الأستاذ **محمد سعيد الريحاني**

محبة،

في البدء، أود أن أشكرك إعلامي بإصداراتك، التي تنم عن روح كاتب لم يختر الكتابة بقدر ما أن الكتابة هي التي اختارته، وأود أن أعلمك أنني سعيد بقراءتها فور وصولها بريدي.

اسمح لي، أيها الزميل، أن أتوقف عند الرسالتين الأخيرتين حيث وجدت، في **الأولى**، ألبوم سيرتك الذاتية المصورة الذي ساعدني على معرفتك **صوريا** حتى وأنا على هذا البعد منك ومن مدينتك، وألقى ضوءا على ما لم يكن مُعرّفاً لي. أما في **الثانية**، فقد وجدت صورة أخرى لك وعنك، صورة أعادتني إلى زمن انتمائي إلى عراقيَ. هناك، عندما كان (ولا يزال) الكاتب تحت الاحتلال البريطاني يوزع أيامه بين بيته الذي يرجع إليه كلما أطلق سراحه من السجن، والسجن الذي يعرف انه سيزوره كلما انتابته "**نوبة**" الكتابة، ولكنه لم يكن على علم بمدى طول إقامته فيه**!** وبعد "**التحرر**" أصبح السجن للكاتب **مكافأة** ومدة السجن بدأت تطول وتطول حيث تقلصت فترة السجن إلى الاستجواب ثم التنكيل ثم الانمحاء من الوجود الجسدي.

اعذرني إن أخذتك إلى مثل هذه الأمكنة اللاإنسانية.. ولكنني وكلما حاولت إقناع نفسي "**بتحسن**" الأمر، أجد نفسي في خيبة أمل اكبر .

آه لو كانوا يعلمون، هؤلاء المهرولون والمدعون والمنتحلون صفات وأسماء الآخرين، آه لو كانوا يعلمون أيها الكاتب انك لا تستطيع التوقف عن الكتابة، وأنها سمتك وطبيعتك أكثر من أن تكون مهنتك أو شهادتك**!**

إنني أرى المثقف العربي **وحيدا** في هذا العالم، يكتب **بدون قراء**، يسهر ويعتصر الفكرة بعد الأخرى ليصهرها في رؤى وآراء وإبداعات تصدر **دون أن تجد لها قارئا يفهمها أو ناقدا يتناولها!!** إن الساسة المنصبين في كل البلدان العربية، وهذا ما صرحت به من على شاشات التلفزيون الخليجية عام ٢٠٠٠، عندما استضافتني إذاعة الخليج في ندوة حوار مع أربعة كتاب وأساتذة جامعيين، حينها تحدثت عن استمرارية القطيعة بين المواطن العربي والثقافة العربية خلال القرون التسعة الماضية. ولحد الآن، ما زالت الزعامات من **المشايخ** والإمبراطوريات العربية **منصبة** وليست منتخبة، وما زالت الديمقراطية وحرية الرأي وحقوق الفرد والشفافية غائبة عن هذه المجتمعات. وهذا يذكرني بما قاله مرة الفنان الكبير محمد عبد الوهاب في جوابه عن سبب تفشي فن التقليد وانعدام الأصالة في الطرب العربي، فأجاب باختزاله المعهود: عندما يغيب الناقد يفسد الفنان**!**

في لقاء لي مع الشاعر **أدونيس** الصيف الماضي، تحدث لي عن **موت الثقافات**... وإنني أجد ظواهر هذا الموت بقراءة **نص مقابلتك الأخيرة**، واشم رائحة **السقوط الحضاري** الذي تعيش عليه كافة الأنظمة العربية.. **إنني لم اعد متفائلا!**

ليس لي هنا إلا **إعلان تضامني معك** وتكرار سعادتي بمعرفتك.

الدكتور سليم العبدلي

كوبنهاغن/الدانمارك بتاريخ 26 ديسمبر 2008

بيانات أكتوبر السنوية

2009/2003

بيان أكتوبر السنوي الأول 2004
حول التلاعب بنتائج المباريات المهنية في المغرب

نتائج امتحانات
بنكهة كوطا الانتخابات

أعلنت وزراة التربية الوطنية أخيرا عن نتائج الامتحان المهني لولوج الدرجة الأولى (السلم11) الخاص بأساتذة التعليم الابتدائي والذي اجري "**قبل سنة**". واذا كان ولوج السلم 11 مطلبا طالما تطلعت إليه الشغيلة التعليمية منذ سنين نظرا لنضجها (شواهد جامعية، اقدمية 10 سنوات في السلم ...) فقد كانت نتائج هذا الامتحان المهني الأول من نوعه في تاريخ المغرب إفراغا لمضمون المطلب من محتواه وإجهاضا لتطلعات الأطر التعليمية المؤمنة بأن كل ترقية لا يمكن أن تمر إلا عبر بوابة الكفاءة وتساوي الفرص والتنافس الحر الشريف في المبارة ...

I- الترقية في التشريع الإداري المغربي:

يوضح التشريع المغربي الخاص بالإدارة والتسيير التربوي أشكال تدبيره لترقي الموظفين فيميز بين ثلاثة أشكال من الترقيات.

أ- **الترقية بالأقدمية** : و تخص الموظفين الذين قضوا عشر سنوات (10) في السلم مع 15 سنة في الوظيفة.

ب- **الترقية بالشواهد** : وتخص الموظفين الذين تابعوا أو لا زالوا يتابعون دراستهم الجامعية ويعمقون معارفهم بتخصصات قد تفيد في إغناء القطاع الذي ينتمون اليه، قطاع التربية والتكوين.

ج- **الترقية بالامتحان المهني:** وتخص الموظفين الذين استوفوا ست سنوات من العمل في السلم و يتطلعون إلى اختصار المسافة لولوج السلم 11عبر القراءة المتجددة و مواكبة المستجدات في عالم التربية و طرق التدريس...

III- الامتحان المهني لولوج السلم 11 لسنة 2004: المهزلة

تبعا للتصنيف القانوني لأشكال الترقيات, يصعب على من عاين سير الامتحان المهني لولوج الدرجة الأولى (السلم 11) من إطار أساتذة التعليم الابتدائي التي أجريت لأول مرة في تاريخ المغرب يوم 18دجنبر 2003 و تأخرت نتائجها كذلك لأطول مدة في تاريخ المغرب: عشرة أشهر (10) تخللتها تارة إشاعات بحل المباراة, و تارة أخرى بعدم وصول المتبارين إلى المعدل الضروري للنجاح ... ما بين هذه الظروف- الضوضاء و ذلك التصنيف القانوني لأصناف الترقيات أعلاه, يصعب على أي متبار الاعتراف بأن"مهزلة" 18 دجنبر كانت مباراة لفئة من الموظفين تنتج أجيل الغد.

فقد كان الغش قانونا خلخل التوازن بين المتبارين و هدم مبدأ تكافئ الفرص بينهم. كما تسربت مواد الامتحان إلى المتبارين فقد ذهب البعض إلى مراكز الامتحان بمقالات صدرت في أعداد قديمة لجرائد مغربية يومية شاءت الأقدار الإلهية و العناية الربانية أن تكون تلك المقالات هي موضوع الامتحان !!!

III)- قراءة لنتائج الامتحان المهني (نموذج نيابة إقليم العرائش):

إن التحليل المتأني للائحة الناجحين في الامتحان المهني لولوج الدرجة الأولى (السلم11) من إطار أساتذة التعليم الابتدائي تفصح عن نتائج ثلاث كتل من المتبارين على طريقة كوطا الانتخابات في الأيام الخوالي:

أ-الكتلة الأولى: كتلة الإداريين، مديري المدارس و المجموعات المدرسية في العالم القروي.
ب-الكتلة الثانية: كتلة أساتذة التعليم الابتدائي الذين استوفوا شروط الترقي بالأقدمية (10سنوات في السلم10) و هم و هم يستحقون الترقية دونما حاجة للمباراة...
ج-الكتلة الثالثة: كتلة "**المناضلين النقابيين** ".
إن تحديد الكتل الناجحة في الامتحان يدفعنا لطرح السؤال الخطير التالي: "**أين المباراة،إذن، داخل هذه الكوطا؟**"
إن المباراة أو التباري على منصب أو حصص من المناصب في قطاع أصبح يعرف بقطاع التربية و التكوين, يتطلب أولا التوفر على الحد الأدنى من الشروط: أولاها,**الكفاءة.** فأين الكفاءة في مباراة 18 دجنبر 2003؟ ولماذا كان الغش يحتمي بمظلة تمتد على حجرات في مراكز الامتحان الثلاث كما تشهد على ذلك بوضوح و جلاء أرقام طاولات الناجحين المتتابعة الواحدة تلو الأخرى، بينما الحجرات التي لم تقبل الغش كسبيل للنجاح بقيت خارج حصص الكوطا...
لقد كان الغش في مباراة دجنبر وظيفيا مرتين: الأولى, لمساعدته في "**خلط الأوراق**" و إقصاء الكفاءة و التباري الشريف و ردم تساوي الفرص في النجاح. أما الوظيفة الثانية فتكمن في توزيع الحصص خارج أية عراقيل و"**فرض الأمر الواقع**" على المندهشين من النتائج المعلنة...
و لقد كانت هناك عوامل أخرى مساعدة: كتقديم أوراق الامتحانات "مكشوفة" للتصحيح وهو ما لا يحدث حتى في امتحانات القسم الابتدائي؟؟...
أين المباراة, إذن؟
و من هم الناجحون؟

IV- الفئات الناجحة في المباراة المهنية: نجاح بطعم مختلف

1)- **الكتلة الأولى**: كتلة الإداريين من مديري المدارس و المجموعات المدرسية وهي فئة من رجال التربية و التكوين تستحق كل التكريم و الترقي لقيامها بمهام شاقة في ظروف مهنية صعبة, لكن, لماذا يتم إقصاء هؤلاء المديرين من مباراة أخرى غير مباراة دجنبر لأساتذة التعليم الابتدائي؟... لماذا لا يستفيدون من مباراة ولوج السلك العالي في التدبير الإداري للمدرسة الوطنية للإدارة حيث يتأطر المدير و يتخرج بسلم 11 من بابه الواسع؟... لماذا يتم إقحام المديرين في مباراة خاصة بمن يزاولون مهامهم بالقسم؟ أية علاقة يمكن للإداري الحفاظ عليها مع مواد " **تفرض**" عليه في الامتحان المهني كمادة المنهجية مثلا و التي تغيرت و تتغير جذريا كل سنة؟... هل هي رغبة في تجاوز الاختلالات الموجودة في أغلب المدارس بين مدير بسلم أدنى من سلم أساتذة يعملون تحت رئاسته بالمؤسسة؟... و إذا كان الأمر كذلك, هل المباراة قنطرة سهلة لعبور المديرين نحو السلالم العليا؟؟...

2)- **الكتلة الثانية**, كتلة أساتذة التعليم الابتدائي التوفرين على أقدمية 10 سنوات مع 15 سنة أقدمية عامة, و هم في غنى عن المباراة أصلا, لأن المباراة ستحرمهم من مكاسب هي حقوقهم في الصميم ومع ذلك سمحوا لأنفسهم بدخول حلبة التباري و سمح لهم بذلك و زج بهم في لائحة الناجحين في **إطار تخفيف الضغط على الترقية بالأقدمية التي تجري في الجهة الأخرى من طابور قدماء المنتظرين...**

3)- **الكتلة الثالثة:** كتلة "المناضلين النقابيين" الذين دشنوا مرحلة جديدة مثيرة للانتباه. فعشية يوم الإعلان عن النتائج, لاحظ المعنيون بالشأن التربوي حركة غير عادية. فبعض النقابيين يتجولون في الشارع بلائحة الناجحين تحمل علامة **(X)** عند اسم كل منخرط في نقابتهم, و المقرات النقابية تغلي بالفرح... كأن المغرب استعاد سيادته على مدينتي سبتة و مليلية السليبتين؟؟؟ بينما كان الحزن و الحسرة مهيمنين على مقر و مناضلي النقابة الخامسة التي لم يظفر مناضلوها سوى على"**صوتين**" ناجحين.... الواقع, أن العمل النقابي بدأ يعطي أولى مؤشرات إعادة إنتاج مزالق العمل السياسي: فإذا كانت الانتخابات مركزية بالنسبة للسياسيين فإن الامتحانات المهنية أصبحت مركزية بالنسبة للنقابيين , و "**الكوطا**" مأوى للجميع: سياسيين ونقابيين... ولعله من المفيد الإشارة إلى أن هناك بعض الأسماء المحسوبة **على " النضال النقابي"** وردت أسماؤهم صمن **' المنعم عليهم بالنجاح"** في شهر فبراير 2004، أي ثمانية أشهر قبل إعلان النتائج النهائية **" لعموم المتبارين"** وهذا يطرح أسئلة خطيرة على مستقبل العمل النقابي والتسيير الإداري معا...

أ- هل بلغ الوهن بالجسد النقابي إلى هذا الحد الذي يجعل منه شعارا أجوفا وقناة جديدة لقيم الوصولية والانتهازية؟...

ب- هل استقطاب الجماهير للعمل النقابي استنفذ قواه فلم يبق سوى هذا الباب العامي السخيف المتمثل في ***"الإغراء" بالتنقيل*** في الحركة الانتقالية أو **التنجيح** في الامتحانات المهنية؟...

ج- هل نحن مقبلون على **" فكر بعثي "** جديد ينظم النجاح في المباريات المهنية بناء على مبدأ ***"هذا ديالنا وهذا ارمه للبحر"؟ .....***

د- هل انتقلت المطالب النقابية من الأسفل إلى الأعلى: من مطلب **"نقل لي هذا في الحركة الانتقالية"** إلى مطلب **"نجح لي هذا في الامتحان المهني"؟...**

هـ- لماذا يكافأ النقابي ؟ أليس العمل النقابي عملا تطوعيا يخدم قضايا الشغيلة ويدافع عنها؟..

و-أين النقابية مما يحدث؟...

ز- دام تصحيح أوراق الامتحان عشرة أشهر (10) وهذا رقم قياسي يستحق عن جدارة إدراجه ضمن ***كتاب غينيس*** للأرقام القياسية. أين كانت النقابات طيلة هذه المدة ؟ أليست مدافعا عن قضايا الشغيلة التعليمية ؟ ألا يعنيها الأمر أم أنها كانت شريكا في دراسة ملفات المتبارين وفرز الناجحين على طريقة الانتخابات في الأيام الخوالي؟...

ك- لماذا يعلن عن نتائج السنة الماضية شهرا واحدا فقط قبل الامتحان المهني التالي؟ هل هو خوف من رد فعل المتبارين ؟ أم ثقة زائدة نابعة من معرفة سابقة بانعدام مطلق لردود فعل من جانبهم؟ أم أن الأمر هو في صميم الإحساس الطبيعي بالذنب ؟ !...

ل- هل مباراة نونبر المقبل ستخصص ***للدفعة الثانية*** من الكتل الثلاثة (إداريين ونقابيين وأقدمين)؟ !...

على سبيل الختم:

الأسئلة كثيرة ومكامن الخلل أكثر ، لكن الخبر اليقين هو ان هذه الفئة من الموظفين (أساتذة التعليم الابتدائي) الذين يعتبرهم البعض فئران تجارب فقط أيام الاضربات "***النقابية***" والاستعدادات للانتخابات، قد أضحت اليوم فئران تجارب صالحة لكل التجارب ...

نص البيان المنشور على صفحات جريدة

"الصحيفة الأسبوعية" المغربية، عدد 181، 20/26 أكتوبر 2004، ص 29

بيان أكتوبر السنوي الثاني 2005
حول التلاعب بنتائج المباريات المهنية في المغرب

المصداقية أو لا شيء

مقدمة :

لم أكون أعتقد أن بيانا كبيان أكتوبر 2004 حول الامتحان المهني لولوج السلم 11 الخاص بأساتذة التعليم الابتدائي "**نتائج امتحانات بطعم كوطا الانتخابات**" والمنشور على صفحات الجرائد الوطنية المستقلة، سيثير كل هذه الرجة. بل لم أكن أعتقد أن النبش في الموضوع هو اقتراب من الشجرة المحرمة...

بيان اكتوبر 2004: تذكير

صدر البيان مباشرة بعد إعلان النتائج الصادمة للامتحان المهني لولوج سلم 11 الخاص بأساتذة التعليم الابتدائي في شتنبر 2004 بعد مرور ***" سنة عن إجرائه "*** وقد صنف المقال ***" الناجحين"*** إلى ثلاث كتل:

1. ***كتلة الإداريين*** من مديري المدارس والمجموعات المدرسية .
2. ***كتلة الأساتذة المستوفين لشروط الترقي بالأقدمية*** (10 سنوات في السلم 10).
3. ***كتلة " المناضلين النقابيين" ...***

وشدد البيان على الغش كعامل مساعد في ***"خلط الأوراق"*** وإقصاء الكفاءة ورح التباري الشريف لتسهيل **توزيع الحصص على الكتل الثلاثة** المذكورة آنفا خارج أية عراقيل وفرض الأمر الواقع على المرشحين المندهشين من النتائج النهائية المعلنة ...وكان المقال قد اعتمد في استقراء النتائج على عدة معطيات إقليمية ووطنية، أهمها :

1. العدد المحدد لنيابة العرائش **(21)** والعدد المحصل **(117)** .
2. أرقام الامتحانات المتسلسلة للمرشحين الشاهدة على شيوع الغش.
3. لائحة الناجحين لكل نيابة على حدة.

والعجيب أن هذه العوامل الثلاثة كلها ***غيبت في الشكل الجديد لإعلان النتائج*** (صيف *2005*) إد تم الإعلان عن النتائج دون الإشارة لا إلى اسم النيابة ولا رقم الامتحان ولا حتى أية إشارة إلى حصة كل إقليم على حدة ... وهو تضبيب يعرقل شيوع ثقافة تحليل نتائج الامتحان المهني!!! وهذا ما يجعله يدعم توجه ثقافة الأمثال الشعبية العتيقة: "**برق ما تقشع**"، "**الله يجعل الغفلة ما بين البائع والشاري**"... أكثر مما يحيل على الشعارات الكبرى :"**الحداثة**"، "**العقلانية**"...

تبقى الإشارة إلى أن مخرج هذا الشكل من عرض النتائج نسي أهم ما كان يجب حذفه أيضا. وهذا الشيء هو ***"رقم التأجير" ...***

إن ***"رقم التأجير"*** هو هوية المتبارين وبطاقة تعريفهم. إن طغيان أرقام التأجير القديمة لدليل على أن المباراة أنشئت خصيصا كاحتياط وكملحقة للترقية بالأقدمية في محاولة للتخفيف من ضغط جحافل المنتظرين من الأقدمين ولا علاقة لها لا بالتباري ولا بتحرير الإجابات في قاعات الامتحانات... وهذه التجربة، تجربة تفويت الأقدمين في مباراة أنشئت خصيصا للكفاءة والتباري النظيف، تعيد إلى الذاكرة تجربة الثلث الناجي في البرلمان في الثمانينيات من القرن

الماضي في تجربة الغرفة التشريعية الواحدة ! فالأمر لا يتعلق بأكثر من تفويت الأقدمين من خلال المباراة وتهجير "***النقابيين***" سريا معهم !!!

صحيح أن أرقام التأجير القديمة، كما يشيع المشوشون على الحقيقة، في حال تقاعد حامليها من قدماء رجال التعليم، تنتقل لوافدين جدد على قطاع التربية والتكوين. ولكن هؤلاء الوافدين الجدد على القطاع وعلى رقم التأجير لن يكون بمقدورهم اجتياز المباراة موضوع هذا البيان قبل مرور 12 سنة على الأقل لكونهم سيصنفون كموظفين في السلم التاسع !

ردود الفعل على مقال أكتوبر 2004:

على المستوى الإقليمي لم يكن ينقص هذا النوع من ردود الفعل سوى الخروج في تظاهرة. وأعتقد أن الأحجام عن تلك التظاهرة أساسه الخوف من صناعة بطل خصم. فقد انقسمت ردود الفعل إلى أربعة أشكال :

1-"***الراسبون***": وهم متضامنون مع البيان ويطالبونه بلهجة أحد وأوضح.

2-"***الناجحون***": وهم يعتبرون البيان أساسه غياب الروح الرياضة .

3-***الخائفون من انعكاس آثار المقال على حظوظهم المستقبلية*** : وهم من استوفوا مؤخرا شرط الست سنوات في السلم 10 ويستعدون للتباري وهم خائفون من العقاب الجماعي المترتب عن البيان.

4- ***القبليون الجدد***: وهم يعادون البيان 3 مرات. أولا، لأنه يعريهم من زيفهم. وثانيا، لحاجتهم لعدو خارجي يمنحهم مبرر الوجود. وثالثا، لاستعداد بعضهم للانتخابات القادمة، 2007 فقد عمدوا لتحرير ردود طمعا في الارتقاء من الرتبة الخامسة إلى ضواحي وكالة اللائحة في حزبهم. فقد حاولوا قراءة المقال بمنظار انتخابات 2007... ولا حول ولا قوة إلا بالله!

القبيلون الجدد:" انصر أخاك ظالما أوظالما "

من الطبيعي حين يعرى الإنسان فجأة ويترك للبرد أن يلجأ إلى أي شيء، ليس ليستر عورته، ولكن ليحمي نفسه من نزلة برد .... وهذا ما حدث للقبليين الجدد مع مقال اكتوبر2004.

فقد تحرك القبليون الجدد، متأخرين جدا بعدما شاهدوا تأثير المقال على عموم المتبارين والمهنيين المعنيين بالأمر لارتباطه بالمطلب المجتمعي العام، "***مطلب المصداقية***"... فبعدما كانوا يتخوفون من صناعة بطل من كاتب المقال، تأكدوا أن صمتهم لا يخدمهم في شيء فخرجوا بغتة يدافعون عن السياسة التعليمية وعن الوزارة وعن الكوطا في الترقيات على أساس أنها الكوطا في الامتحانات ، ويدافعون عن التسريب وعن الغش وعن مزاجية المصحح في الامتحان وعن كل شيء ... .بعدما وجدوا أن من مناضليهم ومسؤوليهم، أسماء انتهازية لا تستطيع حتى الاعتماد على نفسها في امتحان مهني والدفاع عن آرائها على أوراق الامتحان، فما بالك بالدفاع عن قضايا الشغيلة التعليمية ومطالب الطبقة العاملة على أرض الواقع وخوض المعارك الحقيقية...

وللتضليل، فقد خرجوا قهرا للشارع وللصحافة ليخلطوا بين النقابية و الانتهازية تم يدافعون عن الاثنين معا. ..

عن الروح الرياضية:

الروح الرياضية هي ثمرة لعب نظيف واضح القوانين. فالقوانين الواضحة واللعب النظيف لا يمكنها ان تنتج إلا تسليما بالنتائج وقبولا بها. وأما ما دون ذلك فعنف في عنف: أن تكون أنت الفريق المضيف يساندك الطقس والجمهور والعشب والحكم... وتطالب الفريق الآخر بالروح الرياضية وبرودة الدم والاتزان والتحلي بالقيم ***المتعارف عليها في أماكن أخرى من العالم***، فهذا هو العبث وهذه هي السخرية.....

التهديدات:

تلقينا عقب صدور البيان عدة مضايقات ولكن أفظعها جميعا هو هذا التهديد الصادر ليس عن مافيا الدعارة او مافيا المخدرات او مافيا التهريب أو مافيا "الهجرة السرية"... بل تهديد صادر عن مسؤول نقابي في مكتب نقابي في فرع نقابي... تهديد بالاعتداء البدني. وقد حرص هذا "**المسؤول النقابي**" على إيصال تهديده إلينا شفويا عن طريق احد "**مناضليه**"، تجنبا لأي دليل مادي على فعلته المحتملة لكننا حرصنا على تحويل الأمر إلى فعل موثق مكتوب وكان هذا ردنا الكامل عليه عن طريق البريد على عنوان مقر فرع "**نقابته**":

"إلى السيد م. م.، الكاتب المحلي لنقابة ...

الموضوع: رد على تهديد

بعد التحية

تلقيت اليوم زوالا نص التهديد الشفهي بالاعتداء على شخصنا على لسان رسولكم المناضل الأستاذ (ك.ح)، وهو التهديد الذي أثار اندهاشنا لغياب علاقة تواصل أو عمل تحتم ذلك سوى لكون بياننا حول نتائج الامتحان المهني 2004 تعرض للظروف السلبية التي رافقت الامتحان المهني. ولأنني تعرضت منذ قراري حمل القلم كسبيل للإسهام في النقد والتنوير الاجتماعيين لسلسلة من الاعتداءات، فإنه لا يمكنني سوى اخذ تهديدكم بعين الاعتبار وبجدية اكبر. ولذلك أشعركم إن أي اعتداء سنكون موضوعه إما من طرفكم شخصيا أو من طرف آخرين: معلومين أو مجهولين، ملثمين أو مكشوفي الوجه سيجعل من اتهامكم هذا مرجعا للاعتداء ومن رسولكم المناضل الأستاذ (ك.ح) شاهد إثبات. كما أنني أحتفظ بنسخة من هذا الرد لليوم الأسود. والسلام."

حرر في مدينة القصر الكبير
بتاريخ:13 أكتوبر 2004

<u>وثائق للتاريخ:</u>

إن ما يفزع الخائفين من هذه البيانات ليس هذا التأسيس المحتمل لتقليد جديد قوامه الخروج للرأي العام، وليس خوف البعض الآخر من انتشال الغنيمة من أحشائهم ما داموا يعرفون جيدا أن **"القانون"** لا مجال فيه للعب، ولا هو بالخوف من إغلاق الباب في وجه طابور المنتظرين من باقي **"القبليين الجدد"**، فهم يعلمون أن من يجيد الانتظار يقطف الثمار أسرع ممن يبذل جهدا ويتمسك بالقوانين والتشريعات والأعراف والقيم... إن ما يخيف الجميع هو كون هذه البيانات هي ***"وثائق للتاريخ"***: أسمى المحاكم وأكثرها قسوة ومصداقية.

ومن هذا المنظور، كنت أحضر مقالة بعنوان: ***"كيف تقرأ نتائج امتحان مهني مشكوك في مصداقيته"***، إلا أنني عدلت عن الفكرة في آخر الأمر لأنني لا أريد أن أتخصص في تحليل نتائج الامتحانات المهنية...

<u>امتحان 4 نوفمبر 2004، التجربة الثانية:</u>

بعد الإعلان عن نتائج امتحان الحلقة الثانية من المباراة، لوحظ خروج بعض الأبواق الانتهازية والأفواه الرخيصة في الترويج لمعاقبتنا بربط نسبة النجاح المتدنية هذه السنة بصدور البيان وهم لا يشعرون بالإهانة في أدوارهم ولا يعون ما يقومون به ولا يعرفون أن التباري الشريف لا علاقة له لا بغضب الإدارة ولا بفرحها ، لأن القانون يجب أن يكون فوق الجميع وفوق كل العواطف وأن الحصة المخصصة للجهة (7%) لا يمكن المساس بها بأي وجه: لا المكافأة ولا العقاب ولا القصاص...

وإذا ما اعتمدنا على ادعاءاتهم الجوفاء، فإن ما يحدث لا يفرح...

وإذا ما اعتمدنا على ادعاءاتهم الجوفاء ، فسيكون الأقدمون في نيابة إقليم العرائش في مباراة 2003 قد كوفئوا بحصة نجاح تفوق الحصة المحددة لهم ثلاث مرات لعدم دعمهم لمقاطعة المباراة فنالوا حصص النيابات الأخرى التي قاطعتها رافعين سقف حصتهم المحدد من 7 في المائة إلى21 في المائة.

وإذا ما اعتمدنا على ادعاءاتهم الجوفاء ، فسيكون لكل زمن إذا ما تم نقصان. فتداعيات المباراة استغلت للعقاب تماما كما استغلت من قبل للمكافأة. فمن أصل 117 منجحا في المباراة الأولى ، نزل العدد إلى 7 ، أي أن العقاب وصل في لغة الرياضيات إلى -110 (ناقص مائة وعشرة).

إن التباري الشريف يتوقع تصحيحا نزيها وإعلانا سريعا للنتائج والتزاما صارما بعدد المقاعد المخصصة لكل إقليم (7%).

إن التباري الشريف لا يتوقع أبدا مكافأة أو عقابا أو قصاصا.

لماذا انتظار نتائج الامتحان للخروج بمقال سنوي ثان؟

إن أي مقال يتقصد النقد الايجابي البناء ، يندرج تحت صنفين من القراءة:

القراءة التقنية: وهي قراءة المهنيين المتحفظين بحيث يكون تركيزهم ينصب على الحدود الصغيرة والفضاءات المحدودة والقوانين المحلية المتعارف عليها ...

القراءة النسقية: وهي أقوى أشكال القراءات لكونها شاملة تربط الأسباب بالمسببات ، وتصل المحلي بالوطني وتبحث في الجزئي لتصل إلى القواعد المنظمة للكلي .....لذلك فقراءتنا لنتائج الامتحانات المهنية تصنف في الخانة الثانية: خانة القراءة النسقية. فان كانت لها قوة فللأسباب المذكورة أعلاه. إن قوة المقال الكبرى تكمن في ربط ما يحدث في قاعات الامتحان وأجواء الانتظار وما يعلق علي سبورة النتائج وشكل التفاعل مع النتائج المعلنة من قبل المتبارين ربطا لصيقا بالمطلب المجتمعي العام**:** ***"مطلب المصداقية"***.

لكن ما يحز في النفس، ونحن في القرن الواحد والعشرين، إن نجد أنفسنا لازلنا نحرر المطالب ضد الغش ومن اجل تصحيح فعلي لأوراق الامتحانات ونجاح الناجحين ورسوب الراسبين وسرعة إعلان النتائج والالتزام بالحصة المحددة لكل جهة (7%)...

انه لأمر مؤسف أن نجد "**مسؤولين نقابيين**" يقفون ضدنا ويهددوننا بالاعتداء الجسدي وآخرون يؤبدون ثقافة حالة الطوارئ على القول الحر بتشييع التخويف من ثقافة البيانات، وآخرون يكيلون لنا التهم عبر الجرائد ... انه لأمر مؤسف حقا.

قرار المقاطعة الأبدية لامتحان " السلوم احداشر ":

لكل الأسباب المذكورة آنفا فقد ***قررت مقاطعة جميع الحلقات القادمة*** للامتحان المهني لأساتذة السلك الابتدائي لولوج ***"السلوم احداشر"*** مدى الحياة ... نظرا لوضوح الفلسفة التي تنهل منها المباراة إجراءاتها وهي في جميع الحالات لا تمت بأي صلة لا إلى جوهر الميثاق الوطني للتربية و التكوين ولا لروح التباري الشريف ولا لاحترام كرامة رجل التعليم الذي يحضر لهذه المباراة لشهور ويحج إلي مراكز الامتحان قادما من مسافات بعيدة ويبني على نجاحه في المباراة نجاحات أخرى في الحياة...

لكل هذه الأسباب، أعلن مقاطعتي إلى الأبد لهذا النوع من المباريات التي ليس لها من التباري غير الاسم.

سلطة العين : سلطة الحقيقة

قد يتحول يهودي إلى الدين الإسلامي،كما قد يتحول البوذي إلى الديانة المسيحية فهو حر في تغييره لدينه بمحض إرادته إذ لن تدينه محكمة من المحاكم في أي بقعة من بقاع الأرض. لكن أن يتغير شاهد عيان من شاهد ب"**نعم**" إلى شاهد ب"**لا**" ، فهذا ما لا يمكن لمحكمة من المحاكم في أي ثقافة من الثقافات وعلى امتداد العصور إلا أن تدينه وبأشد العقوبات. فسلطة العين هي أعلى السلط لأنها بكل بساطة: ***سلطة الحقيقة***. والمثل المغربي يقول: ***"ها الحق (= العين)، وها الباطل (الأذن)"***. والمثل العربي يؤكد: ***"ليس من رأى كمن سمع"...***

لقد كنت دائما أتروى في نشر مقالاتي حتى ***"سنة إعلان النتائج"*** لتكتمل الحقيقة. وقد كنت أركز في مقالاتي على إقليم واحد أعرف فيه الأماكن والعقليات والمستويات الدراسية وأسماء المتبارين وسنهم وانتماءاتهم.... لكني لم أكن أدرس هذا الإقليم الخاص إلا لفهم مجريات الأمور في البلاد برمتها ولقد رأيت بعيني ما لا يمكن لأحد محوه...

"لقد رأيت الحلم"... كانت آخر وأقوى خطب الزعيم الزنجي الخالد مارتن لوثر كينغ، قبل اغتياله. لكن شتان بين الحلم الذي رآه مارتن لوثر كينغ والكابوس الذي يلهم هذا البيان !!!

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، 10 دجنبر 2006

البيان السنوي الثالث 2006
حول التلاعب بنتائج المباريات المهنية في المغرب

تاريخ التلاعب بنتائج الامتحانات المهنية في المغرب

تمهيد:

في قواميس الكوكب الأرضي، تعني "**المباراة**" التباري الشريف بوسائل شريفة. ولكن "**المباراة**" في بعض المناطق من هذا العالم تعني "**فرصة للصيد في المياه العكرة**". ولسوء حظ المغرب أنه، **بعد سنة 1998**، سنة "**التناوب**"، بدأ يقترب من هذه الدائرة.

I- الترقية في التشريع الإداري المغربي:

يوضح التشريع المغربي الخاص بالإدارة والتسيير التربوي أشكال تدبيره لترقي الموظفين فيميز بين ثلاثة أشكال من الترقيات:

أ- الترقية بالأقدمية : و تخص الموظفين الذين قضوا عشر سنوات (10) في السلم مع 15 سنة في الوظيفة.

ب- الترقية بالشواهد : وتخص الموظفين الذين تابعوا أو لا زالوا يتابعون دراستهم الجامعية ويعمقون معارفهم بتخصصات قد تفيد في إغناء القطاع الذي ينتمون إليه، قطاع التربية والتكوين.

ج- الترقية بالامتحان المهني :و تخص الموظفين الذين استوفوا ست سنوات من العمل في السلم و يتطلعون إلى اختصار المسافة لولوج السلم 11عبر القراءة المتجددة و مواكبة المستجدات في عالم التربية و طرق التدريس...

وعلى ضوء الشكل الثالث من الترقيات في التشريع الإداري المغربي، أعلنت وزارة التربية الوطنية عن إجراء أول مباراة مهنية لولوج الدرجة الاولى (السلم11) الخاص بأساتذة التعليم الابتدائي في تاريخ مغرب الاستقلال سنة 2003. وإذا كان ولوج السلم 11 مطلبا طالما تطلعت إليه الشغيلة التعليمية منذ سنين نظرا لنضجها (شواهد جامعية، أقدمية 10 سنوات في السلم...)

I I -بيان أكتوبر 2004 حول نتائج أول مباراة مهنية في تاريخ المغرب لولوج السلم 11 لأساتذة التعليم الابتدائي:

جاءت نتائج هذا الامتحان المهني الأول من نوعه في تاريخ المغرب **إفراغا** لمضمون المطلب من محتواه **وإجهاضا** لتطلعات الأطر التعليمية المؤمنة بأن كل ترقية لا يمكن أن تمر إلا عبر بوابة **الكفاءة وتساوي الفرص والتنافس الحر الشريف في المباراة...**

تبعا للتصنيف القانوني لأشكال الترقيات, يصعب على من عاين سير الامتحان المهني لولوج الدرجة الأولى (السلم 11) من إطار أساتذة التعليم الابتدائي التي أجريت لأول مرة في تاريخ المغرب يوم 18دجنبر 2003 و تأخرت نتائجها كذلك لأطول مدة في تاريخ المغرب: عشرة أشهر (10) تخللتها تارة إشاعات بحل المباراة, و تارة أخرى بعدم وصول المتبارين إلى المعدل الضروري للنجاح ... ما بين هذه الظروف- الضوضاء و ذلك التصنيف القانوني لأصناف الترقيات أعلاه, يصعب على أي متبار الاعتراف بأن"**مهزلة**" 18 دجنبر كانت مباراة لفئة من الموظفين تنتج أجيل الغد.

فقد كان الغش قانونا خلخل التوازن بين المتبارين و هدم مبدأ تكافئ الفرص بينهم. كما تسربت مواد الامتحان إلى المتبارين فقد ذهب البعض إلى مراكز الامتحان بمقالات صدرت في أعداد قديمة لجرائد مغربية يومية شاءت الأقدار الإلهية والعناية الربانية أن تكون تلك المقالات هي موضوع الامتحان !!!

إن التحليل المتأني للائحة الناجحين في الامتحان المهني لولوج الدرجة الأولى (السلم11) من إطار أساتذة التعليم الابتدائي **(نموذج نيابة إقليم العرائش)** تفصح عن نتائج ثلاث كتل من المتبارين على طريقة **كوطا (محاصصة)** الانتخابات في الأيام الخوالي:

1)**- الكتلة الأولى**: كتلة الإداريين من مديري المدارس و المجموعات المدرسية وهي فئة من رجال التربية و التكوين تستحق كل التكريم و الترقي لقيامها بمهام شاقة في ظروف مهنية صعبة, لكن, لماذا يتم إقصاء هؤلاء المديرين من مباراة أخرى غير مباراة دجنبر لأساتذة التعليم الابتدائي؟... لماذا لا يستفيدون من مباراة ولوج السلك العالي في التدبير الإداري للمدرسة الوطنية للإدارة حيث يتأطر المدير و يتخرج بسلم 11 من بابه الواسع؟... لماذا يتم إقحام المديرين في مباراة خاصة بمن يزاولون مهامهم بالقسم؟ أية علاقة يمكن للإداري الحفاظ عليها مع مواد " **تفرض**" عليه في الامتحان المهني كمادة المنهجية مثلا و التي تغيرت و تتغير جذريا كل سنة؟... هل هي رغبة في تجاوز الاختلالات الموجودة في أغلب المدارس بين مدير بسلم أدنى من سلم أساتذة يعملون تحت رئاسته بالمؤسسة؟... و إذا كان الأمر كذلك, هل المباراة قنطرة سهلة لعبور المديرين نحو السلالم العليا؟؟...

2)- الكتلة الثانية,كتلة أساتذة التعليم الابتدائي المتوفرين على أقدمية 10 سنوات مع 15 سنة أقدمية عامة, و هم في غنى عن المباراة أصلا, لأن المباراة ستحرمهم من مكاسب هي حقوقهم في الصميم ومع ذلك سمحوا لأنفسم بدخول حلبة التباري و سمح لهم بذلك و زج بهم في لائحة الناجحين **في إطار تخفيف الضغط على الترقية بالأقدمية التي تجري في الجهة الأخرى من طابور قدماء المنتظرين...**

3)**- الكتلة الثالثة**: كتلة "**النقابيية**"، الانتهازيون النقابيون، الذين دشنوا مرحلة جديدة مثيرة للانتباه. فعشية يوم الإعلان عن النتائج, لاحظ المعنيون بالشأن التربوي حركة غير عادية. فبعض النقابيين يتجولون في الشارع بلائحة الناجحين تحمل علامة **(X)** عند اسم كل منخرط في نقابتهم, و المقرات النقابية تغلي بالفرح... كأن المغرب استعاد سيادته على مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين منذ أزيد من خمس مائة سنة؟؟؟ بينما كان الحزن و الحسرة مهيمنين على مقر و مناضلي النقابة الخامسة التي لم يظفر مناضلوها سوى على"**صوتين**" ناجحين.... الواقع, أن العمل النقابي بدأ يعطي أولى مؤشرات إعادة إنتاج مزالق العمل السياسي: فإذا كانت الانتخابات مركزية بالنسبة للسياسيين فإن الامتحانات المهنية أصبحت مركزية بالنسبة للنقابيين , و "**الكوطا**" مأوى للجميع: سياسيين و نقابيين... ولعله من المفيد الإشارة إلى أن هناك بعض الأسماء المحسوبة **على " النضال النقابي"** وردت أسماؤهم ضمن **' المنعم عليهم بالنجاح"** في شهر فبراير 2004، أي ثمانية أشهر قبل إعلان النتائج النهائية **" لعموم المتبارين"** وهذا يطرح أسئلة خطيرة على مستقبل العمل النقابي والتسيير الإداري معا...

تحديد الكتل الناجحة في الامتحان يدفعنا لطرح السؤال الخطير التالي: "**أين المباراة،إذن، داخل هذه الكوطا؟"**

إن المباراة أو التباري على منصب أو حصص من المناصب في قطاع أصبح يعرف بقطاع التربية و التكوين, يتطلب أولا التوفر على الحد الأدنى من الشروط:أولاها,**الكفاءة.** فأين الكفاءة في مباراة 18 دجنبر 2003؟ ولماذا كان الغش يحتمي بمظلة تمتد على حجرات في مراكز الامتحان الثلاث كما تشهد على ذلك بوضوح و جلاء أرقام طاولات الناجحين المتتابعة الواحدة تلو الأخرى، بينما الحجرات التي لم تقبل الغش كسبيل للنجاح بقيت خارج حصص الكوطا...

لقد كان الغش في مباراة دجنبر 2003 وظيفيا مرتين: الأولى, لمساعدته في "**خلط الأوراق"** وإقصاء الكفاءة و التباري الشريف و ردم تساوي الفرص في النجاح. أما الوظيفة الثانية فتكمن في توزيع الحصص خارج أية عراقيل و"**فرض الأمر الواقع**" على المندهشين من النتائج المعلنة...

و لقد كانت هناك عوامل أخرى مساعدة: كتقديم أوراق الامتحانات "**مكشوفة**" للتصحيح وهو ما لا يحدث حتى في امتحانات القسم الابتدائي؟؟...

I II- الجواب على بيان أكتوبر 2004 على لسان النتائج الوطنية للمباراة المهنية الثانية:

المنجحون في المباراة المهنية لولوج الدرجة الأولى (السلم11) الخاص بأساتذة التعليم الابتدائي لسنة 2004 بنيابة إقليم العرائش **7 مقابل 117 في السنة السابقة**. وقد عرضت أسماء الناجحين **بشكل مريب** تفادى ذكر **أسماء النيابات** التي ينتمي إليها المرشحون **وأرقام الامتحانات** درء لأي قراءة جديدة لنتائج الامتحان المهني الجديد، وهو ما يدل على أن بيان أكتوبر 2004 قدم قراءة باغتت الجميع ممن كان يعتقد أن "**النقابات تتحكم في الرقاب**" وأنها **الضامن للخروج الآمن من كل شطط**. كما أن النتائج، بعد بيان أكتوبر 2004، لم تتأخر سنة كاملة كما فعلت المرة الأولى. لكن **الخطأ الكبير** تمثل في عدم حجب أرقام تأجير الناجحين وهو ما ساعد على قراءة نقدية لنتائج ثان امتحان مهني في تاريخ المغرب للترشح للسلم 11 وبالتالي لتوقيع البيان الأكتوبري السنوي الثاني.

V I- بيان أكتوبر 2005 حول نتائج ثاني مباراة مهنية في تاريخ المغرب لولوج السلم 11 لأساتذة التعليم الابتدائي:

لم يكن متوقعا أن بيان أكتوبر 2004 " **حول الامتحان المهني لولوج السلم 11 الخاص بأساتذة التعليم الابتدائي : نتائج امتحانات بطعم كوطا الانتخابات**" المنشور على صفحات الجرائد المغربية الحرة المستقلة وعلى موقع "***ريحانيات***" الإلكتروني، على الصفحة العربية، سيثير كل هذه الرجة على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني. بل لم يكن متوقعا أن النبش في الموضوع هو اقتراب من الشجرة المحرمة...

على المستوى الإقليمي لم يكن ينقص هذا النوع من ردود الفعل سوى الخروج في تظاهرة. وأعتقد أن الأحجام عن تلك التظاهرة أساسه خوفان: الخوف من صناعة بطل خصم، ثم الخوف من فتح باب التظاهر مستقبلا أمام الأغلبية المجهولة...

فقد انقسمت ردود الفعل إلى أربعة أشكال :

1-"***المرسّبون"***: وهم متضامنون مع المقال ويطالبونه بلهجة أحد وأوضح.

2-"***المنجّحون"***: وهم يعتبرون المقال أساسه غياب الروح الرياضة .

3-***الخائفون من انعكاس آثار المقال على حظوظهم المستقبلية*** : وهم من استوفوا مؤخرا شرط الست سنوات في السلم 10 ويستعدون للتباري وهم خائفون من العقاب الجماعي المترتب عن البيان.

4- ***القبليون الجدد***: أو "**النقابيبة**"، وهم يعادون المقال 3 مرات. أولا، لانه يعريهم من زيفهم. وثانيا، لحاجتهم لعدو خارجي يمنحهم مبرر الوجود. وثالثا، لاستعداد بعضهم للانتخابات القادمة، 2007 فقد عمدوا لتحرير ردود ما شاء الله عليها طمعا في الارتقاء من الرتبة الخامسة إلى ضواحي وكالة اللائحة في حزبهم. فقد حاولوا قراءة المقال بمنظار انتخابات 2007... كاتب البيان المضاد لبيان أكتوبر 2004 يذكر بشكل طريف بالنكتة المغربية الشائعة عن التلميذ الذي لا يجيد التعبير كتابيا إلا عن موضوع "**النملة**" حتى إذا ما كان موضوع مادة الاختبار هو "**الفيل**" ناور وراوغ لتحوير الموضوع من الحديث عن "**الفيل**" إلى الحديث عن "**النملة**". فقد كان كاتب البيان المضاد يمسك بنسخة بيان أكتوبر 2004 وعينه تبحث عن طرق الوصول إلى "**ماضي العمل النقابي في المغرب**"،أي الموضوع المستهلك: موضوع "**النملة**"....

ولعل ما أفزع الخائفين من هذه البيانات هو كون هذه البيانات هي "***وثائق للتاريخ"***: أسمى المحاكم وأكثرها قسوة ومصداقية.

ومن هذا المنظور، كان التحضير لمقالة بعنوان: ***"كيف تقرأ نتائج امتحان مهني مشكوك في مصداقيته"***، إلا أنني عدلت عن الفكرة في آخر الأمر لأنني لا أريد أن أتخصص في تحليل نتائج الامتحانات المهنية...

كما لوحظ بجلاء، بعد الإعلان عن نتائج امتحان الحلقة الثانية من المباراة، خروج بعض الأبواق الانتهازية والأفواه الرخيصة في الترويج لمعاقبة حرية التعبير في الإقليم بربط نسبة النجاح المتدنية للدورة الثانية بصدور البيان

وهم لا يشعرون بالإهانة في أدوارهم ولا يعون ما يقومون به ولا يعرفون أن التباري الشريف لا علاقة له لا بغضب الإدارة ولا فرحها لأن القانون يجب أن يكون فوق الجميع وفوق كل العواطف وأن الحصة المخصصة للجهة (7 % في البداية ثم 7.5% ثم 8%) لا يمكن المساس بها بأي وجه: لا بالمكافأة ولا بالعقاب ولا بالقصاص...

وإذا ما اعتمدنا على ادعاءاتهم، فإن ما يحدث لا يفرح... فقد كوفئ الأقدمون في نيابة إقليم العرائش في مباراة 2003 لعدم دعمهم لمقاطعة المباراة فنالوا حصص النيابات الأخرى التي قاطعتها رافعين سقف حصتهم المحدد في 7 في المائة إلى21 في المائة. لكن لكل زمن إدا ما تم نقصان. فتداعيات المباراة استغلت للعقاب أيضا كما استغلت من قبل للمكافأة. **فمن أصل 117 منجحا في المباراة الأولى ، نزل العدد إلى 7**، أي أن العقاب وصل في لغة الرياضيات إلى **-110 (ناقص مائة وعشرة)**.

إن التباري الشريف يتوقع تصحيحا نزيها وإعلانا سريعا للنتائج والتزاما بعدد المقاعد المخصصة لكل إقليم (7%). التباري الشريف لا يتوقع أبدا مكافأة أو عقابا أو قصاصا. كما ان التباري الشريف لا يتوقع ***"كبش فداء"***. أما من يبحث عن كبش الفداء فلسوف يكون هو الكبش ذاته!!!...

ولذلك أصدر البيان الأكتوبري الثاني ***قراره التاريخي بمقاطعة جميع الحلقات القادمة*** للامتحان المهني لأساتذة السلك الابتدائي لولوج ***"السلوم احداشر"*** **مدى الحياة** ... نظرا لوضوح الفلسفة التي تنهل منها المباراة إجراءاتها وهي في جميع الحالات لا تمت بأي صلة لا الي جوهر الميثاق الوطني للتربية و التكوين ولا لروح التباري الشريف ولا لاحترام كرامة رجل التعليم الذي يحضر لهذه المباراة لشهور ويحج إلي مراكز الامتحان قادما من مسافات بعيدة ويبني على نجاحه في المباراة نجاحات أخرى في الحياة... لكل هذه الأسباب، أعلن مقاطعتي إلى الأبد لهذا النوع من المباريات التي ليس لها من التباري غير الاسم.

V– الجواب على بيان أكتوبر 2005 على لسان النتائج الوطنية للمباراة المهنية الثالثة:

المنجحون في المباراة المهنية لولوج الدرجة الأولى (السلم11) الخاص بأساتذة التعليم الابتدائي لسنة 2005 بنيابة إقليم العرائش **128 منجحا مقابل 7 منجحين في السنة السابقة.** وقد عرضت أسماء المنجحين **بشكل عادي** وتمت العودة إلى التنصيص على أسماء النيابات التي ينتمي إليها المرشحون وكدا أرقام الامتحانات. كما أن النتائج لم "**تتأخر أكثر من شهرين**" وهو رقم قياسي في إيجابيته مقارنة مع الرقمين السابقين لكن الغريب هو ظهور نيابة إقليم العرائش التي تصدر منها البيانات السنوية وقد ضاعفت حصتها أربع مرات في حين أعلنت أكاديميات **بأكملها** دون تنجيح ("**لا احد ناجح**") كما حدث، مثلا، للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة وادي الذهب- الكويرة. وهذه الأكاديميات، على خلفية النتائج التي **منحت لها** قد تبدو **للمنجحين في أكاديميات أو نيابات أخرى**، أنها "**أكاديميات الكسالى**". ترى لو كانت هذه البيانات تصدر من " **أكاديميات الكسالى**"، كم كانت ستتضاعف نسبة التنجيح هناك؟...

VI- الأدوار الجديدة للنقابية في المغرب:

لقد كانت بيانات أكتوبر السنوية وراء التغيير الذي تجاوز ويتجاوز آفاق وحسابات النقابات الثلاثين الحاصلين على الترخيص الرسمي بالعمل العلني في المغرب. بل إن بيانات أكتوبر السنوية كشفت بما لا مجال للشك فيه أن العمل "**النقابيي**" التحريفي الجديد ليس غير آلة جديدة لتطويع الشغيلة ولا يربطها بماضيها وتاريخها سوى "**الاحتفال**" بفاتح ماي.

فقد بدأ يتجلى بكل وضوح الدور الجديد للنقابات**.** إن النقابية في المغرب، **بعد سنة 1998**، سنة "**التناوب**"، اتخذت مفهوما جديدا وغريبا كل الغرابة عن الأصول التاريخية التي قامت عليها. فأدوارها صارت تتوزع ما بين خمسة وظائف:

*__التبشير__ بالترقيات والزيادات في الرواتب وحذف الضرائب عن الرواتب....

*__التبرير:__ بوضع ترسانة من الأسباب المغلفة بالمعقولية والعلمية لرفع سن التقاعد من الستين إلى الخامسة والستين لعدة أسباب يتفنن فيها المناضلون "**النقايبية**" المتجولون في الساحات والشوارع والمقاهي في ترويجها تارة باسم "**ارتفاع معدل الحياة عند المغاربة**" وتارة باسم نكتة "**علمية**" أخرى...

*__التهدئة:__ إشاعات سعيدة، وتفاؤل دوري (مغادرة طوعية، العمل بالمهجر، جديد في الحركة الانتقالية، نسبة نجاح إضافية في المباراة القادمة...)

*الهجوم على الرأي الآخر وتكذيب الآراء الحرة ومطاردة الأصوات الشريفة وتهديدها بالاعتداء المادي والرمزي.

*تشيئ الشغيلة: ففي محنة زلزال الحسيمة، بادرت الشغيلة التعليمية للتضامن ماديا وبشكل طوعي مع إخوانها المنكوبين في الحسيمة لكن أيام بعد هذا التضامن هرولت المركزيات النقابية الخمس لدفع عربون تقربها من السلطة المركزية بالتضحية بالشغيلة وفرض اقتطاع إضافي مباشرة من الراتب الشهري للشغيلة بما في ذلك الشغيلة التعليمية في مدينة الحسيمة المنكوبة... فإذا كانت 5% من الشغيلة التعليمية منخرطة في العمل النقابي، فباسم من تتحاور هذه المركزيات مع الحكومة؟ ومن خول لهذه النقابات الحق بالحوار مع الحكومة باسم 95% من **الأغلبية الصامتة؟** ما المغزى وراء كل هذا "**التمثيل**" أو هذه "**التمثيلية**"؟

إنه لأمر غريب يستحق أكثر من وقفة: أن يصبح تصحيح الامتحانات المهنية لرجال التربية والتكوين مطلبا جماهيريا وأن تغدو محاربة الغش في قاعات المباريات المهنية لصانعي أجيال الغد... ولكن الأمر الأغرب هو التواطؤ الفاضح لمنظمات نقابية يفترض أن تكون المبادرة لفتح تحقيق في القضية فإذا بها منتجة لجان "**مدججة**" بعقليات العمل "**المافيوي**" لتهديد الجهة الموقعة لبيانات أكتوبر مؤسسة بذلك، **علانية**، موتها الأخلاقي وانباعثها في عالم الفعل **المافيوي** رفقة **المنظمات الموازية** من **مافيات** الدعارة **ومافيات** المخدرات **ومافيات** التهريب **ومافيات** "التهجير السري"....

فقد كونت لجان من داخل "**المحلات**" النقابية "المحلية" **لإشاعة الحرب النفسية** على الجهة الموقعة لبيانات أكتوبر ولاستثمار الوضعية الاجتماعية المتدنية لأغلب رجال التربية والتكوين المغاربة المرشحين للمباريات المهنية وتوجيهها عكس مطالب البيانات بتخويفهم من البيانات الأكتوبرية ومن تشديد الحراسة في التصحيح ومن الرسوب في الامتحان المهني وضياع فرصة الترقي ومقارعة الحاجة ليخرج "**بعض**" رجال التربية والتكوين صانعي رجال الغد:"**علاش البيانات؟ باش يمنعونا من الغش ويخسروا علينا السوايع. غش، حتى أنت وهنينا**".

إن من يقدم نفسه "**فرعا نقابيا**" للدفاع عن حقوق الشغيلة وهو في الآن نفسه يحتقر الشغيلة التي ينتمي إليها بهذا الشكل هو **بكل تأكيد** يستلهم الوضع التعليمي والنقابي العام في البلاد ويعرف "**المعطيات الثلاث الأخطر**" في القطاع النقابي والتعليمي **خلال العشرين سنة الماضية** والتي تعرف **بمحطاتها العشرية**:

* **سنة 1986**: سنة **بداية تدهورمستوى تلاميد وطلاب التعليم العمومي** في المغرب الذي كانت شهاداته تقارن بشهادات أعتى الجامعات في العالم الغربي.

* **سنة 1996**: سنة **بداية تدهور مستوى مدرسي التعليم الابتدائي العمومي** في المغرب بعد قرار التخلي عن توظيف حملة الشواهد الجامعية (الإجازة/ليسانس) والعودة لتوظيف حملة الشهادات الثانوية (الباكالوريا) في وقت ارتفعت فيه بطالة خريجي الجامعات إلى ما يفوق المائة ألف. كما ان سنة 1996 كانت سنة **بداية تدهور المؤسسة النقابية** التي وقعها "**رمزيا**" حضور وزير الداخلية المغربي الأسبق دو السوابق المعروفة لأشغال مؤتمر أحد اكبر المنظمات النقابية في المغرب وأكثرها تأثيرا في الشأن النقابي المغربي حتى تلك السنة.

إن الأمل، كل الأمل، هو أن تكون **سنة 2006** بداية "**العشرية الثالثة**" الخاصة **بالتصحيح العام**، وما هذه البيانات سوى مساهمة في هذا الاتجاه الوطني الحقيقي الصادق. إن هذه البيانات هي **تقليد جديد** من تقاليد **النقد الذاتي** في الوسط التربوي والنقابي بالمغرب.

IIV- فصل المقال في ما بين "النقابي" و"النقايبي" من اتصال:

يميز المغاربة بين **المناضل الشريف والانتهازي الطفيلي**. وعليه، يسمون المناضل الشريف "**نقابيا**" تمييزا له عن الانتهازي الطفيلي المندس او المدسوس في العمل النقابي والدي ينعتونه بنعت قدحي مختلف: "**نقايبي**". ونعت "**نقايبي**" مشتق من الفعل المغربي الدارج "**نقب**" أي "**عاش على الفتات**".

لقد بدأ الفصيل "**النقايبي**" خلال كل تاريخ الحركة العمالية في المغرب **مقصيا** لكنه انتهى **مهيمنا** بفعل تحالفات معروفة حول من خلالها كل الإرث النضالي إلى مجرد بوق وأيدي للتصفيق للمشاريع والقرارات...

كما استفاد الفصيل "**النقايبي**" المهيمن من ضعف الوعي النقابي لدى الشغيلة المغربية وضعف الانخراط فأضاف لكل تلك الأزمات أزمة إضافية تغنيه وتعزز موقعه: "**غياب الديمقراطية الداخلية**" فكان للمناضلين المخالفين له في الرأي والانتماء "**الإقصاء**" وكان له هو "**الخلود في المكتب**". وربما كان من الأجدى إضافة "**عجب ثامن**" إلى **عجائب الدنيا السبع** التي من الممكن أن **تحفز السياح الأجانب على زيارة المغرب** وهو احتكار"**المتقاعدين**" لمناصب الكتابة العامة أو الأمانة العامة للمنظمات النقابية إلى الأبد...

احتكار المنصب من أجل ماذا؟

الحنكة والتجربة؟
امتلاك مشروع دنا من تحقيقه؟
...؟
إذا كانت **الرياضيات** هي أم العلوم، وإذا كان الجميع يدين للعلوم وللتفكير العلمي، فلا بد أن الرياضيات سبيلنا لمعرفة أمور شؤوننا بسبل علمية يرتاح لها الجميع.
الرياضيات في أشكالها البسيطة تثبت أن "**ثلاثين نقابة مغربية**" على مدى **الخمسين سنة من استقلال المغرب** لم تحقق سوى **مكسبين اثنين** ضدا على كل أشكال المنطق الرياضي :
30 نقابة×50 سنة = **مكسبين لأساتذة التعليم الابتدائي** (مكسب التحاق الزوجة بالزوج+ مكسب الارتقاء للسلم 11)...
فعلى افتراض أن هذا "**التشظي التنظيمي الهائل**" تحركه إرادة لتحقيق مطالب الشغيلة وحرص على الولاء لمصالح الطبقة العاملة(!)، فإنه يتوقع "**بالضرورة وعلى أقل تقدير**" تحقيق **مطلب واحد سنويا لكل نقابة** وهذا ما يجعل المعادلة الرياضية تستقيم على هذا النحو:
30 نقابة ×50 سنة = 1500 مكسبا إداريا واجتماعيا على **مدى الخمسين سنة** الموالية لاستقلال المغرب. وهذا العدد، **لو كان قد تحقق**، لكان بإمكانه أن يجعل من حياة الشغيلة في المغرب، موظفين ومستخدم وعمال، **لا تقل في رخائها وازدهارها عن حياة جدنا الملك يوبا الثاني...**
وما دام لا شيء مما سبق حاصل، فما المبرر إذن لكل هذا التشظي النقابي؟ وما الجدوى من كل هذه البلقنة؟...
في خطاب لزعيم نقابي سنة 1996 في أوج العمل النقابي، ورد أن 5% فقط من الشغيلة التعليمية المغربية منخرطة في العمل النقابي وهذه النسبة المجهرية من **المنخرطين** (أو مقتني البطائق لكن حتما **ليست بنسبة المناضلين)** يدينون بالولاء **لثلاثين مركزية نقابية** (=30 مركزية نقابية). وكل مركزية نقابية من هذه **الثلاثين مركزية نقابية** تدين بالولاء **لأربعة وأربعين حزبا سياسيا** (="**أم الأربعة والأربعين**"). وكل حزب من هذه "**الأربعة والأربعين حزبا سياسيا مغربيا**" يضع نصب عينيه "**الدورة الاولمبية**" أو "**الدورة الانتخابية**" ويضبط ساعته على "**الموعد الكبير**" الذي لا علاقة له لا "**بالنقابي**" ولا "**بالنقايبي**"... ولذلك يعرف المشهد النقابي كل **خمس سنوات**، وهو بالمناسبة المقصود ب"**الموعد الكبير**" ، **تشققات وانشقاقات** وتفريخ كتاكيت نقابية جديدة في سعي "**فطري**" للحضور في الموعد المحدد على مأدبة "**المحاصصة**".
ثلاثون نقابة (=30 نقابة) تنشق عن بعضها البعض ولا زالت تنشق إلى ما لا نهاية له، وجميعها يحمل، **إما من باب السخرية أو من باب الإيمان بالفعل**، شعار "**الوحدة النقابية**"!...
وحدة من؟
ونقابية من؟...
الأرقام الواردة في هذا السياق تحيل على الرياضيات، والرياضيات إذا لم تكن قادرة على إفادتنا في فهم المشهد النقابي المغربي العام، فما جدوى تدريس الرياضيات من أساسها؟...
وإذا كانت الرياضيات عاجزة عن تعليل امتيازات النقايبية:
* **امتياز الأسبقية في التفرغ**: وهي الأسبقية التي لا تعطى لا للكتاب ولا الباحثين ولا الفنانين المنتمين لقطاع التعليم
* **امتياز الأسبقية في التقاعد**: التقاعد النسبي والمغادرة الطوعية...
* **امتياز الأسبقية في "التنجيح" في المباريات المهنية** للارتقاء للسلالم العليا...
* **امتياز الأسبقية في الترقية بالأقدمية...**
* **امتياز الأسبقية في الانتقال والتنقل والتنقيل** في الحركات الانتقالية والإدارية...
ما هو الهدف من كل هذه الامتيازات السخية للفصيل "**النقايبي**"؟
ما هي الوظيفة التي يؤديها "**النقايبية**" مقابل كل ذلك؟...
إن المتتبع لما يجري في الغرب نقابيا يقف عند درجة المصداقية التي يتمتع بها العمل النقابي هناك و يعرف أصل الداء الذي حل بالجسد النقابي المغربي. ففي دول اسكاندينافيا، مثلا، السويد خصوصا، يتم فرض اقتطاع جبري على كل الموظفين يصل حد 1% من الراتب الشهري يمر "**مباشرة**" لحساب النقابة الوحيدة للشغيلة التعليمية التي تبقى مسؤولة ديمقراطيا أمام قواعدها: "**نقابة العمال**" وليس **نقابة الحزب السياسي والموعد الانتخابي!...** وفي كل دول المعمور، يتم فرض أثمنة لكل النضالات النقابية كاقتطاع يوم عمل لكل إضراب ... وكل ذلك رفعا لدعم الدولة للنقابات الذي يترتب عنه بشكل آلي شراء ذمم المناضلين والتلاعب بمصائر الشغيلة.

خاتمة:

إن **ما لم يحدث في بداية استقلال المغرب** بسبب خروج الحركة الوطنية المغربية خاوية الوفاض، **يحدث اليوم** بعد خمسين عاما من الاستقلال مع "**أحفاد الأعضاء السابقين لأحزاب الحركة الوطنية**". وفي قطاع التربية والتكوين ومبارياتها المهنية خير تجل لذلك.

نص البيان المنشور على صفحات جريدة "النهار المغربية" على ثلاث حلقات،

أعداد: 22/21/20 ديسمبر 2006، ص 10

على هامش الانتخابات التشريعية المغربية ليوم 7 شتنبر 2007

الانتخابات المغربية كما عايشتها

ما بين بطاقتي الانتخابية الأولى وبطاقتي الانتخابية الأخيرة

ذاكرة البطاقة الانتخابية الأولى:

ذكرت لي والدتي تغمدها الله بواسع رحمته وأدخلها فسيح جنانه أنها لما أرادت الحصول، كأي مواطن ومواطنة، على بطاقة التعريف الوطنية في عقد السبعينيات من القرن الماضي؛ طلب منها عون السلطة المحلية الحالة المدنية لكنها لم تكن تتوفر على هده الوثيقة الإدارية فمدت عوضا عنها "**laisser-passer**" أو **جواز المرور** بين الأقاليم المغربية الخاضعة لسلطة المحتل الإسباني شمالا والأقاليم المغربية الخاضعة لسلطة المعمر الفرنسي جنوبا. لكن عون السلطة انتبه إلى أن **جواز المرور** عمره أكثر من عشرين عاما فسألها إن كانت تتوفر على وثيقة إدارية أخرى بديلة، "**بطاقة الناخب**" مثلا. ولأن والدتي، **رغم عدم توفرها على أية وثيقة إدارية**، شاركت في أول انتخابات مغربية تلت **حالة الاستثناء** التي عاشها المغرب ما بين 1965-1975، فقد حلت المشكلة الإدارية لدى مكتب عون السلطة المحلية بحصول والدتي على الحالة المدنية والبطاقة الوطنية معا. لكن حل المشكل الإداري كان نواة نمو مشكل جديد من نوع خاص جدا. فقد ارتبطت الحادثة في ذاكرة والدتي بأن "**بطاقة الناخب**" مصباح سحري يفك العقد مهما تعقدت وأن الانتخابات "**واجب**" نبرهن من خلاله على "**طيبوبتنا وطاعتنا**" في انتظار قضاء حاجاتنا الإدارية وغير الإدارية...

ولأن والدتي رحمها الله كانت ترى الانتخابات المغربية بهذا الشكل، فقد حدث لنا، نحن الاثنين، أول احتكاك بسبب المشاركة في الانتخابات في بداية التسعينيات من القرن الماضي حين حصلت على أول "**بطاقة ناخب**" في حياتي. فقد قررت مقاطعة انتخابات 1993ورفضت الذهاب إلى صندوق الاقتراع احتجاجا على انتهازية الأحزاب التي كانت تصف نفسها حتى ذلك الحين ب "**الأحزاب الجماهيرية**" وتنعت غيرها ب "**الأحزاب الإدارية**"، تلك "**الأحزاب الجماهيرية**" التي قاطعت الاستفتاء على دستور 1992 وقبلت بدخول، أمام إغراءات المواقع والمناصب وأعداد الكراسي، الانتخابات تحت ظلة **ذات** الدستور الذي قاطعته...

ولأنني صممت على مقاطعة الانتخابات، فقد تأججت نار الاختلاف بيني وبين والدتي التي، "**بحكم تجربتها**"، تنبأت لي بالإقصاء الإداري والحرمان من قضاء مصالحي الإدارية... وكعاطفة أي أم، توسلت بكل وسائلها أن أذهب لمركز التصويت ما دام الأمر لا يتعلق سوى بظرف مجاني ينتظرني لوضعه في شقة صندوق الاقتراع أمام أعين ممثلي السلطة ونواب المرشحين.

ولأن الأمر صار غير محتمل، فقد خرجت من البيت لتخفيف الضغط علي فلم أعد إلا في ساعة متأخرة من الليل بعدما سمعت النتائج الكاملة من المقرات الحزبية بالمدينة. لكن، عكس كل التوقعات، وجدت والدتي في معنويات عالية وهي تعلن في انتصار بأنها صوتت في مكاني:

- **"الأمُور مْشَتْ كَمَا يَنْبَغي. رَانَا صَوّت لَك!"**

لم أفهم كيف يمكن لامرأة أن تصوت لرجل في "**انتخابات نزيهة وديموقراطية**" كما تقول الضمانات، فسألتها:

- **"أنت امرأة وأنا ولد، أنت كبيرة في السن وأنا شاب... كيف قبلوك في بْلاصْتِي (=مَكَانِي)؟"**

فأجابت:

- **"هُمَّ بْالفَرَحْ عْلِيهُمْ!"**

ووجدت نفسي أتساءل:

- **" إذا كانت الأمور تسير على هدا النحو، فما معنى وجودي في هدا الوطن؟ وما جدوى مواقفي؟...**

في برامج التلفاز والراديو وعلى صفحات الجرائد والمجلات، الأحزاب تتبجح بتنامي حصصها وتزايد عدد نوابها وتقارن الماضي بالحاضر وتربط نجاحها بنجاعة أدوات اشتغالها وبمصداقيتها لدى الجماهير... وأنا لا أرى ولا أسمع إلا العجب العجاب الذي لن أنساه ما حييت ما دام هذا العجب يقترن ببطاقتي الانتخابية الأولى.

ذاكرة البطاقة الانتخابية الأخيرة:

وعلى الطريقة التي يسلكها قانون انقسام الخلايا، يمكن للعجب المفرد أن يصبح عجائب بصيغة الجمع والتفتيت. فالعجب في الحكومات القديمة وازته عجائب في "**حكومة التناوب**" التي دشنت أول دخول سياسي لها سنة 1998، إذ بدأت أمارات الشطط تطفو على السطح تحت سلطة حكومة كان ينتظر منها المغاربة الكثير لكن هاجس "**احتلال المواقع أولا**" عبر إخراج النخب القديمة التي كانت تدين بالولاء للهيئات والرموز السياسية القديمة من خلال تخريجة "**المغادرة الطوعية**"(وهي شكل من أشكال التقاعد النسبي بإغراء مالي إضافي كبير جدا **يستهدف بالدرجة الأولى "الأطر العليا"**). فإذا كانت "**حكومة التناوب**" جاءت لتغيير الأسماء السياسية المتعاقبة على الحكم مند الستينيات من القرن الماضي، فإن "**المغادرة الطوعية**" جاءت لتجديد أسماء الأطر في **المواقع العليا**، أما بالنسبة ل"**صغار المناضلين**" في الأحزاب المشاركة في حكومة التناوب والنقابات المتحالفة معها، فقد بدأت ترقيتهم ماديا من خلال "**التنجيح**" في مباريات مهنية سنوية. ولعل أبرز قطاع عكس أزمة "**الصيد في الماء العكر**" هذه هو قطاع التعليم. وقد كانت "**الفضيحة**" التي عرتها **بيانات أكتوبر السنوية** التي تناوبت على نشرها كبريات الجرائد اليومية **"المستقلة"** خلال سنوات الولاية الثانية **لحكومة التناوب** خير شاهد إثبات للتاريخ على هذا الاختيار الفريد في مكافأة المناضلين حسب مستوياتهم "**العلمية**" ومراتبهم "**النضالية**" وصناعة "**نوافذ**" تطل منها على مرافق تسيير الأمور وضمان مرور سالم للخطاب الجديد.

وكانت هده الاختيارات سببا مباشرا لانطلاقة **بيانات أكتوبر السنوية** التي حرصت على استقلاليتها عن النقابات الثلاثين المرخص لها بالعمل العلني في المغرب كما حرصت على استقلاليتها عن الإدارة المغربية. فكانت بياناتها السنوية كالتالي:

البيان الأول، بيان أكتوبر 2004 : "**نتائج امتحانات بنكهة كوطا الإنتخابات**"

البيان الثاني، بيان أكتوبر **2005** : "**المصداقية أو لا شيء** "

البيان الثالث، بيان 2006 : "**تاريخ التلاعب بنتائج الامتحانات المهنية في المغرب**"

البيان ...

لقد أخرجت **بيانات أكتوبر السنوية** للسطح مطالب جماهيرية جديدة (=البيان السنوي الثالث، 2006):

"إنه لأمر غريب يستحق أكثر من وقفة: أن يصبح تصحيح الامتحانات المهنية لرجال التربية والتكوين مطلبا جماهيريا وأن تغدو محاربة الغش في قاعات المباريات المهنية لصانعي أجيال الغد مطلبا أساسيا... ولكن الأمر الأغرب هو التواطؤ الفاضح لمنظمات نقابية يفترض أن تكون المبادرة لفتح تحقيق في القضية فإذا بها منتجة لجان "مدجحة" بعقليات العمل "المافيوي" لتهديد الجهة الموقعة لبيانات أكتوبر مؤسسة بدلك، علانية، موتها الأخلاقي وانباعثها في عالم الفعل المافيوي

رفقة المنظمات الموازية من مافيات الدعارة ومافيات المخدرات ومافيات التهريب ومافيات"التهجيرالسري"..... "

كما كشفت **بيانات أكتوبر السنوية** (=البيان السنوي الثالث، 2006) الامتيازات الجديدة **ل "المناضلين"** من حلفاء الحكومة من "**نقابيية**" وغيرهم:

* **امتياز الأسبقية في التفرغ**: وهي الأسبقية التي لا تعطى لا للكتاب ولا الباحثين ولا الفنانين المنتمين لقطاع التعليم
* **امتياز الأسبقية في التقاعد**: التقاعد النسبي والمغادرة الطوعية...
* **امتياز الأسبقية في "التنجيح" في المباريات المهنية** للارتقاء للسلالم العليا...
* **امتياز الأسبقية في الترقية بالأقدمية...**
* **امتياز الأسبقية في الانتقال والتنقل والتنقيل** في الحركات الانتقالية والإدارية...

والطريف أن **بيانات أكتوبر السنوية**، بسبب العنف الذي نقلته والعنف الذي مورس عليها، عوض أن تغير من مجرى سير الأمور وتقويم ما انحرف منها، تسببت في دفع الجهات المعنية إلى ابتكار حيل تمتص من خلالها الضربات مقابل استمرار إيصال أطرها للمواقع المنشودة ومكافأة صغار "**مناضليها**". وهي في دلك، دأبت على إعلان نتائج الامتحانات المهنية مرة بعد عشرة أشهر أي شهرا واحدا قبل اجتياز مباراة السنة القادمة، ومرة بعد الانتخابات التشريعية كما هو حاصل الآن لتفادي الحرج...

لمحاولة فهم الظاهرة:

ما بين اقتناء البطاقة الانتخابية الأولى واقتناء البطاقة الأخيرة، يئن أكثر من جرح. ولمن استعصى عليه فهم أسس نسبة تدني المشاركة الشعبية في الانتخابات المغربية وعزوف المواطنين عن الانخراط في العمل السياسي، ربما ساعدته على فهم الظاهرة إعادة قراءة هذا المقال.

منشور على صفحات جريدة "المؤتمر" العراقية، عدد: 2007/09/10

منشور على صفحات جريدة "الوسط" التونسية، عدد: 2007/9/8

بيان أكتوبر السنوي الرابع 2007
حول التلاعب بنتائج المباريات المهنية في المغرب

ملف التعليم وملفات هيأة الإنصاف والمصالحة

مقدمة

عرفت سنة 2004 تأسيس "**هيأة الإنصاف والمصالحة**" للنبش عن الحقيقة في ملفات انتهاكات حقوق الإنسان وإنصاف الضحايا من خلال جبر الضرر ورد الاعتبار لهم ودلك يوم السابع من يناير وقبل أسبوعين من هدا التاريخ فقط، أي يوم 18 دجنبر 2003، تقرر فتح باب الترقية للسلم 11 لقطاع التعليم الحليف الأول والرئيسي مند 1963 لقوى المعارضة السياسية السابقة التي تقدَّمُ من "**الباب المباشر**" مناضليها كضحايا سنوات الرصاص ومن "**الباب غير المباشر**" حلفاءها المعلمين كجديرين **بالتكريم** الذي يعني في عرف مجايلي الإنصاف والمصالحة "**التعويض المالي**".

وإذا كان تزامن انطلاق عمل "**هيأة الانصاف والمصالحة**" بفتح باب الترقية أمام الشغيلة التعليمية أمر لم ينتبه له الكثير من المحللين أو هو لم يرد له الانتباه، فإن تقليدا سنويا جديدا بدأ بموازاة مع هدين الحدثين: بيانات أكتوبر السنوية التي تدرجت حسب السنوات:

*من **إحداث الصدمة**، البيان **الأول** (10 أكتوبر 2004).
*إلى **رصد ردود الفعل الصاخبة لقوى الصيد في المياه العكرة**، البيان **الثاني** (18 أكتوبر 2005).
*إلى **إدانة الانحراف النقابي** في المغرب، البيان **الثالث** (بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2006).
*إلى النبش في **الأهواء الإدارية في التعامل مع ملف التعليم**، البيان **الرابع** (31 أكتوبر 2007).

العشريات الست، محطات حاسمة في التاريخ المغربي الحديث:

يعرف المغرب **منعطفات تاريخية كل عشر سنوات** مند فجر الاستقلال يمكن تسميتها ب"**العشريات**":

ففي سنة 1956حصل المغرب على الاستقلال وبدأ الحلم بالغد والتبشير بالكرامة والرفاه.

وفي سنة 1966، أعلن عن بداية حالة الاستثناء التي عمرت عشر سنوات وتكون "**النخب الإدارية**" الجديدة من "**الأحزاب الإدارية**" الجديدة التي سيرت حكومات العهد الجديد الأول.

وفي سنة 1976، أعلن عن رفع حالة الاستثناء مع بداية صناعة طبقة بورجوازية جديدة.

وفي سنة 1986، ضُمَّ قطاعِ الثقافة لوزارة الداخلية وَقُسِّمَ الإعلام إلى إعلام فرانكفوني نخبوي خاص بميلاد القناة الثانية وآخر معرب عامي وعمومي في كل شيء بما في دلك البث. كما بدأ مسلسل "**التعريب**" بتقسيم التعليم إلى طور **أدنى** "معرب" وطور **جامعي** "مفرنس" مع استدراج طلبة الثمانينيات خريجي الجامعات للعمل بالتعليم الابتدائي في الأرياف والصحاري.

وفي سنة 1996، تقديم تقرير صندوق النقد الدولي للبرلمان مع خطاب "**السكتة القلبية**" والتداعيات الموازية (تصالح النقابة ووزارة الداخلية...)

وفي سنة 2006، "**المغادرة الطوعية**"، خروج النخب الإدارية القديمة تحت إغراء التعويضات المالية ودخول نخب "**حكومات التناوب**" لتؤازر اللون الحاكم.

<u>عشرية الثمانينيات والأزمة المتولدة عن اختلاف السرعات ما بين طلبة الثمانينيات المستعجلين للتغيير وسياسي الثمانينيات المحتاج لإبطاء الإيقاع لضمان مرور قراراته:</u>

عرفت الثمانينيات بسياسات التقويم الهيكلي التي سلكها المغرب تحت إملاءات الصناديق الدولية. ولأن السياسي كان منهمكا في تطبيق سياسات التقويم، فقد كان في حاجة لإبطاء الإيقاع الاجتماعي وهو ما يتعارض مع السرعة في التغيير التي يؤمن بها الخريجون الجامعيون المعروفون بولائهم لأحزاب المعارضة السياسية بنوعيها التقليدية والراديكالية.

ونظرا لاختلاف السرعات ما بين الطالب المؤمن بالتغيير والسياسي المكبل بالشروط الاقتصادية، فقد تم نفي الخريجين الجامعيين إلى الأرياف للعمل في التعليم القروي والإقامة بالأرياف وأقاصي الخريطة في انتظار جلاء الأمور وانتهاء المشكل وانفراج الأزمة...

لقد كانت سنة 1986 سنة بداية التعريب التي "**صادفت**" بداية "**استدراج**" الطلبة الجامعيين المجازين (حاملي شهادة ليسانس) إلى التدريس بقطاع التعليم الابتدائي مقابل تعيينات إقليمية وضمانات بالإدماج في سلالم الأجور التي توافق تكوينهم الجامعي وشهاداتهم الجامعية. وتأسيسا على دلك، ولج الفوج الأول من المعلمين المجازين (حاملي شهادة ليسانس)، السنة 1لدراسية 1986-1987، مراكز تكوين المعلمين والمعلمات دون مباراة تصفية وبتكوين صوري مدته أقل من سنة تلاها "**تنجيح**" جميع الطلبة-المعلمين في كل مراكز التكوين عبر كل ربوع المغرب بنسبة نجاح "**لا تقل عن 100%**" (مائة في المائة) أعقبتها تعيينات إقليمية مقبولة. وقد سلكت الإدارة ذات النهج مع **الفوج الثاني** 1987-1988 ومع **الفوج الثالث** 1988-1989. لكن ابتداء من السنة الدراسية 1989-1990 **مع الفوج الرابع**، بدأت "**سياسة المنافي**" في التعيينات واستمرت مع الفوج الخامس والسادس والسابع والثامن ليغلق الباب في وجه "**الخريجين الجامعيين المنتمين لسنوات الثمانينات الساخنة في الساحات الطلابية**" نهائيا سنة 1996.

<u>عشرية الثمانينيات وسبل "تَصْرِيفِ" الطلبة الجامعيين:</u>

- **السبيل الأول**: الشعار **الرقي بالتعليم**، 1986-1995، بينما كانت التعيينات على أرض الواقع تشي بالنفي إلى مجاهل أرياف الوطن وصحاريه.
- **السبيل الثاني**:الشعار"**الشباب والمستقبل**"، بداية التسعينيات ، بينما عكس تركيز الطلاب الجامعيين للعمل في وزارة الداخلية دون سواها خلفية "**الضبط**" الذي يسكن الوزارة...
- **السبيل الثالث**: الشعار "**الحق في جواز السفر**"، 1989، وقد انطلق معه مسلسل صُكَّ له اسم "**الحريك**".
- **السبيل الرابع**: "**التعويض**" حملة الشهادات المعطلين بعدة أشكال "**اكريمات قروية**"، "**سلالم دنيا في وزارة الداخلية دائما**"...

<u>المعلمون المجازون والخدعة الإدارية الكبرى:</u>

خلال مرحلة الثمانينيات ، أغلقت في وجه الطلبة خريجي الجامعات كل أبواب القطاعات الإنتاجية والخدماتية العمومية وأبقي لهم بابا واحدا وحيدا مفتوحا كان على الدوام مواليا للمعارضة السياسية المغربية التي كانت تسيطر على قطاع التعليم بأسلاكه الأربعة وتهيمن على نقاباته المهنية والطلابية كما كانت تتحكم في الساحة الجامعية والخطاب الطلابي الجامعي.

وقد كان لهدا الباب المفتوح، "**باب جُحر السيرك**"، في وجه الطلبة خريجي الجامعات واجهتان: **الواجهة الأولى** هي الواجهة المعروضة للعموم وشعارها "**التشغيل**" أما **الواجهة الثانية** فهي سر الأسرار التي لا تعرف إلا بعد التعيين في أقاصي الأرياف والصحاري بلا عنوان ولا سكن ولا طرقات ولا ماء ولا كهرباء وأحيانا بلا قسم ولا حتى تلاميذ... **لكن الأسوأ هو اشتغال المعلم المجاز في هده الظروف لمدة تصل حد "خمس سنوات" وهو خارج سلم تأجيره الأصلي، السلم العاشر** الذي يعادل شهادته الجامعية.

هده **الواجهة الثانية** تبقى هي **الواجهة الحقيقية** التي تعري كل شعارات التشغيل البراقة التي رُوِّجَ لها لاستدراج الطلبة خريجي الجامعات إلى سلك التعليم الابتدائي مقابل الإدماج في سلالم الأجور التي توافق تكوينهم الجامعي وشهاداتهم الجامعية.

لقد كانت الحقيقة هي **"حصر"** ولوج الطلبة الجامعيين من خريجي الثمانينيات إلى قطاع واحد وهو القطاع المعروف تاريخيا بولائه للمعارضة والسياسية مند 1963 ثم "**تعيين**" أو "**تطييش**" النخب الطلابية المتشبعة بثقافة الرفض والتمرد إلى "**مجاهل المنافي في الأرياف والصحاري**" المغربية وجعلهم يعيشون على "**أمل**" الإدماج بكل دلالاته الاجتماعية والإدارية، وتضييعهم فيما لا يقل عن أربع سنوات من العمل لا تحتسب لهم في سلمهم مع انتظار ثمان سنوات قبل التوصل بالمستحقات المالية... وهو ما لا يحدث أبدا مع الفئات الأخرى من المعلمين الدين لم يلجوا باب الجامعة وصخبها ورفضها (!). فالمعلم الذي ولج باب مهنة التعليم بشهادة الباكالوريا الثانوية أو دونها في ما قبل ثم حصل لاحقا على شهادة الإجازة وهو في سلك التعليم يتم إدماجه في السلم الموازي لشهادته الجامعية مند تاريخ تقديمه لشهادته الجامعية ويرقى دون شطط ويعوض ماليا دون نقصان.

هده المقابلة البسيطة بين **المعلم المجاز "القادم من الساحة الجامعية"** والمعلم المجاز والتمييز الإداري في التعامل مع ملفيهما هي ما يعزز القناعة بأن إدراج الطلبة الجامعيين خريجي الثمانينيات إلى العمل في قطاع التعليم الابتدائي لم يكن الهدف منه الرفع من مستوى التعليم ولا أيجاد شغل يوازي شهاداتهم بقدر ما كان الهدف هو تغيير نمط تفكيرهم وخفض مستواهم الثقافي وتدريبهم على الانتظارية... فالمتحكم الأول كان هو المُقرَّر السياسي والحسابات السياسية مع الخصوم السياسيين التي راح ضحيتها طلبة العلم من خريجي الجامعات المغربية.

كما شهدت السنوات الممتدة ما بين 1997-2000 على أكبر ارتباك عرفه التسيير الإداري لقطاع التعليم. فقد تخرج معلمون حملة الشهادات الثانوية الجديدة (الباكالوريا) "**مباشرة**" في السلم التاسع بينما زملاؤهم من حملة الشهادات الثانوية القديمة (الباكالوريا) لا زالوا رغم أقدمية عشرين عاما في المنصب في السلم الثامن وهو نفس السلم الذي يرقد فيه أيضا المعلمون من حملة الشهادات الجامعية (الإجازة/ليسانس) الذين قضوا خمس سنوات على الأقل في المنصب وما يماثلها من السنين في الجامعة، ومع دلك فقد صُيِّروا أضحوكة في المؤسسات التي يشتغلون فيها مع "**الخريجين الجدد**"، حملة الشهادات الثانوية والمرتبين في سلالم أعلى. مما جعل المعلمين المجازين خلال 1997-2000 يبدون تافهين وغير مهمين وضعاف التكوين كما تقدمهم أرقام الاستدلال وتصنيف السلالم...

ملف التعليم في ضوء ثقافة "الإنصاف والمصالحة":

إن ترقية موظفي قطاع التعليم لوحدهم إلى السلم الحادي عشر في زمن فلسفة "**الإنصاف والمصالحة**" لها أكثر من دلالة ما دامت لم تشمل باقي القطاعات الخدماتية والإنتاجية العمومية حتى يمكن الحديث عن تنمية أو إقلاع تنموي. إن فتح باب الترقية إلى السلم الحادي عشر في وجه المعلمين يبقى شكلا من أشكال التعويض "**المالي**" للموظفين في هدا القطاع في العهد القديم الذي يسميه الضحايا الآخرون ب"**سنوات الرصاص**". لكن الانحراف الذي حدث في إعادة الاعتبار هده للمعلمين المغاربة هو قسم هدا التعويض إلى قسمين: تعويض يشمل عموم المعلمين المترقين بالأقدمية وهي عملية تخضع لبطء لا مثيل له، وتعويض "**خاص**" بالفئات "**الخاصة**" من أشباه النقابيين زبناء الأحزاب السياسية المشاركة في الحكومة "**المُنَجَّحِينَ**" في مباريات مهنية لا علاقة لها بالتباري ولا بالمهنية إلا الاسم.

إدا كان الأمر يتعلق ب"**تكريم**" المعلم لدفع عربة التنمية على الأمام، فالأجدى أن "**يكرم**" جميع المعلمين بجميع سلالمهم دون استثناء ودفعة واحدة. وإذا كان الأمر يتعلق ب"**إنصاف**" المعلم "**ومصالحته**" مع الإدارة السياسية، فالأجدى أن "**ينصف**" جميع المعلمين بجميع درجاتهم دون استثناء ودفعة واحدة. أما أن يروج لشعارات "**التكريم**" و"**الإنصاف**"، ولا يكرم ولا ينصف إلا زبناء أحزاب الحكومات من المعلمين فهدا ما سيكون للتاريخ الرأي الفصل فيه...

تجربة "الإنصاف والمصالحة" والحاجة إلى "ثقافة" إنصاف ومصالحة ممتدة في الزمن:

بين **قدماء المحاربين وجيش التحرير**(الجيل الأول من القوى السياسية في العهد الجديد الأول) **وتجمع قدماء المعارضين اليسارين ضحايا سنوات الرصاص** (الجيل الثاني من القوى السياسية في العهد الجديد الثاني)، ثمة أكثر من نقطة تشابه.

فمن مقاومة الاحتلال الاسباني الفرنسي إلى الحصول على الاستقلال، انبثقت هيأة مهمتها **تعويض** قدماء المقاومة وجيش التحرير **ماليا وتوظيف ذويهم في الإدارات المغربية** حتى ذوي صفير إنذار تقرير صندوق النقد الدولي عام 1996. وعلى إيقاع شبيه في العهد الجديد الثاني، انبثقت "**هيأة الإنصاف والمصالحة**" ومهمتها التعويض المالي لقدماء المناضلين اليساريين وبعض الإسلاميين من معتقلين ومنفيين إبان الأربعين سنة الموالية لاستقلال المغرب.

ومن أهم التجليات الاخرى:
* التعويض المالي عن الفعل النضالي.
* إقامة جولات عبر ربوع الوطن لإحصاء الضحايا وتقديمهم للعامة من المواطنين ك"**خيرة أبناء الوطن**".
* العفو على **الخونة** في النسخة الأولى من العهد الجديد الأول يقابلها **إلغاء أسماء الجلادين** في النسخة الثانية من العهد الجديد الثاني...

هدا التقابل ما بين الجيل الأول من المقاومين المُعَوَّضِين مع جلاء المعمر وبداية الاستقلال والعهد الجديد الأول وبين الجيل الثاني من المناضلين المُعَوَّضِين بعد جلاء سنوات الرصاص وبداية العهد الجديد الثاني، يظهر أن إجراءات التعويض المالي والإداري تستند على استمالة القوى السياسية للمشاركة في الحكومة أو التسيير الإداري أكثر من استنادها على أي دافع أخلاقي أو حقوقي ولعل أهم تجل لدلك هو "**الحصر الزمني**" : فبينما حصرت أنشطة المقاومة وجيش التحرير **ما بين 1912 و1955**، تم حصر الضحايا في عهد هيأة الإنصاف والمصالحة **ما بين 1961 و1999**.

ولأن ثقافة التعويض المالي لضحايا الماضي بأسمائه وأشكاله المتعددة كانت السمة المهيمنة عند تكريم المقاومين المسلحين في المرة الأولى وعند تكريم المناضلين السياسيين في المرة الأخيرة، فإن المطلب يبقى دائما هو الحاجة إلى "**ثقافة**" بديلة، إلى "**ثقافة**" ممتدة في الزمن للإنصاف والمصالحة تضمن الحق في العيش الكريم والعمل الكريم والفرص المتكافئة وليس إلى "**هيئات مرحلية**" تتجدد **كل أربعين عاما** لتعويض قدماء الفاعلين من مقاومة مسلحة أو معارضة سياسية، "**ماليا**".

ملف التعليم وملفات "الإنصاف والمصالحة":

ليس المطلوب التعامل مع ملف التعليم كملف لتعويض المعلمين ضحايا سنوات الرصاص و"**من خلالهم**" تعويض الحزبيين/النقابيين. إنما المطلوب هو إعطاء ملف التعليم حجمه الحقيقي كدعامة أساسية للتنمية الاجتماعية الشاملة والإقلاع الحضاري الحقيقي.

إن ترقية "**النقايبية**" (ممن يسمون في المغرب **تجاوزا** بالنقابيين) و"**الحزايبية**"(ممن يسمون في المغرب **تجاوزا** بالسياسيين) ماليا ومهنيا من "**بيت مال المواطنين**" بموجب مباريات مهنية **مطعون في مصداقيتها** مند انطلاقها أسبوعين قبل تأسيس هيأة الانصاف والمصالحة، لَهِيَ وصمة عار في جبين العمل النقابي والسياسي والإداري.

كما أن تصحيح الخطأ بالخطأ من خلال تخريجة "**المغادرة الطوعية**" التي هدفت لتعويض الأطر الإدارية القديمة بأطر سياسية موالية للون الحاكم قد يلزم حركة التاريخ مدارها شاهدة بدلك على بداية تكون الجيل الجديد من الموظفين الأشباح الدين سَيَسِمُونَ المرحلة القادمة بثقلهم المغناطيسي في انتظار تقرير قادم لصندوق نقد قادم ل"**سكتة قلبية قادمة**" بعد أربعين عاما قادمة.

لقد كان الهاجس الذي سكن "**حكومات التناوب**" هو هاجس "**احتلال المواقع أولا**" حسب الأهمية داخل الخريطة السياسية وحسب الموقع داخل الحزب فكان "**الاستوزار**" من نصيب "**الأمين العام**" للحزب ورئاسة المكاتب الإدارية في القطاعات الوزارية لأطر الحزب العليا عبر إخراج النخب القديمة في تلك الإدارات التي كانت تدين بالولاء للهيئات والرموز السياسية القديمة من خلال تخريجة "**المغادرة الطوعية**" (وهي شكل من أشكال التقاعد النسبي بإغراء مالي إضافي كبير جدا **يستهدف بالدرجة الأولى "الأطر العليا"**). فإذا كانت "**حكومة التناوب**" جاءت لتغيير الأسماء السياسية المتعاقبة على الحكم مند الستينيات من القرن الماضي، فإن "**المغادرة الطوعية**" جاءت لتجديد أسماء الأطر في **المواقع العليا**.

أما بالنسبة ل"**صغار المناضلين**" في الأحزاب المشاركة في حكومة التناوب والنقابات المتحالفة معها، فقد بدأت ترقيتهم ماديا من خلال "**التنجيح**" في مباريات مهنية سنوية. ولعل أبرز قطاع عكس أزمة "**الصيد في الماء العكر**" هذه هو قطاع التعليم. وقد كانت "**الفضيحة**" التي عرتها **بيانات أكتوبر السنوية** التي تناوبت على نشرها كبريات الجرائد اليومية "**المستقلة**" خلال سنوات الولاية الثانية **لحكومة التناوب** خير شاهد إثبات للتاريخ على هذا الاختيار الفريد في مكافأة المناضلين حسب مستوياتهم "**العلمية**" ومراتبهم "**النضالية**" وصناعة "**نوافذ**" تطل منها على مرافق تسيير الأمور وضمان مرور سالم للخطاب الجديد.

إذن لفهم دوافع الحرارة في الحناجر لدى البقية الباقية ممن لا زالوا يخرجون للشوارع في أسبوع الانتخابات دعما لشعارات حكومة التناوب يمكن حصرها في ثلاث: "**الاستوزار" للكبار** ، "**المغادرة الطوعية" للمتوسطين**، و"**التنجيح**" في المباراة المهنية السنوية **للأقزام**.

تواريخ الإعلان عن نتائج "التنجيح" في المباراة:

لقد كانت تواريخ الإعلان عن النتائج وأشكال عرض النتائج والارتباك الواضح المصاحب لكل مباراة مثيرا للشك والريبة في القصد والوسيلة والخطاب والمخاطب. ففي لوائح الترقية بالأقدمية والترقية بالاختيار، ثمة ارتباك الواضح في ظهور الأقدمين على اللائحتين معا وفي نفس السنة، وهناك الحضور الهام والمتكرر للمترقين بالأقدمية "**بعد ثمانية أَشْهُرٍ**" من "**تنجيحهم**" في المباراة ، مما يكشف عن الكوطا الخفية المخصصة داخل المباراة للأقدمين كما تم تفصيل دلك في **بيان أكتوبر السنوي الأول لسنة 2004.**

لكن الارتباك الأكبر تظهره تواريخ أعلان نتائج ما يسمى تجاوزا ب "**المباراة**" المهنية. فقد جاء إعلان نتائج أول مباراة دجنبر 2003 في شهر شتنبر2004 ، قبل المباراة الموالية بأربعة أسابيع تحفظا من ردود الفعل التي **قد تكون غاضبة** من "**شكل التنجيح**" الذي تم اللجوء إليه "**بدل تصحيح أوراق الامتحانات المهنية**".

وجاء إعلان نتائج مباراة نونبر 2004 في شهر غشت من السنة الموالية 2005، في عز الصيف، لأن النتائج كانت "**عِقَابية**" وكان من الضروري تجنب الصدام مع "**المُعَاقَبِين**" بتمرير النتائج في أوقات الاستجمام والعطل السنوية للموظفين، احتذاء بالتجربة العريقة المكتسبة في تمرير الزيادة في الأسعار في التواريخ الآمنة كأيام الأعياد وفي شهر رمضان...

وجاء إعلان نتائج مباراة نونبر 2005 في شهر فبراير 2006، شهران بعد جمع أوراق الامتحان على خلفية أصداء بيانات أكتوبر السنوية المتخصصة في قراءة نتائج الامتحانات المهنية في ظل العبث الذي طالها بفعل عبث القوى السياسية الجديدة الصاعدة لمراكز القرار.

وجاء إعلان نتائج مباراة نونبر 2006 في شهر أكتوبر2007 "**بعد انتخابات شتنبر التشريعية**". ودلالات اختيار التوقيت واضحة: استقلالية النتائج عن أوراق الامتحان وارتباطها بالولاء السياسي وبأجندة اللون الحاكم...

إن غياب تاريخ محدد للإعلان عن نتائج المباراة والركوب على موجة الفعل والخوف من ردة الفعل المتولدة عن إعلان النتائج لدليل واضح على غياب الشفافية والمهنية والمصداقية.

<u>التلاعب بالمباريات المهنية وتحريك الظواهر/الأدوات المساعدة: ظاهرة الغش مِشْجَباً</u>

ظاهرة الغش لدى أوساط رجال التربية والتكوين تشكل امتدادا طبيعيا لشيوع ظاهرة الغش لدى التلاميذ والطلبة في المدارس والإعداديات والثانويات والجامعات ولكن أن يصبح الغش "**سياسة ثابتة في تدبير المباريات والامتحانات**" تستهين بالمتبارين وتتجاهل تصحيح أوراق الامتحانات وتتلاعب بنسب النجاح وأعداد الناجحين وتحتقر الكفاءات المتبارية... هدا هو الجديد.

ولقد سجل بيان أكتوبر السنوي الأول لسنة 2004 :

"تحديد الكتل الناجحة في الإمتحان يدفعنا لطرح السؤال الخطير التالي: "**أين المباراة،إذن، داخل هذه الكوطا؟**"

إن المباراة أو التباري على منصب أو حصص من المناصب في قطاع أصبح يعرف بقطاع التربية و التكوين, يتطلب أولا التوفر على الحد الأدنى من الشروط:أولاها,**<u>الكفاءة</u>.** فأين الكفاءة في مباراة 18 دجنبر 2003؟ ولماذا كان الغش يحتمي بمظلة تمتد على حجرات في مراكز الإمتحان الثلاث كما تشهد على ذلك بوضوح و جلاء أرقام طاولات الناجحين المتتابعة الواحدة تلو الأخرى، بينما الحجرات التى لم تقبل الغش كسبيل للنجاح بقيت خارج حصص الكوطا...

لقد كان الغش في مباراة دجنبر وظيفيا مرتين: الأولى, لمساعدته في "**<u>خلط الأوراق</u>**" وإقصاء الكفاءة و التباري الشريف و ردم تساوي الفرص في النجاح. أما الوظيفة الثانية فتكمن في توزيع الحصص خارج أية عراقيل و"**فرض الأمر الواقع**" على المندهشين من النتائج المعلنة...

و لقد كانت هناك عوامل أخرى مساعدة: كتقديم أوراق الامتحانات "مكشوفة" للتصحيح وهو ما لا يحدث حتى في امتحانات القسم الابتدائي؟؟...

أين المباراة, إذن؟ "

لقد كانت ظاهرة الغش موجودة سابقا لكن بيانات أكتوبر السنوية بارتكازها على رؤية ثابتة جعلت الموضوع يأخذ بعدا خطيرا لارتباطه ب"**اختيار رسمي**" يحاول "**مكافأة**" الزبناء من ميزانية التربية والتكوين ومن المال العام.

<u>خاتمة:</u>

حملة الشواهد المعطلون ينتظرون عشر سنوات وأحيانا خمسة عشر سنة وحين يُقْتَرَحُونَ لولوج عمل يصنفون في أسفل السلالم الدنيا وقد نيفوا على سن الأربعين من العمر، بينما "**النقابيبة**" (ممن يسمون في المغرب

تجاوزا بالنقابيين) و"**الحزايبية**" (ممن يسمون في المغرب **تجاوزا** بالسياسيين) يتسلقون السلالم الإدارية بأشنع الوسائل وأقبح الطرق وأكثرها مهانة وحقارة، ضد تكافئ الفرص وضد إرادة زملائهم ومن بيت المال العام.

لقد صار التعليم العمومي سوقا للاغتناء السريع للطابعين والناشرين الدين عبثوا تحت شعار "التعددية" بمقررات مدرسية بلا تعددية ولا جهوية ولا ديموقراطية ولا أي شيء. كما صار التعليم العمومي سوقا لترقية "**النقابيبة**" و"**الحزايبية**" و"**تهريبهم**" إداريا عبر "**تنجيحهم**" في "**مباريات**" تقدم للسذج من عوام الناس بأنها "**مباريات مهنية**" مفتوحة لعموم الشغيلة التي تتوفر فيها الشروط الإدارية المنصوص عليها!...

مبدئيا، لا يعقل وجود معارض لمبادئ "**الحق في الحكم**" و"**تداول السلطة**" و"**تكريم المناضلين ضحايا التعذيب**" و"**إعادة الاعتبار لرجال التعليم حلفاء أحزاب معارضة الأمس**"... ولكن لا يعقل وجود مؤيد وهو في كامل أهليته راض على زرع بدور الفساد في الجسد التعليمي، وزرع بدور الانتهازية في الجسد التربوي وإفراغ العمل النقابي من ماهيته ووظيفيته... لا يعقل وجود مؤيد وهو في كامل قواه العقلية راض على الطريقة التي يتم بها نفخ الروح في "**انقابيبة**" و"**احزايبية**" موتى ودلك بهدف إنتاج "**أرستقراطية عمالية**" منهم، بهدف إنتاج "**أرستقراطية عمالية**" من "**كَائنَاتٍ قَصَبِيَةٍ**" يُنْفَخُ فيها لِتُسْمِعَ أصْوَاتَ غَيْرِهَا!

منشور على صفحات جريدة "الانتهازي" الأسبوعية المغربية على حلقتين،

العدد 9: الخميس 29 نونبر - 5 دجنبر 2007

والعدد 10: الخميس 6-12 دجنبر 2007

محمد سعيد الريحاني
صندوق البريد: 251
القصر الكبير 92150/ المغرب
بتاريخ: 16 مارس 2008

إلى السيد رئيس تحرير يومية "ن.م"

الموضوع: **ملتمس**

تحية طيبة

أما بعد

فبنفس الدرجة التي أسعد فيها بتقديم نفسي كباحث وقاص ومترجم مغربي مشرف على موقع "**ريحانيات**" الإلكتروني وكاتب لأزيد من عشر مقالات "**جادة**" على صحيفتكم الموقرة، يؤسفني إبلاغكم قلقي بشأن الاسم المستعار الذي نشر ولا زال ينشر من خلاله أحد المتعاونين مع جريدتكم والذي ينتحل من خلاله اسمي الشخصي والعائلي دون أن تنشر له رفقة مقالاته، كما تقتضي بدلك أدبيات النشر الصحفي، "**ولو صورة فوتوغرافية واحدة**" على مدى أكثر من ثلاث سنوات من بداية تعاونه معكم.

لقد تملكتني الصدمة عندما قرأت لأول مرة هذا "**الاسم المستعار**" على صفحات جريدتكم اليومية فشغلت محركات البحث الرائدة على الشبكة الدولية للمعلومات (**الإنترنت**) لكنني لم أجد له حضورا يذكر. وطالعت كل الجرائد المغربية الحزبية والمستقلة من كل الأطياف، اليومية والأسبوعية والنصف شهرية والشهرية والفصلية، فلم أجد له أثر يقتفى. وما دام هدا "**الاسم المستعار**" مقترن **حصريا** بجريدتكم، فقد انتظرت كفرصة أخيرة قبل مراسلتكم في الأمر لغاية نشر صورته الفوتوغرافية مع إحدى "**مقالاته**" فلم تنشر له حتى اليوم أية صورة "**تثبت**" حقيقة وجوده على أرض الواقع.

اعتقدت في البداية بأن هذا "**القلم**" الذي لا يكتب، من بين منابر العالم، سوى على صفحات جريدتكم دون غيرها قد يكون اختياره قد وقع على هدا "**الاسم المستعار**" بدافع الإعجاب لكن المقال الأخير المنشور له قبل أسبوعين على صفحات جريدتكم يثبت أنه ينتمي لمدينتي، **القصر الكبير**، وموضوع المقال الذي لم أخض فيه ولا يهمني لا من بعيد ولا من قريب والموقع تحريفيا باسمي، والموقف المضمن في بنية معلوماته المنحازة سياسيا، كل ذلك يشي بأهداف "**غير صحفية**" تستعمل، "**بكل تأكيد**"، جريدتكم خدمة لنوايا شخصية تهدف من خلال "**الاسم المستعار**" للإساءة لي ولكتاباتي ولمواقفي وهي الحملة المسعورة التي بدأت مع دخولي عالم الكتابة والنشر سنة 2001 حين تبدى "**للعناكب**" (Spiders) مقاومتي ل"**تقديم البيعة**" للمجتمعات الفاسدة التي تقدم نفسها ك"**نخبة المدينة**" فتعرضت، من جراء ذلك، لأشنع أنواع الإشاعات في المدينة كان وراءها كل الخبثاء من "**احزايبية**" *(من المتطفلين على العمل الحزبي)* و*"**انقايبية**"(من المتطفلين على العمل النقابي)* و*"**امثاقفية**"(من المتطفلين على العمل الثقافي)*. كما تعرضت للمضايقة في ترقيتي المهنية منذ سنة 2003 وهو الحيف الذي طالعه المغاربة ولا زالوا يطالعونه سنويا من خلال "**بيانات أكتوبر السنوية**" التي انطلقت في شهر أكتوبر من سنة 2004.

إن هدا "**الاسم المستعار**" لا ينشط إلا على صفحات جريدتكم الموقرة دون سواها. وفي دلك أكثر من مغزى وأكثر من رسالة. وإنني إذ أراسلكم في الأمر، فلألتمس منكم بعض التدقيق في حقيقة هوية من ينشر لهم من الكتاب من خلال نشر صورهم والإلحاح على استلام نسخ من بطاقاتهم الوطنية درء لأي انتحال لشخصية غيرهم.

وفي انتظار جوابكم، تقبلوا مني فائق الاحترام.

محمد سعيد الريحاني

عن المطالبة بإلغاء نتائج "الانتقاء" القبلي لملفات الأساتذة المترشحين لتدريس أبناء الجالية المغربية بأوروبا الغربية لموسم 2008

طبقا للمذكرة الوزارية رقم 84 الصادرة بتاريخ 21 جمادى الثانية 1429 الموافق ل25 يونيو 2008 عن وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي المغربي تحت موضوع "**تدريس اللغة العربية والثقافة المغربية لأبناء الجالية المغربية القاطنة بأوربا -تنظيم اختبارات انتقائية**" والهادفة إلى الارتقاء بتدريس اللغة العربية والثقافة المغربية لأبناء الجالية المغربية القاطنة بأوروبا وتعويض بعض الأطر التعليمية التي انتهت مهمتها وتلبية الحاجيات المتزايدة في هذا المجال المحدد في 42 منصبا هذا الموسم موزعا حسب الدول المعنية (**فرنسا 33 منصبا، إسبانيا 5 مناصب، الدانمارك 3 مناصب، إيطاليا 1 منصب واحد**) على أساس "**انتقاء**" 25 أستاذا من كل جهة من الجهات الست عشر في التقطيع المغربي (حسب المذكرة الوزارية، "**في حدود 10 ترشيحات بالنسبة لفرنسا و 5 ترشيحات لبقية البلدان**") للمشاركة في المباراة الوطنية التي ستقام في "**عنوان أولي**" وهو "**الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط – سلا – زمور – زعير**، وذلك يوم 23 يوليوز 2008" على أساس إيقاف استقبال ملفات المشاركة يوم 4 يوليوز 2004 قصد انتقاء وإشعار المتبارين بنتائج الانتقاء يوم الخميس 17 يوليوز 2008 قبل خمسة أيام من المباراة يوم الأربعاء 23 يوليوز 2008...

طبقا لهده المذكرة التنظيمية، تم يوم الخميس 17 يوليوز 2008، الإعلان، عبر كل النيابات الإقليمية لوزارات التربية الوطنية، عن أسماء الأساتذة المنتقين لكن **بشكل غريب حقا**. فقد تم الإعلان عن النتائج بشكل "**حميمي**"، على الهاتف!

لقد تم الاتصال بالأساتذة المنتقين **بشكل فردي** على **الهاتف** وأخبروهم **بانتقائهم وبتغيير العنوان** المنصوص عليه في المذكرة **بينما ظل باقي الأساتذة ينتظرون النتائج حتى يوم الثلاثاء، عشية إجراء المباراة...**

فلم **تعلن النتائج للعموم** ولم **تعلق لوائح الأساتذة المنتقين على جدران النيابات الإقليمية والأكاديميات الجهوية** كما جرت العادة في مناسبات كهده. وبقيت المذكرات الرسمية بلا مصداقية تحت ظلال كلام كبير ك"**الانتقاء**" و"**المباراة**" و"**شروط الترشيح**" و"**الحديث عن آخر أجل لتلقي الترشيحات**"...

ففي جهة طنجة / تطوان، مثلا، تم تأويل نسبة 25 منصب بمعيار "**التساوي**" بين النيابات المكونة لهده الجهة. فكان لكل نيابة إقليمية من نيابات جهة طنجة/تطوان 5 مناصب. فكان نصيب نيابة إقليم العرائش، مثلا، هو خمسة 5 أساتذة: منهم 2 نساء و3 رجال!

فإذا كانت هده هي **معايير الانتقاء: تساوي الحصص بين النيابات ومراعاة الفروقات الجنسية بين المنتقين**، فأين هي الشروط المسطرة على المذكرة الوزارية رقم 84: **أن يكون الأستاد المترشح ملما بالتقنيات الحديثة في مجال الإعلام والاتصال؛ حاصلا على نقطة الامتياز في آخر تفتيش ؛ أن يتقن لغة البلد الذي قدم الترشيح للعمل به؟...**

لماذا **التكتم على أسماء الأساتذة المنتقين والإحجام عن تعليق اللائحة عاليا لعموم الأساتذة** كما تفعل المؤسسات الشفافة في المباريات الشفافة احتكاما للشفافية وانضباطا للأخلاق والقوانين معا؟

لماذا تم تغيير العنوان الذي ستقام فيه المباراة ولم يتم إشعار إلا الذين تم الاتصال بهم هاتفيا قبل خمسة أيام من المباراة في سرية قد يخالها الغائب وصلت درجة "**الحميمية**"؟

ما جدوى الرسائل المتنبرة التي كانت من بين شروط الملف إن لم تكن لإرسال الاستدعاءات؟

ولماذا تغيير عنوان المباراة من العنوان المذكور في المذكرة إلى عنوان لا يعلمه إلا الأساتذة المنتقين؟ هل هو الخوف من وقفة احتجاجية موازية لاجراء المباراة في ذات العنوان وذات التاريخ؟

ومن تكلف بعملية الانتقاء؟ إن النيابات الإقليمية عبر ربوع البلاد تهيمن على تسييرها أطر من السلالم الإدارية الدنيا والمتوسطة، فهل هده الأطر هي من سينتقي الأساتذة المصنفين في السلام العليا؟

بل ما هي المعايير، أولا؟

إدا كانت المردودية من بين معايير انتقاء الأساتذة المترشحين للمباراة، فأعلى نقطة تفتيش من بين كل الملفات المترشحين وهي 20/19.5 لم يحظ صاحبها **بمكرمة الانتقاء**.

وإدا كانت حصص الدول هي معايير انتقاء الأساتذة المترشحين للمباراة، فالمترشح "**الوحيد**" الذي تقدم لمنصب من المناصب الثلاث للعمل بالدانمارك لم يحظ **بمكرمة الانتقاء** رغم أن المذكرة واضحة فهي تطلب 5 مرشحين للدانمارك ومثلها لإسبانيا ومثلها لإيطاليا وعشرة لفرنسا...

وإن كانت شهادة الإجازة في اللغة الفرنسية أو الإسبانية أو الإيطالية أو الألمانية أو الإنجليزية هي المعيار ما دام التدريس سيوجه لمغاربة ولدوا خارج المغرب، فلتعلق أسماء الأساتذة المنتقين الذي يحملون إجازات في هده اللغات على أبواب النيابات الإقليمية والأكاديميات الجهوية المغربية ليطمئن بال عموم الأساتذة المترشحين؟

إن أيا من بنود المذكرة لم يطبق بدء من **شروط المذكرة**: دراية المترشح بالمعلوميات (!)، إيجاد اللغات الأجنبية (!)، سيرة ذاتية(!)، اختيار الدولة الأنسب للمترشح(!)...

لم يطبق ولو بند واحد من بنود المذكرة ما عدا البند المحايد وهو "**البند المحدد لتاريخ وقف استقبال ملفات الترشيح**"...

قبل أيام قرأت مقالا عنوانه "**كيف تحلل نصا في مباراة أساتذة الجالية المغربية بالخارج**". وهو مقال أضاع فيه الكاتب جهدا هو في أمس الحاجة إليه: يشرح ويفصل ويقسم ويجزئ وهو لا يدري قطعا أن حتى المذكرات الوزارية، وهي آخر أشكال النصوص وأبسطها وأسهلها، "**لا تفهم في الإدارات التي ستسهر على تنظيم المباراة**"!!!

والكاتب المسكين، كاتب المقال السالف الذكر، لا يعلم **أيضا** أن المباراة السابقة ، **مباراة موسم 2004**، قُسِّمَ فيها الأساتذة المتبارون على قسمين فيما سمي أنداك تجاوزا ب"**الامتحان الكتابي**" والنتيجة كانت "**تنجيح قسم بكامله**" و"**ترسيب القسم المجاور بأكمله**". أما في المرحلة الشكلية الموالية التي سميت تجاوزا ايضا ب"**الامتحان الشفوي**" لذات الموسم، موسم 2004، فقد قُسِّمَ **أيضا** القادمون من الامتحان الكتابي على قسمين ولجنتين وكانت النتيجة **أيضا** "**تنجيح قسم بكامله**" و"**ترسيب القسم المجاور بأكمله**".

لماذا هدا التعامل مع صناع أجيال الغد؟

إدا تمت محاربة الكفاءة في هدا القطاع الحيوي الهام فأين يمكن رعايتها؟

وإدا لم تبرعم الشفافية في هدا القطاع المخصب لها فأين يمكن رعايتها؟

لمادا هده الردة نحو العمل السري في مناسبات التباري المهني الواضح؟

لماذا لا تصحح أوراق امتحانات الأساتذة في المباريات المهنية؟

هل بعد خمس سنوات من "**بيانات أكتوبر السنوية**" الخاصة بالمباريات المهنية في زمن التناوب والتوافق، وهي البيانات المجمعة والمنشورة حاليا في كتاب رقمي على الإنترنت، لا زالت الحاجة للرصد والمتابعة في هدا المجال؟

إن **الإهانة** التي تلقاها المغاربة مؤخرا من خلال تصنيف تعليم بلادهم في **المراتب الأخيرة عالميا** لا يمكنه أن يفهم إلا من هدا الباب، "**الباب الإداري**" للأزمة، أزمة الأزمات وعقدة العقد. أما ربط التصنيف بالمتغيرات الأخرى التي على بال الجميع، فلن يكون أكثر من إخفاء الرأس في الرمال.

وفي انتظار دلك، افتحوا الباب للأساتذة كي يتنفسوا هواء الحرية!

وافتحوا الباب للحياة كي تتجدد فالمكان صار أضيق على ذوي القلوب الكبيرة!

وأعيدوا فتح المباراة في وجه **جميع** الأساتذة **دون انتقاء سابق** للتباري الحر والنزيه **قبل أن يبدأ التفكير الجماعي في المطالبة بلجان "دولية" لمراقبة سير المباريات المهنية في المغرب ولجن "دولية" لتقصي حقيقة الخروقات التي تقوم عليها...**

حرر بتاريخ: الثلاثاء 22 يوليوز 2008

منشور على صفحات جريدة "العلم"، اليومية المغربية، عدد يومي: السبت والأحد 27/26 يوليوز 2008، الصفحة 10 العاشرة.

نحو هيأة قطاعية تعليمية مستقلة
"للحقيقة والإنصاف"

مقدمة:

في عددها المزدوج ليومي السبت والأحد 27/26 يوليوز 2008 على الصفحة العاشرة، نشرت جريدة "**العلم**" اليومية المغربية بيانا موقعا باسمنا عنوانه "**المطالبة بإلغاء الانتقاء القبلي للأساتذة المترشحين لتدريس أبناء الجالية المغربية بالخارج**". وفي **الثمانية والأربعين ساعة "مباشرة"** لهدا التاريخ، يوم الاثنين 28 يوليوز 2008، تم الإعلان **رسميا** عن نتائج مبارتين مهنيتين **أخرتين** اعتاد المتبارون سماع إعلانها في بداية شهر أكتوبر بعد مرور سنة كاملة على اجتيازها ونسيان المواضيع التي أثيرت فيها والأجواء المشحونة التي تلازمها عادة...

ما بين بيان "**المطالبة بإلغاء الانتقاء القبلي للأساتذة المترشحين لتدريس أبناء الجالية المغربية لسنة 2008**" والإفراج عن نتائج مباريات مهنية تظل محتجزة لمدة سنة كاملة في الكواليس في انتظار تحميلها وظيفة تؤديها خارج وظيفة إسعاد المتبارين **كوظيفة تهدئة وضع حرج أو التنفيس عن كارثة متعاظمة أو للهروب إلى الأمام**، ما بين الاثنين **ثمة خيط رفيع يمسك بكل عيون شباك الأزمة** التي تصدت لها وما زالت "**بيانات أكتوبر السنوية**" خلال الخمس سنوات الأخيرة وتؤازرها الآن هده البيانات الصيفية الطارئة.

عندما يصبح الإعلان عن نتائج مباراة مهنية فرصة ذهبية للهروب من مأزق مباراة مهنية أخرى:

حدث مرارا اللجوء للهروب من مأزق مباراة من المباريات المهنية باستثمار أوراق مساعدة. ففي سنة 2004 "**كوفئ**" أساتذة التعليم الابتدائي المستوفين لشروط الترقي بالأقدمية من "**غير المضربين عن مباراة السلم 11**" بالتنجيح بشكل يكاد يكون جماعيا في المباراة الأولى من تاريخ هدا السلم الإداري الجديد على القطاع.
وفي سنة 2005 تم الإعلان عن نتائج مباراة ولوج السلمين 10 و11 في عز الصيف وتمت "**معاقبة**" نيابة العرائش التي صدر منها بيان أكتوبر الأول بمنحها 7منجحين فقط مقابل 117 مُنَجحا في المباراة الأولى.
وفي سنة 2006 ، بعد رد فعل بيان أكتوبر 2005 الذي اعتبر معاقبة نيابة بأكملها على احتجاج حضاري من خلال نتائج المباريات المهنية غير قانوني وغير أخلاقي، مُنِحَتْ نيابة العرائش حصة إضافية "**من بيت مال المسلمين**" كما كان يقول سلاطين الأمس القريب عند مكافأة شعراء المدح... لتدارك خطأ السنة السابقة.
وهدا الصيف، **طبقا لنفس المنطق المزاجي**، تعلن نتائج مباريات السنة الماضية بعد يومين فقط من نشر الصحافة الوطنية المغربية الوازنة للبيان الذي يطعن في الشكل اللاقانوني واللامهني للانتقاء الأولي للأساتذة المترشحين لمباراة تدريس أبناء الجالية المغربية في أوروبا الغربية. وهو ما يعني أن **إعلان النتائج لا تخضع في إعلانها للانضباط للمواعيد وإنما لمنطق الاستثمار في أوقات الشدة للتهدئة أو التصعيد أو الهروب إلى الأمام...**

المطالبة دائما بإلغاء نتائج الانتقاء للأساتذة المترشحين لتدريس ابناء الجالية لسنة 2008:

مخالفة المذكرة الوزارية رقم 84 الواضحة في صياغتها والصادرة بتاريخ 21 جمادى الثانية 1429 الموافق ل25 يونيو 2008 **مخالفة مبدئية هو القاسم المشترك الذي شمل كل الأكاديميات الجهوية المغربية** عبر كل ربوع

الوطن. ولقد تجلى دلك من خلال أزمة فهم معيار "**الانتقاء**": هل ينتقى الأستاذ "**الأكثر كفاءة**" أم "**الأقل كفاءة**" أم يتم اعتماد "**القرعة**" كمرادف للكفاءة أم الحل الأخير والشائع، "**الحل الرابع**"؟

لقد أظهرت أزمة فهم معايير انتقاء الأساتذة **على أعلى مستوى جهوي** وهو الأكاديمية الجهوية وبعدها النيابة الإقليمية أن أزمة التسيير الإداري في قطاع التعليم وصلت مرحلة لا يمكن السكوت عليها. وإذا كان المسئولون لا يتقون إلا بالتقارير الدولية لصندوق النقد الدولية فليتقدموا لصندوق النقد الدولي بطلب في الأمر ليسمعوا ذات الحقيقة التي عرتها " **مباراة تدريس أبناء الجالية المغربية في الخارج**" والمباريات الموازية لها.

لقد كانت أبرز علامات عدم التوفق في اختيار المعايير، **إن كان ثمة معايير أصلا**، استدعاء أكاديمية طنجة-تطوان، على سبيل المثال لا الحصر، 25 خمسة وعشرين مترشحا لم يصل منهم إلى مرحلة الشفوي غير **أربعة مترشحين فقط**. **أي** أن **أقل حتى من الثُمُنِ المنتقى** في أكاديمية وازنة وطنيا كأكاديمية **طنجة-تطوان** تمكن من اجتياز مباراة موضوعها بسيط لا علاقة له لا بالتخصص ولا بالتحصيل العلمي ولا بأي شيء: موضوع المباراة هو موضوع في "**الثقافة العامة**"**!**

إن إعلان نتائج مباراتين مهنيتين أو ثلاث أو حتى عشرة دفعة واحدة وبنسبة "**تنجيح**" تتجاوز المائة في المائة، فإن دلك لا يمكنه أن يشوش على مطلب عادل يتقاسمه الأساتذة المغاربة المحتجون مع كل الأحرار في العالم وعبر كل عصور التاريخ. كما أن التشويش على مباراة بإعلان نتائج أخرى لا يمكنه أن يساعد على الهروب إلى الأمام من جماهير صمتت طويلا منتظرة تحسن النوايا الإدارية وتطور الأدوات التسييرية.

لقد اثبت صمت الشغيلة التعليمية والاعتماد على النقابات الصورية فشله الذريع، **والآن يتم تجريب التواصل فوق سطوح النقابات وبمستوى أعلى من سقوفها عبر الصحافة الورقية والالكترونية**. أما غدا، فأشكاله الاحتجاجية متروكة **للغدويين من الأساتذة المغاربة الأحرار...**

<u>ما بين إرادة الانتقام وإعادة الاعتبار ل"الكفاءة" و"دمقرطة النتائج":</u>

المتتبع للوتيرة المتصاعدة "**للمقاومة الإدارية**" في محاولة للحيلولة دون النزول للأرض وفتح التحقيقات كما تقتضي دلك التقاليد الإدارية في الدول الراقية وكشف حقيقة ما حدث ويحدث من خروقات يستحيل المضي في تجاهلها ما دامت آثارها بدأت تظهر في التصنيفات الدولية المهينة للتعليم الوطني المغربي.

هل يعني دلك سلوك خط جديد سيرا على نهج فلسفة "**هيأة الإنصاف والمصالحة**"، وهي بالمناسبة فلسفة عامية قوامها "**اللي فات مات واحنا اولاد اليوم**"؟

إن الإعلان الأخير ليوم الإثنين 28 يوليوز 2008 لنتائج المباراتين المهنيتين اللتين أريد لهما أن يشوشا عما أثارته مباراة "**تدريس أبناء الجالية المغربية بالخارج**" هو أيضا مادة صالحة للتحليل ما دام ينهل من نفس بنية التدبير ونفس النيات الإدارية. لدلك، فالملاحظ الفطن سينتبه من أول وهلة إلى أن "**المدينة المدللة سابقا لدى الوزارة** " غابت **غيابا مطلقا** عند الإعلان على الأساتذة المدعوين لاجتياز الامتحان الكتابي لمباراة تدريس أبناء الجالية لسنة 2008 لأول مرة بعد بداية فلسفة "**التناوب والتوافق**" سنة 1998.

والملاحظ الفطن كذلك سينتبه من أول وهلة إلى أن الحصص على سبورة نتائج الأساتذة المنجحين في السلم 10 لسنة 2008 المخصصة ل "**الأكاديمية المدللة سابقا لدى الوزارة** " قد "**تقزمت**" لأول مرة مند بداية فلسفة "**التناوب والتوافق**" سنة 1998...

يأتي هدا **التغييب** وهدا **التقزيم** بعد حوالي سنة من فضيحة "**الستمائة منصب**" من مجمل المناصب المتبارى عليها وطنيا لولوج السلمين الإداريين العاشر والحادي عشر في قطاع التعليم والتي لم تنل حظها من الحضور على صفحات الجرائد الوطنية الورقية والالكترونية ولا نالت حظها من النقاش الجاد في أوساط التنظيمات التي تقدم ذاتها للعموم على أنها نقابات**!**

إن هدا التغييب في منتهى الدلالة وفي منتهى الرمزية**!**

فمادا يعني تغييب "**المدينة المدللة للوزارة سابقا**" وتقزيم حصص "**النيابة المدللة للوزارة سابقا** " و"**الأكاديمية المدللة للوزارة سابقا** " عن لوائح التنجيح في المباريات الثلاث معا؟

هل هي فعل عقابي بمفهوم "**العصبية**" عند ابن خلدون، أو "**العصبية الوزارية**" بمفهومنا؟

أم هي رد الاعتبار لباقي الأكاديميات ضحايا سياسة "**المدينة المدللة للوزارة**" و"**النيابة المدللة للوزارة**" و"**الأكاديمية المدللة للوزارة**"؟

أم هي "**هيأة ثانية للإنصاف والمصالحة** " تتغاضى عن فضح أبطال "**فضيحة الستمائة منصب**" وتسبق الركب بنفخ أرقام عدد **المنجحين** في الأكاديميات المنسية سابقا؟...
ولماذا أصلا هدا **الهوس الجديد بتساوي الحصص بين الأكاديميات** في الوقت الذي تقزم فيه أو تغيب مناطق كانت حتى عهد قريب "**مدللة**" لدى الوزارة نفسها وكانت تحصد نتائج أكبر من حجم سكانها وتقطف حصصا اكبر من حصص أكثر المدن كثافة سكانية في المغرب وهي مدينة الدار البيضاء أم الخمسة ملايين نسمة؟
أما فيما يتعلق بالحديث عن "**دمقرطة النتائج**" فأمر مسل للغاية!
كيف يمكن الحديث عن "**دمقرطة النتائج**" من خلال توزيع متساو للحصص وفي نفس الوقت يتم الحديث عن "**الكفاءات**". إن تناقضا كهذا إما أنه يبين غياب "**دمقرطة للنتائج**" أو هو يثبت غياب "**الكفاءة**" كمعيار لسبب بسيط وهو أن "**الكفاءة**" و"**دمقرطة النتائج**" قطبان لا يلتقيان: إن "**الكفاءة**" في المباريات المهنية لا تعترف بالديموقراطية؛ كما أن **الديموقراطية تنتهي بتنظيم المباريات في وجه الجميع ولا تسمح لنفسها أو يسمح لها احد بالعبث بالنتائج تحت أي مسمى.**

المطالبة بمعرفة "حقيقة ما جرى للأساتذة وإنصافهم من الحيف قبل كل ترقية أوتنجيح أومصالحة":

البداهة تقول أن الإنصات للضحايا يسبق إصدار قرار الحكم، والبداهة أيضا تقول أن الكشف عن التلاعبات يسبق الحكم على النتائج، والبداهة تقول كذلك أن التعاون مع كل مكونات قطاع التعليم وكل القوى الاقتراحية تسبق الإقصاء والتضييق والاستصغار، والبداهة في الأخير تقول أن إنشاء **هيأة تعليمية مستقلة ل"الحقيقة والإنصاف والمصالحة"** كان يجب أن تسبق أي مجلس للتعليم كيفما كان نوعه وكيفما كان مقامه...

نحو هيأة تعليمية ل"الحقيقة والإنصاف والمصالحة":

الجلادون في هدا البلد تحمى أسماؤهم ومرتكبو الفضائح من علية الإداريين تحمى أسماؤهم... أما الأساتذة فتحمل عليهم أخطاء رؤسائهم بدء من تحميلهم عبء التصنيف العالمي المهين للتعليم الوطني إلى إذلالهم عبر إصدار "**مذكرة سلا التجريبية**" الصادرة يوم 21 ماي 2008 والتي تنص بشكل مهين على تعليق أسماء الأساتذة المتغيبين على لوحة عند مدخل المؤسسة التي يشتغلون بها...
إن تراكم الأخطاء في التسيير الإداري لقطاع التعليم المغربي واستفحال النتائج المترتبة عن هدا التراكم السلبي والحاجة إلى مصالحة وطنية تكون دافعة للنهوض بالقطاع يقتضي المرور عبر بوابة **هيأة تعليمية مستقلة ل"الحقيقة والإنصاف والمصالحة"** ذات توجه حقوقي مهمتها الإنصات لضحايا القطاع من الداخل والخارج، موظفين وآباء ومتعلمين... أما التحرك الظرفي عقب كل تصنيف مدل للتعليم الوطني فلن يكون أكثر من "**رد فعل**" يبرد حين يتقادم الفعل المولد له.
آن الأوان للعمل على تأسيس **إطار قطاعي تعليمي مستقل "للحقيقة والإنصاف"** للاستماع لأنين قطاع التعليم **من الداخل** بعيدا عن التقارير الدولية وتحرير الأساتذة من محنهم المتجددة من جراء التسيير الإداري والسياسيات التعليمية المتغيرة مع كل اسم وزاري معين في أي حكومة...

التعويضات:

إن التفكير في "**هيأة تعليمية مستقلة"للحقيقة والإنصاف"** هو تفكير في أشكال النهوض بالواقع الإداري في قطاع التعليم عبر إسماع أنين الشغيلة التعليمية التي تحملت بما فيه الكفاية أعباء ميزانية الدولة وصبرت بما فيه الكفاية عن الأخطاء الإدارية التي تدفع الشغيلة دائما ثمنها. إنه توسيع لفلسفة "**هيأة الإنصاف والمصالحة**" المنحلة عبر جعلها مفتوحة على الزمن وغير محصورة في حيز زمني ضيق. فلتكن "**قطاعية**" أيضا **وغير محصورة في مصائر السياسيين** وحدهم. فلتفتح "**الهيأة التعليمية المستقلة للحقيقة والإنصاف**" ملفات ضحايا التعليم أيضا وسياسات التعليم وأخطاء التدبير الإداري للتعليم... وليعوض رجال التعليم عما لحق بهم من أذى.
ليعوض الأساتذة المجازون الدين زُجَّ بهم في قطاع التعليم الابتدائي ما بين 1986 – 1996 بعدما سدت في وجوههم كل المباريات وبعدما ثم تقديم وعود لهم بتعيينات قريبة وإدماجهم في السلم العاشر وهو ما تأخر لعدة سنوات

بعد الخدمة الفعلية، وليعوضوا عن ضياع أربع سنوات مالية وإدارية من جراء التماطل الإداري في تسوية وضعيتهم كأساتذة مصنفين في السلم العاشر، وليعوضوا عن التأخر في إدماجهم آليا بعد عشر سنوات من الخدمة الفعلية في القطاع كمجازين، وليعوضوا عن التعيينات العقابية التي لم يختاروها في مراكز تكوينهم مع فوج 1990 وما بعده، وليعوضوا عن إدخالهم للتعليم دون أي إرادة إدارية باستثمارهم في سبيل الرقي بالتعليم بعدما كان الهدف هو مجرد استيعاب الجامعيين المتشبعين بثقافة المعارضة وترويضهم من خلال تعيينات في منافي البلاد...

وليعوض الأساتذة من حملة الباكالوريا من الجيل الأخير عن حرمانهم في فترة التسعينيات من حقهم في متابعة دراستهم الجامعية.

وليعوض الأساتذة من جيل السبعينيات عن الاستمرار في تصنيفهم في السلالم الأخيرة (سلم8 و9) والدرجات الأخيرة (الدرجة 3و4)، وليعوضوا عن إهمال وضعهم المالي والإداري، وليعوضوا عن عدم إعطائهم حصة من الحصص التي تعطى في كل المباريات والترقيات ل"**النقايبية**"، أو"**النقابيين النظاميين**"، المترشحين لولوج السلالم العليا 10و11 ...

<u>ختام: عن "بيانات أكتوبر السنوية" (2004- 2008) مرة أخرى</u>

عندما انطلقت "**بيانات أكتوبر السنوية**" في أكتوبر سنة 2004 مع أول مباراة مهنية مشكوك في مصداقيتها ومطعون في مصداقيتها، انطلقت معها "**بيانات أكتوبر السنوية**" كتقليد حداثي نبيل **يهدف إلى التغيير عبر الصحافة الورقية والإلكترونية** نظرا **لتعذر التغيير عبر الخرائط النقابية المبلقنة والتنظيمات الخرافية والتكتلات المتشردمة والكائنات الورقية...**

ولقد تدرجت "**بيانات أكتوبر السنوية**" حسب السنوات:

*__من إحداث الصدمة،__ البيان **الأول** (10 أكتوبر 2004).

*__إلى رصد ردود الفعل الصاخبة لقوى الصيد في المياه العكرة،__ البيان **الثاني** (18 أكتوبر 2005).

*__إلى إدانة الانحراف النقابي في المغرب،__ البيان **الثالث** (بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2006).

*__إلى النبش في الأهواء الإدارية في التعامل مع ملف التعليم،__ البيان **الرابع** (31 أكتوبر 2007).

ولقد جمعت "**بيانات أكتوبر السنوية**" (2004- 2008) في كتاب إلكتروني مجاني وهو منشور مند سنتين على المكتبات الإلكترونية العربية، على الإنترنت، وعنوانه "**تاريخ التلاعب بالمباريات المهنية في المغرب**".

حرر بتاريخ: الأربعاء 30 يوليوز 2008

بيان أكتوبر السنوي الخامس 2008
حول التلاعب بنتائج المباريات المهنية في المغرب

سؤال الكفاءة في زمن ترسب التعليم الوطني أسفل لائحة التصنيف الدولي

مقدمة:

بدأت بيانات أكتوبر السنوية المتعقبة للتلاعب بنتائج الامتحانات المهنية في مغرب الألفية الثالثة بعد الميلاد مع إعلان نتائج **أول** امتحان مهني فتح في وجه أساتذة التعليم الابتدائي لعهد استقلال المغرب للترقي للسلم 11 في شهر أكتوبر سنة **2004** تحت عنوان "**نتائج امتحانات بنكهة كوطا الانتخابات**" ثم تلاه البيان **الثاني** في أكتوبر من السنة الموالية، **2005**، مطالبا ب"**المصداقية أو لا شيء**" ثم أعقبه البيان **الثالث** في السنة الثالثة، **2006**، متعقبا "**تاريخ التلاعب بنتائج الامتحانات المهنية في المغرب**" ثم بيان أكتوبر السنوي **الرابع** سنة **2007** مركزا عدسته على "**ملف التعليم وملفات هيأة الإنصاف والمصالحة**"ثم بيان أكتوبر السنوي **الخامس** الراهن...

الشهادات الأكاديمية ومحك إرادة تطوير التعليم الوطني:

منذ مطلع الاستقلال، تعاقب على التدريس في المدرسة المغربية أجيال متباينة من رجال التعليم من حيث المستوى العلمي والثقافي. ففي **الخمسينيات من القرن الماضي** كان باب التعليم مفتوح للمتطوعين والمتعلمين من المواطنين؛ و**في الستينيات من القرن العشرين**، سُنَتِ الشهادة الابتدائية كشرط ضروري لولوج عالم التعليم؛ و**في منتصف السبعينيات** (74/75)أ استبدلت الشهادة الابتدائية بالشهادة الإعدادية؛ و**في بداية الثمانينيات** (81/80) أعلنت الشهادة الثانوية، **الباكالوريا**، شهادة ملزمة لكل مترشح راغب في ولوج عالم التربية في البلاد؛ **وفي منتصف الثمانينيات** (87/86) اعتبرت شهادة **الإجازة** الجامعية شهادة وحيدة لدخول قطاع التعليم بالمغرب؛ أما **في بداية التسعينيات** (92/91) فقد وقعت **الردة** وتمت العودة إلى الشهادة الثانوية، **الباكالوريا**؛ من جديد؛ و**في بداية الألفية الثالثة**، اعتبرت شهادة الدراسة الجامعية العامة ***DEUG*** شهادة بديلة لدخول سلك التعليم في المغرب...

التذبذب الإداري في التعامل مع الشهادة كشرط لاختيار المترشح لمهنة التعليم أولا وكمؤشر لإرادة الرفع من مستوى التعليم ميزة ثابتة وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على أن الأهم في التعليم لا يتحقق عبر "**كفاءة المدرسين**" وإنما عبر "**أقدمية المتعلم في المدرسة**"... إنه منطق "**الصنعة**" الذي ينضج من خلاله "**المتعلم/الصنايعي**" مع الزمن، وهو ما يسمى في المعجم الإداري التعليمي ب"**الترقي بالأقدمية**".

الأقدمية والكفاءة:

يخضع رجال التعليم في تقييم عملهم من طرف المؤطر التربوي لنظام تنقيط صارم: "**سلم التنقيط لرجال التعليم**". وهدا النظام التنقيطي يرقي الأساتذة بنقطة الامتياز أو يعرضهم للمجلس التأديبي بغيرها. لكن نقطة "**الامتياز**" هده **لا تدل على الكفاءة أو النبوغ** بل هي وجه آخر من أوجه "**الترقية والترقي بالأقدمية**" التي تكتسح التعليم المغربي من أقصاه إلى أقصاه. فـ"**نقطة امتياز**" لأستاذ في سنته الأولى بمهنة التعليم تعادل 20/13 ولو كان هدا الأستاذ هو "**كزافيي روجييه**" ***Xavier Roegiers*** مبدع "**بيداغوجيا التكيف**"، ***Une pédagogie de l'intégration*** ...

أما نقطة 20/20 ، التي تبقى أعلى النقط الممنوحة على طول المشوار التعليمي، فلا تعادل نبوغ الأستاذ الحاصل عليها وإنما تعادل أقدميته لحظة زيارة "**المفتش**" له. وهدا ليس سرا يراد به غير دلك، فالأساتذة يعرفون مسبقا النقطة التي سيحصلون عليها "**قبل**" زيارة المفتش، من خلال حساب أقدميتهم في السلم والرتبة مع **تغييب مطلق لعنصر التثقف والتكوين والمواكبة للمستجدات التربوية...**

أين محل الكفاءة في التعليم المغربي من الإعراب؟

إن العقلية المسيرة للإدارة التعليمية في البلاد تثق في **القديم** أكثر مما تثق في **الكفء**، على خلفية ثنائية "**أهل الثقة**"و"**أهل الخبرة**"...

أهل الثقة وأهل الخبرة:

"**أهل الثقة**" هم أفراد الأسرة الصغيرة أو العائلة الممتدة. إنهم أبناء القبيلة وأصدقاء الطفولة والأقارب والأحباب والجيران والمعارف ممن تتميز العلاقة البينية بينهم بالقرب الشديد.

أما "**أهل الخبرة**" فهم خريجو الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين من دوي الاختصاص والعلمية حيث ترتقي العلاقة البينية بينهم من **الطور العاطفي** إلى **الطور المؤسسي**.

سياسة توظيف "**أهل الثقة**" هي سياسة ارتبطت ببدايات تكوين الدولة وتكونها مع هاجس الحاجة للحراس ولزوم خوف ظاهر من "**الآخر**"، **الدخيل غير المتعاون الخائن العميل المعرقل...**

أما توظيف "**أهل الخبرة**" فتبقى سياسة ترتبط بالمؤسسية والتنمية وسلطة الكفاءة ودولة الحق والقانون والديمقراطية...

لدلك، كان "**أهل الثقة**" يدخلون عالم الشغل من بابه الضيق **ويترقون على إيقاع الفصول الأربعة للسنة الواحدة...** بينما "**أهل الخبرة**" يعتصمون أمام البرلمان من أجل انتزاع "**الحق في الشغل**" ويهددون ب"**الانتحار الجماعي**" أمام "**مجلس الأمة**" أو "**برلمان الشعب**" أو غير دلك من التسميات التي تبحث عن مسمى...

"**أهل الثقة**" الجدد في المغرب يؤرخون لميلادهم بسنة التناوب والتوافق عام 1998. ولأن التشغيل في قطاع التعليم شبه موقف في المغرب، فإن **تجديد الثقة** فيهم يتم عبر "**الترقية**"، خاصة "**الترقية بالامتحان**" لأن إمكانية المتابعة والتشكيك تبقى **فردية** ما دام الاطلاع على أوراق الامتحانات جميعها من قبل المحتجين أو المراقبين يبقى ضربا من المستحيل...

الكفاءة والترقية:

قبيل إجراء أول امتحان مهني في وجه أساتذة التعليم الابتدائي للترقي للسلم 11 في المغرب في 18 دجنبر 2003، حاولت إحدى النقابات في المدينة التي تصدر منها هده البيانات مغالطة المتبارين المحتملين من الشغيلة التعليمية وتنويم الحذرين منهم بإعداد "**أوراش**" أريد لها تحويل الانتباه إلى أهداف تنويمية ك"**المراجعة والحفظ والاستظهار**" داخل مقر النقابة استعدادا للامتحان المهني الأول من نوعه في تاريخ المغرب في "**تمثيلية مفضوحة**" اكتملت حلقاتها بإدراج شخصيات المسرحية "**جميعها**" ضمن لائحة "**المنعم عليهم بالنجاح والترقي**". وبعد صدور أول بيان أكتوبري عام 2004، لم تتكرر "**المسرحية المفضوحة**" لا داخل النقابة ولا خارجها: **أولا**، لأن الهدف تحقق وهو "**تهجير المناضلين سريا نحو السلالم العليا**"، **وثانيا** للتفرغ لمطاردة البيانات الأكتوبرية التي حرمت عليهم غنائمهم ووزعت خدعهم في مناشير على القريب والبعيد...

التباري المفترى عليه:

النكتة العامية تتندر بأشكال المباريات في بعض القطاعات الخدماتية العمومية: فالذي يقدم أجوبة جادة وتحليلا معمقا يصفى نهائيا من الامتحان في أطواره الكتابية الأولى، أما من لا يفهم ولا يعرف لا من أين يبدأ ولا من أين يخرج يقبل بالأحضان...

الذي يضحك على هده النكتة يخفي وراءه قناعة بان "**القاعدة هي الكفاءة والنزاهة ومبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب**" وأن هده النكتة تستمد طرافتها من "**قلب**" المعطيات و"**قلب**" العالم بهدف "**قلب**" المزاج وإنتاج المرح...

لكن الذي يضحك على هده النكتة بهده القناعة ومن هدا المنظور، يجد نفسه قد التحق على حين غرة بشخوص النكتة ذاتها وأصبح "**مسخرة**" في عيون غيره ممن يصنعون النكث والأحداث والقناعات للأقزام مثله... **قبل أن يفهم ويرى رأي العين بان القاعدة هي النكتة التي أضحكته وان الاستثناء هو المطلب الاجتماعي العام: "الرجل المناسب في المكان المناسب"...**

لقد صارت الترقية بالاختيار "**هبة خاصة بالأهالي والزبناء**" ولدلك فقد فاق عدد "**المُهَرَّبينَ**" من خلالها تحت يافطة "**الامتحان المهني**" عدد الكوطا المحددة له على حساب المناصب المخصصة للمترقين عبر البوابة الثاني: "**بوابة الأقدمية**"..

سلطة "الأقدمية" في التسيير الإداري المغربي: حيثما وليت وجهك فثمة "الأقدمية"

النقطة التي يفترض أن تكافئ الأستاذ **الكفء** لا تكافئ غير الأستاذ **المتقادم** للأسباب التالية: **السبب الأول** يتجلى عند الوقوف على الدعامات الثلاثة المكونة لنقطة "**الكفاءة**" وهي : **المواظبة والسلوك والمردودية...** فلا مجال، إذن، للعطاءات الدالة على الكفاءة: فلا حضور **للبحوث** في بال الوزارة المشرعة للتنقيط والتقييم والترقية ولا حضور **للنشر الورقي** عند تقييم عمل الأستاذ المنقط له ولا حضور للتنصيص على مشاركة الأستاذ موضع التقييم في **الندوات** أو **التظاهرات التربوية** ولا أي شيء.

السبب الثاني، الأقدمية العامة هي المحدد الرئيس للنقطة المفترض أن تدل على **الكفاءة**: فلا يستوي عند التنقيط الأستاذ الكفء **الحديث العهد بالتدريس** بالأستاذ القديم المفرط في أقدميته، حتى ولو كان هدا الأستاذ الحديث العهد بالتدريس هو **جان بياجي *Jean Piaget*.**

السبب الثالث، محنة الشهادة التي لم تكن في يوم من الأيام مطلبا نقابيا كما لم تكن **الامتحانات المهنية والزيادة في التعويضات أو المساهمة في الرقي بالتربية** مطلبا نقابيا. المطالب النقابية كانت تعبر دوما عن ضحالة فكر " **نخبتها**": الزيادة في الأجور ورفع الكوطا لمرور "**الأقدمين**"...

ما بين الترقية بالامتحان والترقية بالأقدمية:

"**الترقية أو الترقي بالامتحان**"، رغم الدلالة السطحية التي قد تعتريها، فهي رافد من روافد **الترقية المخالفة لكل الأعراف الإنسانية في كل دول العالم**: فلا كفاءة ولا امتحان ولا مهنية ولا تصحيح أوراق الامتحان ولا هم يحزنون...

وعلى الطرف النقيض من "**الترقية بالامتحان**"، تعرف **الترقية بالأقدمية** شفافية "**نسبية**" في العرض والاختيار مقارنة مع الترقية بالامتحان المهني. فالنقط المحصل عليها تعرض بالتفصيل وبكل شفافية على الإنترنت: **النقطة الإدارية (مدير المؤسسة، نائب الوزير على الإقليم، مدير الأكاديمية)، نقطة الأقدمية العامة في الخدمة، نقطة الأقدمية في السلم الراهن.**

تعرض النتائج مبررة ومرتبة من أعلى نقطة إلى آخر نقطة... **حسب ما تسمح به الكوطا**.

لكن السؤال المدهش حقا والمثير للاسغراب يبقى: لمادا تخرج "**الترقية أو الترقي بالامتحان**"عن هده الصرامة وعن هده الشفافية؟

كوطا الترقية بالأقدمية وصمت النقابات:

لقد أظهرت الوزارة الوصية عدم قدرتها على احترام التزامها إزاء نسبة 11% الخاصة ب"**الترقي بالأقدمية**" و11% الخاصة ب"**الترقي بالامتحانات المهنية**" من أصل 22% من مجموع الكوطا المخصصة للترقية إلى السلم 11.

فقد بلغت الحصة المخصصة لامتحان الترقي لسلم 11 لسنة 2007 سبعة في المائة فقط 7% بدل الحصة الأصلية 11%.
وهو ما يطرح باستغراب السؤال التالي: **لمادا هدا الانتصار للكفة الثانية، كفة الامتحان المهني الذي لا تصحح أوراقه ولا يتصف بأي شكل من أشكال المصداقية أو الشرعية أو الشفافية لدى عموم الشغيلة التعليمية؟**
لمادا في الوقت الذي تتصف فيه "**الترقية بالأقدمية**" بالشفافية والوضوح "**تقلص**" حصتها بينما تكتسح "**الترقية بالامتحانات المشبوهة**" مزيدا من المناصب مضاعفة حصتها على حساب قدماء الأساتذة المنتظرين في الطوابير الطويلة الممتدة على مدى السنين الطويلة؟
هل لان قدماء الأساتذة المنتظرين ألفوا الانتظار وتملكتهم الانتظارية أم لأن استشراء "**الغموض**" صار فلسفة في التسيير الإداري الجديد لقطاع التعليم بالمغرب؟

الترقية بالأقدمية والنقطة الإدارية للترقي للسلم الموالي:
التشريع الإداري يمنح لكل موظف قضى 15 سنة في الخدمة الفعلية منها 10 سنوات في السلم الحالي الحق في الترقي للسلم الموالي. لكن **الكوطا** تتدخل لترعى "**فلسفة الانتظار**" فتراكم من سنة إلى أخرى أعدادا من "**المنتظرين**" أو المتقادمين ...
الحقيقة أن **الكوطا وتقنية التنقيط** ليسا أكثر من أداة لصرف الانتباه عن الأهم وهو الحق في الترقية "**الفورية**" للسلم الموالي مباشرة بعد استكمال الشروط وتلقي المستحقات المالية في الآن ذاته.
أحد الأساتذة، لجهله بالفلسفة العامة للترقية بالاختيار، حاول، باستعمال السلاح الأبيض ، قتل مدير مؤسسته في شهر يناير 2008 إيمانا منه بان المدير هو السبب في عدم ترقيته وهو لا يدري أن السبب هو "**ظلم الكوطا**" و"**ظلم من لا يلتزم بالكوطا**" و"**ظلم التسيير بالكوطا أو بلا كوطا**"......
إن أزمة الأساتذة هي "**أزمة رؤية شمولية**". إن رؤيتهم لقضيتهم هي رؤية "**مدرسية**" ضيقة لا تتجاوز سقف القسم الدي يشتغلون بين جدرانه. إنهم لا يستطيعون توسيع رؤيتهم لقضيتهم ولا أدل على دلك من عجزهم على توحيد نقاباتهم المهنية التي تعدى عددها حاجز "**الثلاثين**" إطارا حصرت كل مبررات وجودها في الدعوة إلى الإضراب في الأشهر القليلة السابقة لإجراء الانتخابات التشريعية أو الجماعية...

وضعية الأستاذ: من مفهوم "المثقف" إلى مفهوم "الموظف"
يحلو للبعض أن يرسم للأستاذ صورة خيالية ل"**مثقف**" الماضي الذي "**مُسِخَ**" في الزمن الحاضر إلى مجرد "**موظف**". الحقيقة، أن الأستاذ لم يكن في يوم من الأيام "**مثقفا**" ولا توقعت منه المدرسة أن يكون "**مثقفا**" ولا تَكَوَنَ في مراكز التكوين ليتخرج "**مثقفا**" ولا نال دبلوما ليكون "**مثقفا**"...
إن إنتاج **المثقف** ليس أولوية المدارس والمعاهد ومراكز التكوين. الأولوية الحقيقية للمدارس والمعاهد ومراكز التكوين هي تخريج "**الموظف**" (في حالة الجامعات والمعاهد) أو "**العامل**" (في حالة التكوين المهني). أما **الثقافة**، فوفاء لطبيعتها المتوحشة، لا يمكنها النمو والتفتح إلا في الفضاءات **الحرة** كفضاءات **العزلة** أو إطارات **المجتمع المدني**...
أما التسليم بأن مُمْتهِن التعليم هو بالضرورة "**مثقف**" فهو يشبه إلى حد بعيد **سذاجة** الإيمان بأن موظف مكتب الضبط في وزارة الثقافة هو أيضا مثقف، والكتبي مثقف، وصاحب المطبعة مثقف، وموزع الكتب مثقف، ومتصفح الجرائد مثقف...
الأستاذ "**موظف**" في مؤسسة تعليمية يخضع بين أسوارها لشروط قارة ومراقبة دورية قد تشتد وتقسو فتتغلب **كفة الواجبات** على **كفة الحقوق** كما قد تغيب وتتلاشى فتعم الفوضى المكان وتدمر الإنسان... هده الرؤية العارية للأستاذ المغربي، **النواة الصلبة للعمل النقابي**، قد تساعد في فهم "**أزمة العمل النقابي الراهن**" وتعقب مكامن خلله.

أزمة العمل النقابي: تدرج القوى الفاعلة من المناضلين إلى الأعضاء إلى المنخرطين
يمكن التمييز بين ثلاث وجوه داخل كل تنظيم نقابي: **المنخرط** و**العضو والمناضل**.
المنخرط: يسجل اسمه في القائمة، يؤدي ثمن بطاقة العضوية وينسحب للخلف.
العضو: يُفعَل انخراطه ويسجل حضوره، يفصل الشعار عن الممارسة، يرفع الشعارات ويميز بين **مصلحتين: مصلحة منظمته النقابية ومصلحته الشخصية**.

المناضل: يوحد الشعار بالممارسة، يعطي ويضحي ولا يفصل بين حدود مصلحته وحدود مصلحة النقابة، إشعاع، تجديد، غيرة...

التطور الطبيعي لهذه الوجوه إنضاجا لتجربة الفعل النقابي هو "**التطور**" من **المنخرط** إلى **العضو** إلى **المناضل**. لكن أن يحدث العكس فيمسخ **المناضل** إلى مجرد **عضو** ثم إلى مجرد **منخرط** فهذه هي الكارثة. وللأسف، هذا ما هو حاصل.

العمل النقابي: الوظيفة الحاضرة والوظائف الغابرة

بعد سنة إعلان "**التوافق**"، سنة 1998، صار العمل النقابي شكلا من أشكال "**تجميد الفكر**" وأداة من أدوات "**ضبط الخطاب العام**". كما انحصرت مهمة العمل النقابي في "**التحاقات الأزواج**" بعضهم ببعض، و"**الانتقالات**"، و"**الانتخابات**"...

فبالرغم من أن عمر العمل النقابي في المغرب يزيد عن الستين عاما، وبالرغم من جحافل المنخرطين من الأطر التعليمية في العمل النقابي، لم تستطع أي نقابة مغربية من **النقابات الثلاثين** أن تفرض نفسها كقوة اقتراحيه في "**الشأن التربوي**" وتضغط لتوصل قراراتها التربوية والإدارية كما تضغط في "**الملف الاجتماعي**"؟

أليس للنقابة، **ما عدا تظاهرة فاتح ماي**، دور في تنشيط الندوات والمحاضرات والمناظرات والموائد المستديرة في حدود اختصاصاتها واختصاصات أطرها التعليمية؟

لمن تترك النقابات أمور تقرير "**الاختيارات التربوية**" التي ينفذها **منخرطوها** من رجال ونساء التعليم؟

عشرية "التوافق" والعمل النقابي المفترى عليه: "اقتصاد النضال"

الحقيقة أن الوهن الذي أدرك الجسد النقابي أدرك المخيلة والوجدان النقابي أيضا. فلم تعد النقابات قادرة حتى على إنتاج شعاراتها ومفاهيمها بل صارت تستوردها من مجالات أخرى كالأدب والرياضة وغيرهما. ولعل أغرب هده المفاهيم المستوردة هو مفهوم "**اقتصاد اللغة**" الشائع التداول في الأدب ويعادله في الرياضة "**اقتصاد الجهد**" ولكن الأمر يصبح أغرب وأمرَ حين نسمع في المجال النقابي ب "**اقتصاد النضال**"...

لم تعد النقابات تتخذ **القرارات في حينها** وتعلن **المعارك في وقتها** وتعبئ الشغيلة **على طول السنة** بل صارت تتحرك على "**دورات أولمبية**" ، مع بداية السنة الخامسة، **موعد الانتخابات الجماعية او التشريعية في حركات تسخينية استعدادا لحصد الأصوات...**

ولا يقتصر الأمر على "**اقتصاد النضال النقابي**"، بل يتعداه، سيرا على نهج الأحزاب السياسية، إلى سرقة "**المطالب النقابية**" وسرقة "**تواريخ الوقفات الاحتجاجية**" والتهافت على إعلان "**نفس المطالب النقابية**" و"**نفس الشكل الاحتجاجي**" في "**نفس التاريخ بالساعة واليوم والشهر والسنة**" دون تنسيق مع النقابات الأخرى، تماما كما حدث مع مطلع هده السنة، 2008. فمباشرة بعد **تقرير البنك الدولي للتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** لسنة 2007 الصادر في فبراير من هده السنة، 2008 المصنف للمغرب في ذيل الترتيب الدولي، **شنت ثمان 8 نقابات مغربية إضرابات دون تنسيق مع بعضها من 13 فبراير إلى 21 من نفس الشهر 2008...**

من العمل النقابي إلى العمل المقاولاتي:

تتأسس النقابات في المغرب منذ فجر الاستقلال على صورة وهيكلية الشركات الاقتصادية. وربما كان لهدا التشابه التنظيمي بين المقاولة والنقابة الأثر الواضح في التحول الجاري سريانه في دم العمل النقابي الذي لم يعد يقبل ب"**الخسارة**" أو حتى ب"**الرهان**": فقط "**الربح**" ومراكمة "**المكتسبات**" و"**الحفاظ عليها**".

بهده الطريقة، صار "**المنخرطون**" (أو "**المناضلون**") "**عمالا**" داخل "**الشركة النقابية**" وفي نفس الآن "**موظفين**" داخل "**مؤسسات عملهم اليومي**"...

وربما لهدا السبب، بقي المناضلون **عمالا** سواء داخل النقابة أو داخل الشركة، أما السياسيون، الدين عرفوا من أين تؤكل الكتف، فقد ترقوا ليصبحوا **أرباب عمل...**

ما بين رجل التربية ورجل السياسة:

يبدأ **التقاعد** عند الوزراء والبرلمانيين مباشرة بعد السنة الخامسة من دخول قبة البرلمان أو الحكومة، وهو بالمناسبة **"تقاعد مريح"** يعمر **"مدى الحياة"** وهو يعادل، عند صرفه من قبل البرلماني، **راتب أستاذ مصنف في السلم 11**، أما لدى الوزير فهو **يعادل رواتب ستة أساتذة مصنفين في السلم 11 مجتمعين.**

أما الأستاذ فتقاعده رهين بوصوله **سن الستين من العمر** مع وجود جهود حثيثة **لرفع سن التقاعد إلى أعلى من سن الستين، إلى أرذل العمر...**

الامتحانات المهنية ومنطق المكافآت:

على مدى خمس سنوات، كانت **"بيانات أكتوبر السنوية (2004-2008)"** بالمرصاد لنهج التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب. ولقد فضحت هده البيانات السنوية المسخ الذي حل بقطاع التعليم المغربي بعد سنة التناوب التوافقي عام 1998 حيث صار قطاع التعليم قطاعا **للمكافأة** بعدما كان قطاعا **للعقاب** في الثمانينيات من القرن العشرين مع الخريجين الجامعيين الذين زج بهم في قطاع التعليم **بعدما سدت في وجوههم أبواب كل القطاعات**. لقد صار التعليم اليوم مجالا **للمكافأة** على عدة مستويات:

- **مكافأة معارضي الأمس** المحسوبين اليوم "**انقايبية**" على خلفية فلسفة الإنصاف والمصالحة.
- **مكافأة قدماء الأساتذة** على الانخراط وكسر مقاطعة الامتحانات التي قادتها بعض الدوائر في السنوات الأولى لانطلاقها.
- **مكافأة الإقليم الوحيد الذي دعم انتخابيا الحزب السياسي الوليد...**

كما ظهرت للسطح ظاهرة "**المدينة المدللة لدى معالي الوزير**" وهي مدينة تتغير عند كل ولاية جديدة. فقد بدأت الظاهرة، ظاهرة "**المدينة المدللة لدى معالي الوزير**"، مع "**وزارة الدفاع**" في الستينيات والسبعينيات، ثم انتقلت إلى "**وزارة الداخلية**" في الثمانينيات والتسعينيات، ثم انتقلت بعد سنة التناوب التوافقي إلى "**وزارة التعليم**" مقدمة نموذجين: النموذج **الأول** هو نموذج "**مدينة مسقط رأس معالي الوزير**"، وأما النموذج **الثاني** فهو نموذج "**مدينة انطلاق حزب معالي الوزير**" .

مكافآت تلو المكافآت على طريقة سلاطين الأمس الدين كانوا يكافئون شعراء المدح والمهرجين بأكياس الدنانير الذهبية من... "**بيت مال المسلمين**".

حرر بتاريخ: الخميس 30 أكتوبر 2008

منشور على الأسبوعية المغربية "الخط الأحمر" عدد 10: من 22 دجنبر إلى 30 دجنبر 2008

على هامش إجراء أول مباراة لولوج مركز تكوين المفتشين في عهد فلسفة "التناوب والتوافق"

تمهيد:

بعد إغلاق ناهز العقدين من الزمن، موسم 1995- 1996، تحقق أخيرا الأساتذة المغاربة من خبر إعادة فتح مركز تكوين المفتشين التربويين بالعاصمة الرباط وصدرت في موضوع تنظيم "**مباراة الدخول إلى مسلك تكوين المفتشين التربويين للتعليم الابتدائي من الدرجة الأولى**" بتاريخ 6 صفر 1340 الموافق ل 2 فبراير 2009 المذكرة الوزارية رقم 9، بناء على مقتضيات المرسوم رقم 2.08.521 الصادر في 19 من ذي الحجة 1429 الموافق ل 18 ديسمبر 2008 في شأن إعادة تنظيم مركز تكوين مفتشي التعليم وعلى قرار وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي بتحديد كيفية الدخول إلى مسلك تكوين المفتشين التربويين للتعليم الابتدائي من الدرجة الأولى.

وقد قوبل إعلان إطلاق هده المباراة **بهرولة غير مسبوقة** من قبل رجال التعليم لاجتياز المباراة بحيث ناهز عددهم في بضعة أيام **السبعة ألف مترشح** قدموا لمراكز الامتحان بالعاصمة الإدارية من كل ربوع البلاد ومن كل الأجيال...

لماذا يهرول أساتذة التعليم الابتدائي لتغيير الإطار من خلال بوابة التفتيش؟

لمادا يهرول أساتذة التعليم الابتدائي لتغيير إطارهم باللجوء إلى مباراة ولوج مسلك التفتيش بينما بعضهم يعلم علم اليقين بحتمية احتفاظه بنفس الراتب والسلم الإداري الذي يشغله كمدرس في القسم وهو السلم 11؟

إن السبب لا يكمن في الهروب من القسم بل في **الهروب من مهنة تشمل داخلها كل مهن قطاع التعليم**. فأستاذ التعليم الابتدائي يبقى الموظف الوحيد في قطاع التعليم بالمغرب من أدناه إلى أعلاه، من التعليم الابتدائي فالتعليم الإعدادي ثم الثانوي فالجامعي، المحروم من التخصص في أدائه المهني. فبينما لا يقوم المفتش سوى **بمهمة واحدة واضحة** في تسطيرها وهي التأطير التربوي للمدرسين والمديرين، تبقى وظيفة أستاذ التعليم الابتدائي تجمع داخلها مهام **أحد عشر موظفا** في جسد **موظف واحد**:

* **مُعيد:** حراسة التلاميذ في الساحة، تنظيم الصفوف...
* **حارس عام:** تعبئة النتائج في الدفاتر المدرسية...
* **ومقتصد:** إدارة المطاعم المدرسية في المدارس الفرعية بالأرياف...
* **وأستاذ** لمادة **الرياضيات**
* **وأستاذ** لمادة **اللغة الفرنسية**
* **وأستاذ** لمادة **اللغة العربية**
* **وأستاذ** لمادة **النشاط العلمي**
* **وأستاذ** لمادة **التربية الإسلامية**
* **وأستاذ** لمادة **الاجتماعيات**
* **وأستاذ** لمادة **الفنون التشكيلية**
* **وأستاذ** لمادة **التربية البدنية**

إضافة إلى **إمكانية تدريسه لفصلين دراسيين دفعة واحدة وفي قسم واحد** فيما صار يتقبله العموم ويسمونه ب"**التدريس المشترك**" وب"**الأقسام المشتركة**".

مباراة ولوج مسلك تكوين المفتشين التربويين للتعليم الابتدائي من الدرجة الأولى: تصريحات المسؤولين

جوابا عن سؤال "**هناك سرعة قصوى بين فتح المركز، وصدور المرسوم والمذكرة والانتقاء، البعض يتهمكم بالتسرع وبإمكانية وقوع تجاوزات وبلبلة وتشويش**"، أجابت السيدة مديرة مركز التفتيش في لقاء صحفي أجرته معها جريدة "**التجديد**" المغربية عدد **27 فبراير 2009**:

"كنا ننتظر منذ أكثر من سنة أن يفتح المركز بشكل عادي على أكثر تقدير في أكتوبر المنصرم، علما أن أغلب الإجراءات الإدارية من قرارات ونصوص قانونية تنظم المباراة ونظام الدراسة والتقويم، أعدت مباشرة بعد مصادقة المجلس الوزاري على المرسوم في 20 أكتوبر 2008، وكنا ننتظر فقط اكتمال الإجراءات القانونية وتحديدا الصدور في الجريدة الرسمية. لذلك بنينا فتح المركز في هذه الفترة حتى لا نضيع السنة الدراسية 2009/2008 ونحسبها في نظام دراسة الفوج الأول، والذي سيتخرج إنشاء الله في 2010. نعم ستظهر هذه العمليات كأنها كانت سريعة وربما فيها نوع من الارتجال، ولكن في الحقيقة كانت محضرة من قبل، حتى التواريخ أطرناها وتم تعديلها في إطار التنظيم، حيث التزمنا من خلالها فتح المركز".

وجوابا عن سؤال "**ما هي الضمانات حتى تمر مباراة ولوج المركز في ظروف عادية؟**"، أجابت السيدة مديرة مركز التفتيش بالرباط :

"ككل المباريات هناك ضوابط قانونية لابد من الالتزام بها، وهذه الضوابط تم إرساؤها في إطار لجان تسهر على المباراة وفق القرار المنظم للمباراة، وبالتالي نحن نفتح المركز لجميع الملفات، علما أن هناك لجنة للانتقاء تعمل وفق معايير محددة، حيث ستقدم اللائحة للمترشحين لاجتياز المباراة الكتابية، أيضا هناك لجنة للحراسة، ثم لجنة للمقابلة(الشفوي)، حيث سيتم فتح إمكانات أوسع للمترشحين لإبراز تصورهم وقدراتهم قصد ولوج المركز..."

المذكرة 9 التنظيمية لمشاركة الأساتذة في الامتحان والمذكرة 17 التوضيحية للنقابات:

حددت المذكرة 9 المنظمة لامتحان ولوج مسلك تكوين المفتشين التربويين للتعليم الابتدائي من الدرجة الأولى **شروط الترشيح** ومكونات **ملف الترشيح** وعنوان **إيداع ملف الترشيح وتنظيم المباراة** (من خلال **الانتقاء الأولي** وتحديد توقيت **الاختبارات الكتابية الاختبار الشفوي)** إلى **عدد المقاعد المتبارى عليها هدا الموسم، فمدة التكوين ومقر التعيين بعد التخرج ثم رزنامة المباراة.**

لكن العجلة والاشتغال تحت الضغط ب"**معناه الواسع**" كانا ظاهرين مند صدور المذكرة رقم 9 حيث سجلت وزارة التعليم **أول تراجع لها** عما سطرته في المذكرة التنظيمية بعد دخول ممثلي النقابات الداعية لإضراب 10-11 فبراير 2009 للاستفسار في "**اليوم الثاني للإضراب**" عن سبب إقصاء أساتذة السلم 11 من المباراة فبررت الوزارة الوصية الأمر ب"**السهو**" لحظة تحرير المذكرة وأصدرت للتو المذكرة التوضيحية رقم 17 وأول بنودها:

" فيما يخص الفقرات المتعلقة بشروط الترشيح لكل المسالك، فإن الشروط المنصوص عليها في هذه الفقرات تعتبر حدا أدنى للترشيح"، وهو ما يعني أن المباراة لا تخص أساتذة السلم 10 بل أساتذة السلم 11 أيضا.

أما **شروط الترشيح** الواردة في المذكرة 9:

"يتم القبول في مسلك تكوين المفتشين التربويين للتعليم الابتدائي من الدرجة الأولى، على إثر انتقاء أولي بناءً على دراسة ملفات الترشيح وبعد النجاح في مباراة تفتح في وجه أساتذة التعليم الابتدائي من الدرجة الثانية المرسمين، والمتوفرين على عشر سنوات من الخدمة الفعلية في مجال التربية والتدريس، منها أربع سنوات من الخدمة بهذه الصفة".

أما عن **تنظيم المباراة**، فشددت المذكرة رقم 9 على "**الانتقاء الأولي**":

"يتم انتقاء أولي للمترشحين بناء على دراسة ملفات الترشيح التي تتضمن المعلومات اللازمة عن المترشح ومساره المهني، وتصوراته عن البحث التربوي الدي يرغب في إنجازه بالمركز. ويجتاز المترشحون الدين تم انتقاؤهم اختبارات كتابية واختبار شفوي".

كما قدمت المذكرة رقم 9 جدولة زمنية **للاختبارات الكتابية** التي بدت للمترشحين قبل إجراء الامتحان ووضعها على المحك، مضبوطة بحيث يمكن معرفة توقيت مواد الاختبارات الكتابية ومدة إنجازها ومُعاملُها:

مدة الإنجاز	الاختبارات الكتابية	التوقيت
3 ساعات	**اختبارات في المعارف المرتبطة بالتعليم الابتدائي** (المعامل 3)	يوم الخميس 26 فبراير 2009 من الساعة (9.00) صباحا إلى الساعة (12.00) زوالا
ساعتان (2)	**اختبارات في بيداغوجية التخصص** (المعامل 1)	يوم الخميس 26 فبراير 2009 من الساعة (15.00) زوالا إلى الساعة (17.00) مساء
ساعتان (2)	**موضوع عام حول قضايا التربية والتكوين** (المعامل 1)	يوم الجمعة 27 فبراير 2009 من الساعة (9.00) إلى الساعة (11.00) صباحا

أما عن **إيداع ملف الترشيح**، فنصت المذكرة الوزارية رقم 9 على ما يلي:

* يتم الإعلان عن نتائج الانتقاء الأولي بمركز تكوين مفتشي التعليم الكائن بباب تامسنة- العكاري الرباط- ابتداء من يوم 23 فبراير 2009 ويعتبر هدا الإعلان بمثابة استدعاء رسمي للمشاركة في الشطر الكتابي من المباراة (لكن: **لماذا لن تُشَغّلَ الأظرفة المتنبرة والبريد الالكتروني ورقم الهاتف المودع في ملف الترشيح داخل "الظرف المشمع"** المطلوب في فقرة سابقة من ذات المذكرة؟)

* يجري الشطر الكتابي من المباراة يومي 26 و27 فبراير 2009.

* يتم الإعلان عن نتائج الشطر الكتابي بمركز تكوين المفتشين يوم 3 مارس 2009 **ويعتبر هذا الإعلان بمثابة استدعاء رسمي للمشاركة في الشطر الشفوي من المباراة** (مرة أخرى: **لماذا لا تُشَغّلُ الأظرفة المتنبرة والبريد الالكتروني ورقم الهاتف** المودع في ملف الترشيح؟)

* يجري الشطر الشفوي من المباراة ابتداء من يوم 6 مارس 2009

* يعلن عن النتائج النهائية يوم 9 مارس 2009

* ينطلق التكوين بالمركز ابتداء من يوم 12 مارس 2009

ولعل الاحتفاء بتدقيقات الهروب إلى الأمام تبقى هي الأسطع في الوقت الذي كان فيه من الأجدى **تحديد سن المترشحين (25-55 سنة، مثلا) وتحديد لغة تكوينهم (مُعرب أم مزدوج)** لإزالة اللبس الذي فجرته مديرة المركز في الحوار السابق الإحالة عليه: **"مفتشي التعليم الابتدائي سَيُؤَطّرونَ مُدَرسي اللغتين العربية والفرنسية معا".**

عودة إلى المذكرة التنظيمية للامتحان: المذكرات والارتجالية والغموض

الذي لا يعرف ولم يسمع ب"**فشل**" الميثاق الوطني للتربية والتكوين قد تبهره هذه الدقة في المواعيد وتسلسلها ولكن العقلية التي أنتجت "**الفشل**" في الميثاق الوطني للتربية والتكوين لا يمكنها إلا أن "**تكرره**" في باقي التدابير التي تكون وراءها. وبذلك، لم يتحقق شيء مما سُطّر على ورق المذكرات الوزارية التنظيمية لا المذكرة رقم 9 ولا خليفتها رقم 17.

"الشرط-المفتاح" لقراءة مستقبل الامتحان الذي صار في خبر كان:

من الأمور الطريفة الواردة في المذكرة الوزارية رقم 9 هو هذا الشرط "**الغريب**" الذي لحق بهذه الجدولة الزمنية "**الدقيقة**": **"ولا يتأهل لاجتياز الامتحان الشفوي إلا المترشحون الدين حصلوا على معدل عام يساوي على الأقل 20/10 في الاختبارات الكتابية"!** وهو شرط غريب ويبعث على طرح السؤال التلقائي التالي: "**هل هناك امتحانات مهنية أخرى يتأهل فيها للاختبار الشفوي من لم يحصلوا على المعدل؟!"**

إن هدا "**الشرط**"، بالإضافة إلى "**شروط أخرى**" التي وحدها **الأيام الموالية للامتحان** أثبتت فعاليتها في "**التمثيل**" على حوالي سبعة آلاف 7000 مترشح كانوا **تحت ضغط الجلبة والعَجَلَة والعُجَالة والاسْتعْجَالية** التي هيمنت على أجواء الامتحان فشوشت على تفكيرهم وأفلتت من إدراكهم. ومن هده الشروط: **وضع ملف الترشيح في ظرف مشمع وانتظار الانتقاء الأولي وضرورة إرفاق الملف بالسيرة الذاتية وذكر درجة إتقان التعامل مع الحاسوب** وغيرها من الشروط المعمول بها في دول نمور آسيا واسكندينافيا والاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية!...

ما بين الانتقاء المعلن في المذكرة التنظيمية والإقصاء الواضح للعموم:

قبل إجراء الامتحان الكتابي ب"**ثمان وأربعين ساعة**"، تم الإعلان على **موقع وزارة التربية الوطنية على الإنترنت** عن لائحة الأساتذة "**المنتقين**" لحضور مراكز الامتحان وعددهم يقارب **السبعة آلف 7000 أستاذ منتقى!** وبقراءة متأنية رغم ضيق الزمن ما بين تاريخ الإعلان وتاريخ إجراء الامتحان، تبين أنه "**لم يكن هناك انتقاء**" وأن كل من أرسل ملف ترشيحه وجد اسمه ضمن لائحة الأساتذة "**المنتقين**" لاجتياز الشق الكتابي من مباراة الدخول إلى مسلك تكوين المفتشين التربويين للتعليم الابتدائي من الدرجة الأولى!

"**الانتقاء الأولي**"، كما أعلن عنه في المذكرة الوزارية رقم 9، بدا عند الإعلان عنه أنه كان مجرد "**تخريجة**" لصرف الانتباه عن "**عدم قراءة ملفات المترشحين**" فما كان أقرب لمصمم موقع الوزارة هو **اسم المترشح ونيابته ورقم بطاقته ورقم تأجيره** وما كان عليه سوى ترتيبها على الموقع إرضاءً لخواطر الموظفين كي يهلل كل واحد من مدينته ويفرح بحَظه وسَعْده. أما **مسؤولية لجان الانتقاء وعملها في فرز ملفات الترشيح فلا يمكن لأحد الاستدلال عليها في اللوائح!**

أما "**الانتقاء الثاني**" فقد تلا الاختبارات الكتابية و"**عَوّضَ**" بدلك مرحلة "**التصحيح**" المعمول بها في كل ثقافات الأرض. وقد شمل "**الانتقاء الثاني**"، وهو بالمناسبة صيغة مغربية جديدة بديلة عن "**تصحيح أوراق الامتحانات**"، في غالبيته "**صغار السن**" من المترشحين! لقد كان الأمر "**إقصاء**" Elimination بكل المعايير ولم يكن "**انتقاء**" Sélection لنخبة ممن سيعهد إليهم خلال التكوين وبعده بمهام خطيرة المسؤولية.

إذا كان الهاجس المحرك لإعادة فتح مركز تكوين المفتشين هو ضغط تعويض المفتشين المرشحين للتقاعد **بمفتشين جدد** ب "**أعمار صغيرة**" يصلحون للعمل **لمدة 30 عاما قادمة** وبنفس راتب المدرس في القسم بدل شرط "**الأهلية للمنصب**، فما جدوى امتحان مهني لاختيار "**أطر عليا**" ستسهر على رعاية النهوض بالتعليم أو إصلاحه؟

ثم إدا كانت **الامتحانات المهنية الخاصة بالترقية** يتصدر لائحة "**التنجيحات**" فيها "**النقايبية**" و"**الحزايبية**" ضمن مسلسل "**التكريم**" المعروف؛ و**امتحانات تغيير الإطار**، بما فيها **امتحان ولوج مسلك تكوين المفتشين التربوين** يتصدر لائحتها "**صغار السن**" من الموظفين... **فمتى يحن دور الامتحانات الحقيقية التي ستفرز الكفاءات الحقيقية للإقلاع الحقيقي بالتعليم الحقيقي؟!...**

"الغموض" كعائق ولعنة و"الغموض" كاختيار وتكتيك:

"**الغموض**" الذي لازم مجريات امتحان ولوج مسلك المفتشين التربويين للتعليم الابتدائي، تماما كما يلازم مجريات باقي الامتحانات المهنية في مغرب "**التناوب والتوافق والت...**"، لا يمكنه أن يكون إلا أحد اثنين:

*** فإما أن يكون "الغموض" عائقا مفروضا ولعنة خارجية؛**

*** وإما أن يكون "الغموض" اختيارا إراديا وتكتيكا واعيا.**

ولكن مادامت السيدة مديرة مركز التفتيش في لقائها الصحفي السابق الإشارة إليه تؤكد:

"كنا ننتظر منذ أكثر من سنة أن يفتح المركز بشكل عادي على أكثر تقدير في أكتوبر المنصرم، علما أن أغلب الإجراءات الإدارية من قرارات ونصوص قانونية تنظم المباراة ونظام الدراسة والتقويم، أعدت مباشرة بعد مصادقة المجلس الوزاري على المرسوم في 20 أكتوبر 2008 (...) نعم ستظهر هذه العمليات كأنها كانت سريعة وربما فيها نوع من الارتجال، ولكن في الحقيقة كانت محضرة من قبل، حتى التواريخ أطرناها وتم تعديلها في إطار التنظيم، حيث التزمنا من خلالها فتح المركز".

وما دام كل شيء تحت السيطرة، يبقى"**الغموض**" الذي هيمن على أجواء إعلان فتح مركز تكوين المفتشين وساد أجواء الامتحانات الكتابية والشفوية "**غموضا**" **اختياريا وتكتيكيا واعيا لتحقيق أهداف مسطرة!**

"الغموض" وأساليب التدبير الفرجوية لأول امتحان ولوج مركز المفتشين 2009 في عهد "التناوب والتوافق والت...":

إذا كانت البنود التسعة الواردة في المذكرة الوزارية رقم 9 لم تتحقق ولم يتحقق منها شيء: لا **الانتقاء القبلي** مادام جميع المترشحين بدون استثناء قد تم استدعاؤهم؛ ولا **سلم المتباري** بعدما أضيف سلم ثان هو السلم 11؛ ولا **ترتيب المواد الممتحن** فيها داخل قاعات الامتحان بعدما عُجّلَ بمادة "**حول قضايا التربية والتكوين**" التي كانت مقررة يوم الجمعة 27 فبراير 2009 على الساعة (9.00) وفُرضت على الأساتذة المترشحين في كل مراكز الامتحان بالرباط يوم الخميس 26 فبراير 2009 على الساعة (15.00) زوالا تحت مبرر "**الخطأ**" بينما أجلت مادة "**بيداغوجية التخصص**" لليوم الموالي (**حدث دلك دون سابق إشعار وفي عموم مراكز الامتحانات بالعاصمة لدلك اليوم وبنفس الطريقة**

والتقديم؛ كما لم تحترم تواريخ إعلان نتائج الامتحان ولا تصحيح أوراق الامتحانات ولا احترام لإرادة المتبارين سيرا وراء التقليد الجديد في تنظيم الامتحانات المهنية "**عهد التناوب والتوافق والت...**".

تكتيك "الغموض" كان الهدف منه هو تدمير تركيز المترشحين وإرهاقه والتأثير على معنوياتهم لتقبل النتائج كيفما كانت:

* استدعاء المترشحين السبعة آلاف **دون استثناء ودون إجراء انتقاء أولي** كما هو محدد في المذكرة الوزارية.
* تسطير مواعيد بعينها واعتماد أخرى مغايرة (لم ينطلق التكوين بالمركز ابتداء من يوم 12 مارس 2009 كما حُدّد دلك في المذكرة بل ترك المجال للشائعات التي تنمو وتترعرع لحد الساعة بإمكانية فتح المركز في السنة الدراسية المقبلة مع شهر شتنبر2009!)..
* **تقديم مواد للامتحان وتأخير أخرى** ضدا على برنامج الامتحان.
* إجراء أطوار امتحان في العاصمة الإدارية في وقت يسيطر فيه على كل الفنادق مؤتمرون منضوون تحت يافطة احد الأحزاب السياسية المستعدة لانتخابات يونيو 2009 ، فارضين على الأساتذة المترشحين لاجتياز الامتحان السفر إلى مدن أخرى للبحث عن فنادق...
* اعتماد الامتحان في **آخر الشهر** وعدم قدرة الكثيرين على تحمل مصاريف الإقامة والتنقل قبل دخول الراتب الشهري إلى حسابهم البنكي.
* إجبارية حضور جميع المتبارين إلى العاصمة من جميع مدن الوطن الشاسع الأطراف...

فلسفة إعلان نتائج الامتحانات المهنية في عصر "التناوب والتوافق والت...":

عوض إظهار نتائج المباريات كما هو مقرر يوم الأربعاء 4 مارس 2009 ، تم التشويش على الموعد بإعلان نتائج 13 مباراة مهنية "**مغايرة**" جرت في 24 دجنبر من السنة الماضية، 2009، وهي خاصة بالمتصرفين والمتصرفين المساعدين وأعوان التنفيذ الممتازين والأعوان العموميين من الصنف الثاني وأعوان الخدمة الممتازون والمحللين والمحللين المنظمين والإعلاميين المختصين والمحررين والمحررين الممتازين والكُتاب والكُتاب الممتازين والتقنيين من الدرجة الأولى.

وهدا "**التشويش**"، **إذا ما وُضع في سياقه الإداري** فإنه يصبح **تقليدا إداريا مغربيا خالصا** يشتغل **عادة** في أوقات الحرج: تأخير إعلان نتائج مباراة أو تغيير عنوان مركز إجراء مباراة أو غيرها من الاختيارات الإدارية **اللاقانونية** التي قد تورط الإدارة **قانونيا**...

ولعل أقرب مثل على ذلك هو تاريخ إعلان مباراة السلم 10 والسلم 11 في صيف السنة الماضية 2008. فقد تم إعلان النتائج **يوما واحدا** بعد نشر الجرائد المغربية الوازنة لبيانات الاحتجاج على نتائج الانتقاء القبلي للأساتذة المترشحين لتدريس أبناء الجالية المغربية بأوروبا الغربية لموسم 2008. فقد نشر البيان يوم 27 يوليوز 2008. **ونظرا لعدم مهادنته ولكون الجريدة التي نشرته جريدة حكومية والأمين العام لحزبها هو الوزير الأول،** فقد لجأت وزارة التربية والتكوين التي تعمل تحت إمرته إلى إعلان نتائج مباراة ولوج السلمين 10 و11 لأساتذة التعليم الابتدائي التي جرت قبل ثمانية أشهر من دلك التاريخ، في دجنبر 2008. وهدا إن دل على شيء فإنما يدل على أن **إعلان نتائج المباريات لا يخضع للانضباط للمواعيد أو لقانون من القوانين أو لاحترام تطلعات لفئات من الموظفين** تقدم نفسها ك"**صانعة لأجيال الغد**"، وإنما تخضع لمنطق "**الهروب إلى الأمام**" و"**للتشويش على المآزق الإدارية المحتملة**" و"**شراء فرح المكلومين**" من المنتظرين... لأن الموظفين اعتادوا على كون نتائج مباريات ولوج السلمين 10 و11 تُعْلَنُ دائما قبل حوالي أربعة أو ستة أسابيع من إجراء المباراة الموالية من السنة الموالية أي أن **النتائج تظل مُحتَفظٌ بها في دهاليز الوزارة لمدة تناهز السنة الواحدة** درْءَ لكل أشكال المباغتة والاحتجاج وكشف المستور...

خطة استعجالية للنهوض بقطاع التعليم المغربي عبر إسناد المسؤولية لصغار السن من الموظفين:

مباشرة بعد سنة 1996، عاد التعليم المغربي لاختيار "**صغار السن**" من حملة الشهادات "**المتوسطة**" في زمن بطالة حملة الشهادات الجامعية العليا وتشغيلهم كأساتذة للتعليم الابتدائي **ليس لحاجة التعليم المغربي إلى أساتذة صغار السن** (للعب والقفز مع الأطفال في الساحة أو الجري معهم في حصة التربية البدنية) **ولا لحسابات اقتصادية** (حاجة ميزانية الدولة إلى موظفين قادرين على العمل لأطول مدة ممكنة قبل الوصول إلى سن التقاعد)... وإنما لحسابات أخرى وهي في جميع الأحوال حسابات "**غير مُسطرة**" و"**غير مُعْلنة**".

وإذا كان التعليم المغربي قد عرف منذ سنة 1996 ردّةً تجسدت في نزوعه نحو تشغيل "**صغار السن**" من الموظفين، فإن مركز تكوين المفتشين الذي فتح أبوابه أخيرا وبعد إغلاق دام حوالي عقدين من الزمن ركز من جانبه أيضا على "**صغار السن**" من المترشحين بينما الخلفية المتحكمة في فتح المركز هي "**الخطة الاستعجالية لإصلاح التعليم**" والإعلانات الرسمية ل"**فشل ميثاق التربية والتكوين**" وتصنيف **التعليم المغربي في أسفل الترتيب الدولي** الذي أصدره **تقرير البنك الدولي للتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** لسنة 2007.

المستوى العلمي لدى الموظف في قطاع التربية والتكوين: تدقيقات في زمن الخلط

يمكن التمييز بين مستويين من مستويات التحصيل العلمي لدى الموظف في قطاع التربية والتكوين بين نوعين من "**التحصيل العلمي**": التحصيل العلمي لدى الموظف الذي تَكَوّنَ "**فعليا**" داخل مؤسسة للتكوين (**جامعة**...) وتفرغ للدراسة والبحث وعاين مستجدات الساحة الجامعية عن كثب؛ وبين "**التحصيل العلمي**" للموظف الذي تَكَوّنَ خارج أي مؤسسة للتكوين وتلقى تكوينه عن طريق "**فوطوكوبي**" المحاضرات والدروس من يد الطلبة الذين حضروها ولذلك يبقى هذا **الموظف-المتعلم** غائبا عن ساحة الجامعة إلى غاية يوم الامتحان. وهذا الصنف الثاني هو الجيل الجديد من "**الموظفين-المتعلمين**" الذين **استفادوا من إغلاق الباب في وجه الخريجين الجامعيين** وسعوا للترقي مهنيا وماليا باقتلاع الشهادات الجامعية عن طريق **التكوين عن بعد** ووضعها على مكاتب الإدارة التي يشتغلون بها في انتظار الترقي المالي والإداري.

"الدراسة عن بعد" و"الدراسة عن قرب":

"**الدراسة عن بعد**" هي شكل من أشكال "**التحصيل العلمي الهاوي**". إنها تكتمل وتنضج على طريقة "**أطفال الأنابيب**" بعيدا عن البيئة الطبيعية لشروط نضجها. لذلك، كانت "**الدراسة عن بعد**" هي الاختيار الأخير لمن يقاوم للتثقف والتكوين لأن هذا الشكل من "**التحصيل العلمي**" لا يمكنه استيعاب أكثر من "**منطوق الدرس**".

بينما تبقى "**الدراسة في فضاء الدرس والتكوين**" هي الواجهة الواضحة والطبيعية ل "**التحصيل العلمي الاحترافي**" الذي يلتقي فيه الدرس داخل المدرج بالدرس في الساحة الجامعية بالدرس في المكتبة الجامعية بالدرس في المقصف بالدرس في... لدلك، كان هدا الشكل من "**التحصيل العلمي**" يتجاوز في استيعابه "**منطوق الدرس**" إلى "**محيط الدرس ومجاله**" وهدا ما يغيب في "**التحصيل العلمي الهاوي**" الملازم ل"**الدراسة عن بعد**" المُميزة ل"**الموظفين-المتعلمين**".

ولعل في الاحتكاك الحاصل بين اختيارات وزارة التعليم وتطلعات الجامعات ما يفسر الأمر: **فالوزارة الوصية** "**تسمح**" للموظفين باستكمال دراستهم في الجامعة بينما **إدارات الجامعات** "**ترفض**" استقبال الموظفين الراغبين في ولوج وحدات **الماستر** لعدم انضباطهم للحصص إلا من شفعت له تدخلات سياسية أو غيرها.

الموظف حامل شهادة "التكوين عن بعد" و الموظف حامل شهادة " التكوين في فضاء الدرس":

الموظف حامل شهادة "التكوين في فضاء الدرس" هو "**الطالب الخالص**" الذي حصَّل على الدروس في حينها وواكب الأحداث العلمية عن كثب ورابض بالحرم الجامعي وتفرغ للعلم وللتحصيل العلمي ولم يسمح لأي عمل آخر أن يقاسمه إياه.

أما **الموظف حامل شهادة "التكوين عن بعد"** فهو الموظف الذي حصَّل على الدروس بعيدا عن "**فضاء الدرس**" مكتفيا بجمع المراجع والمطبوعات وفوتوكوبي الدروس ممن حضرها من الطلاب مع الحرص على ضرورة الحضور أيام الامتحانات الكتابية والشفوية لتحقيق الغاية الأسمى، "**حصد الشواهد**" في أفق "**مُرَاكَمَة الترقيات**".

إن هَوَسَ "**حصد الشواهد**" يستحوذ بشكل خاص على طلاب "**التكوين عن بعد**" لكونهم في غالبيتهم "**موظفين**". ولأنهم كذلك، فالشغل لا يهمهم مادام هاجسهم الأول هو "**الترقية**" الإدارية والمالية داخل أو خارج المؤسسة التي يعملون بها و"**الشهادة**"، **بغض النظر عن الشعبة أو الجودة أو الاهتمام**، تفي بهذا الغرض. ولدلك، كان طلاب "**التكوين عن بعد**" أكثر الفئات الطلابية "**براغماتية**".

أما طلاب "**التكوين في فضاء الدرس**" الرابضون بالحرم الجامعي والحي الجامعي والمكتبة الجامعية والمقصف الجامعي والرفقة الجامعية ف"**التكوين**" بنوعيه، **العلمي والنضالي**، يبقى هاجسهم الأكبر الذي يحتوي داخله باقي "**الهواجس الصغيرة**". ولذلك، كان طلاب "**التكوين في فضاء الدرس**" أكثر الفئات الطلابية "**دوغماتية**" مقارنة مع "**البراغماتيين**" من طلاب "**التكوين عن بعد**".

تعامل الإدارة مع حملة شهادات "التكوين عن بعد" وحملة شهادات "التكوين في فضاء الدرس":

تعامل الإدارة مع موظفيها من حملة شهادات **"التكوين عن بعد"** وغيرهم من حملة شهادات **"التكوين في فضاء الدرس"** لم يكن ليخلو من تمييز يشي بالكثير من الأسرار. فبينما كان حاملو شهادات **"التكوين في فضاء الدرس"** من خريجي الجامعة الوافدين على قطاع التعليم **"من الخارج"** يتعرضون **للتماطل في تسوية وضعيتهم وللتلاعب بمصائرهم ماليا وإداريا،** كان نظراؤهم من حاملة شهادات **"التكوين عن بعد"** من موظفي قطاع التعليم الذين سُمِحَ لهم باستكمال دراستهم الجامعية فانتزعوا بهده الطريقة في التحصيل العلمي الشواهد قد **"ترقوا"** إداريا وماليا **دون مماطلة أو تسويف أو حيف أو أي شكل من أشكال الظلم الذي يطال الفئة الثانية من حملة الشهادات،** طلاب **"التكوين في فضاء الدرس".**

وهذا ما يطرح الأسئلة المشروعة التالية:

لماذا تفضل الوزارة في الترقية وتسوية الوضعيات فئة **الموظفين حاملي شهادة "التكوين عن بعد"** على **الموظفين حاملي شهادة " التكوين في فضاء الدرس"؟**

لماذا تفضل الوزارة في الترقية وتسوية الوضعيات فئة **الموظفين الذين نضجوا داخل القطاع** على **الموظفين الدين قدموا إلى القطاع من الجامعة تحديدا؟...**

إن ما حدث سابقا مع **"المعلمين المجازين"** 1986-2001 قد يتكرر لاحقا مع الجيل الجديد من حملة شهادات **"الماستر"** و **"الدكتوراه"** وغيرها من الوافدين على قطاع التعليم على خلفية فلسفة **"العود الأبدي"** **/Eternal Return Le Retour Eternel.**

عن خطر تحويل قطاع التربية والتكوين إلى مجرد "دار حضانة" كبيرة وممتدة في الزمن:

لقد تقوى قطاع التعليم حاليا وتحصن **بالهواة من حملة الشواهد الجامعية** مستفيدا من دعم الوزارة **"للدراسة عن بُعْد"** المميزة **"للتحصيل العلمي الهاوي"** عاشق **"الشهادات"** والحالم ب **"الترقيات"،** ومستفيدا أيضا من وقف التشغيل بالقطاع الذي قد يعني **محاربة الوافدين الجدد على القطاع "من الخارج"** الحالمين بالتغيير والمقتنعين بالكفاءات ...

تستسلم فلسفة تدبير قطاع التعليم في المغرب رويدا رويدا لإغراء الحاجة إلى **"موظف بلا مواقف"** يختلف عن **"المثقف"** وربما يعاديه. إن سير الأمور بالطريقة الحالية ستؤدي لا محالة إلى تحويل قطاع التربية والتكوين في الختام إلى مجرد **"دار حضانة"** كبيرة وممتدة في الزمن لتشمل، في آن واحد وجنبا على جنب، الرُّضّع والصبيان والمراهقين والشباب والكهول في روض الأطفال والمدرسة الابتدائية والإعدادية والثانوية والجامعة حيث يحصر قطاع التربية والتكوين مهمته في تخريج **"المُتَمَدْرِسينَ"...**

ثقافة موازنة الشهادات الجديدة: تسوية دار الحضانة بالتعليم العالي

في منتصف الثمانينيات، سخر وزير التعليم المغربي آنذاك من مطلب النقابات **بمساواة المعلم بالطبيب** في جلسة من جلسات الحوار بين الوزارة والمركزيات النقابية. وتطلب الأمر عشرين عاما كي تفتر سخرية الوزير ويتحقق المطلب ويتساوى المعلم والطبيب. ولكن على أي أساس؟

فلا الشهادات مهمة في هده المعادلة ولا التكوين ولا الكفاءات ولا أي شيء...

فالأستاذ الحاصل على **شهادة الباكالوريا+0 سنة** من التحصيل العلمي يعادل الطبيب الحاصل على **شهادة الباكالوريا+13 سنة** من التحصيل العلمي المتخصص كما هو حال أطباء الأمراض العقلية...

وقد تجاور قرار تسوية المعلم بالطبيب مع حدثين هامين يوضحان السياق العام الذي وصلت إليه فلسفة تدبير القطاع:

* **الحدث الأول** هو حدث تصنيف التعليم المغربي في أسفل الترتيب الدولي؛

* **والحدث الثاني** هو حدث الإعلان الرسمي الذي اختزل عمر الدولة المغربية 1200 سنة **"فقط"** وتطلب من **"الموظفين"** العاملين بقطاع التعليم بالمغرب **"الاحتفال بالمناسبة التاريخية"** وتحسيس التلاميذ بهده الذكرى العظيمة على خلفية أن تأسيس مدينة كمدينة **فاس** قبل 1200 سنة يعادل تاريخ دولة قائمة **منذ آلاف السنين** تناوبت على حكمها عشرات السلالات وتداول شعبها عبر الزمن عدة أديان وعدة لغات...

مراكز التفتيش والمجازين:

في سنة 1996، أغلقت مراكز التكوين في وجه المعلمين **"المجازين"** نهائيا. ولقد صدر تقرير وطني بالمناسبة يبرر الإغلاق ويؤكد أن إنهاء تجربة تجنيد المعلمين **"المجازين"** في قطاع التعليم لم يحقق الأهداف المسطرة لأن **"المعلم**

المجاز كثير الشكوى ويشعر بغبن لعدم ملاءمة منصبه لتكوينه العلمي الجامعي". لقد كان التقرير واضحا في تعليله أو تبريره لقرار "**إغلاق**" مراكز تكوين المعلمين في وجه المجازين.

وفي نفس السنة، أي 1996، تم إغلاق مركز تكوين المفتشين لكن دون تعليل أو صدور تقرير يبرر قرار الإغلاق كما حدث مع مراكز تكوين المعلمين "**المجازين**". ولأن الطبيعة تخشى الفراغ، فيمكن البحث عن أسباب إغلاق مراكز تكوين المفتشين سنة 1996 من خلال استحضار مجموعة من "**المعطيات غير الرسمية وغير المعلنة**" وأهمها أنه في سنة الإغلاق هده، 1996، أكمل الفوج الأول من المعلمين المجازين 10 سنوات من الخدمة الفعلية في قطاع التعليم العمومي وهو ما يخول لهده الفئة من المعلمين حق دخول مراكز تكوين المفتشين خاصة وان سلالمهم الإدارية، السلم 10 آنذاك، داعم قوي وشافع متين لترقيتهم لما فيه مصلحة التعليم وتحسين الجودة والرقي بالتأطير من خلال الاستفادة من تخصصاتهم الجامعية...

لكن الأيام أثبتت أن استدراج الطلبة الجامعيين في حقبة الثمانينيات 1986-1996 إلى قطاع التعليم الابتدائي الذي عرف آنئذ بالتعليم الأساسي لم يكن الهدف منه هو إرادة الاستفادة من تكوينهم الجامعي أو إرادة تطوير التعليم وإنما كان الهدف الصريح والواضح والجلي لغير العميان من الناس هو "**هاجس الخوف من اندساسهم في قطاعات أخرى غير التعليم قطاع المعارضة وخطاب المعارضة آنذاك**". لذلك، تم وضعهم في "**قمقم**" وإغلاقه عليهم من خلال إغلاق مراكز تكوين المعلمين **عليهم** وإغلاق مركز تكوين المفتشين **دونهم**.

<u>فترة الثمانينيات والتأسيس لثقافة الموظف حامل الشواهد العليا "الوديع":</u>

شهدت فترة **الثمانينيات** من القرن الماضي مرحلة التأسيس لثقافة رسمية جديدة من خلال سياستين: سياسة "**هات الجمهور!**" و سياسة "**أبعد المحتجين!**"

ففي الملاعب، تجلت لعموم العيون سياسة "**هات الجمهور طوعا أو كرها!**" فقد كانت الحافلات تُقْتَادُ لشحن جمهور مُكْرَه ونقله إلى ملاعب كرة القدم لتشجيع فريق لا يعرفه كما حدث في المباراة النهائية لكاس إفريقيا في الرباط سنة 1988 بعد مقاطعة المشجعين المغاربة للملاعب عقب هزيمة المنتخب الوطني المغربي أمام المنتخب الكاموروني.

أما سياسة "**أبعد المحتجين إلى الفيافي!**"، فالتجسيد الحي لها هي العملية التي استمرت **عشر سنوات**، 1986-1996، والتي تم عبرها استدراج حملة الشهادات الجامعية "**المُجازين**" إلى قطاع التعليم الابتدائي تحت إغراء إدماجهم في السلم الإداري الموازي لشهاداتهم بينما كان الهدف الحقيقي هو نفيهم إلى مجاهل الأرياف المغربية مباشرة بعد التوقيع على عقد العمل والتكوين "**الصوري**" في مراكز تكوين المعلمين والمعلمات...

فعلى مدى 15 خمسة عشر سنة، من سنة 1986 إلى حدود سنة 2001، ظل التماطل في تسوية الوضعية الإدارية "**للموظفين الوافدين الجدد على القطاع**" من "**حملة شهادة الإجازة**" شاهداً على **ورطتين إداريتين** هامتين: **الورطة الأولى**، هي ورطة إقحام **فئات "جديدة" من الموظفين** على الميدان **حاملين لشهادات جامعية ومشبعين بخطاب المعارضة السياسية** آنذاك على **الفئات "الأصلية"** في القطاع من أساتذة حاملين لشهادات المرحلة الثانوية ومتحكمين في التشكيلات والقرارات النقابية للقطاع وهو ما أدى إلى "**تَنَاحُرٌ صَامِتٌ**" بين أساتذة القطاع لم يجرؤ أحد **حتى هده الساعة** الكتابة عنه.

أما **الورطة الإدارية الثانية**، فهي ورطة وجودية عاشها الوافدون الجدد على القطاع التعليمي الذين أدركوا، بعد فوات الأوان، أنهم اقتيدوا لهذا القطاع فقط "**للترويض**" و"**التدجين**" و"**الاحتواء**" و"**غسل الدماغ**"...

خاتمة:

مع سنة 1998، سنة "**التناوب والتوافق والت...**"، دخل النشيد الوطني لأول مرة إلى المدرسة المغربية العمومية وبشكل إجباري **وكأن المغرب نال استقلاله للتو**. ولا زلت أتذكر وجه الشبه الذي أضحكني حينها. فقد ذكرني القرار الوزاري بإلزامية النشيد الوطني داخل المدرسة المغربية بالمعلم الذي كان، حين يريد عقاب تلاميذه بالعصا عقابا جماعيا، يطلب من تلاميذ الصفوف القريبة من الباب والنوافذ المطلة على الشارع أداء الأناشيد الصاخبة بأصوات مرفوعة لتغطية صراخ زملائهم المتألمين في الصفوف الخلفية وتلك البعيدة عن النوافذ. وربما تجلت نقاط التقاطع بين تجربة معلم الأقسام الابتدائية الدنيا وتجربة حكومة "**التناوب والتوافق والت...**" في استثمار الأناشيد للتغطية عن الخلل في التدبير الجديد للقطاع حيث حلّ **مغرب القبلية محل مغرب الكفاءة وترسّبَ التعليم العمومي أسفل السلم الدولي...**

والتدبير الجديد لقطاع التعليم، **تحت صخب النشيد الوطني**، يشتغل بدافع إغراءات شتى ينسبها الكثيرون إلى زمن وَلّى: **إغراء الردة نحو الحزب الوحيد** و**إغراء التزوير** و**إغراء التعالي عن القانون...**

ويتجلى **إغراء الردة نحو الحزب الوحيد** في المعجم الجديد الذي **يخلط** بين **التنافس** عبر الامتحانات المهنية وبين **التعيين والانتداب والانتقاء والكاستينغ** بهدف"**ترقية الناس ديالهم**". ولعل الفرق بين **"الحزب الوحيد" في الماضي و"الحزب الوحيد" في الحاضر** هو أن وزير الداخلية الأسبق في العهد السابق تحت راية "**الحزب الوحيد بألوانه المتعددة**"، كان يحدد الأفق ويتحكم في القطاعات ويتعامل ديمقراطيا مع "**المظلومين**". أما في زمن "**التناوب والتوافق والت...**"، "**فالحزب الوحيد الجديد**" يحاول جاهدا **استبدال مفهوم الوطن بمفهوم الحزب وتعويض أهل الخبرة بأهل الثقة واستلهام تجارب تسلطية فشلت وتهدمت في الشرق العربي لإعادة غرسها في المغرب بعد أزيد من نصف قرن على استقلاله...**

أما **إغراء ثقافة التزوير والحنين إلى ماضي فعاليتها** فيتجسد في إرادة هيمنة الصوت الواحد. فمن التحكم في إرادة المواطنين عبر تزوير الانتخابات وتقديم نخب زائفة **في العهد القديم** إلى تزوير كل الأشكال ذات الطبيعة التنافسية على كل المستويات بأسماء متعددة في زمن "**التناوب والتوافق والت...**" والتي تمارسها الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات المدنية باسم "**الإنزال**" وتمارسها الإدارة باسم "**الانتقاء**" دون الجرأة على تحديد المعايير وهو ما يجعل من "**الانتقاء**" في الخطاب الرسمي الجديد مجرد "**إقصاء**" عَار من كل التبريرات.

وأما الإغراء الثالث فيستمد قوته من تنامي مخالب **اللا قانون.** فإذا كان **القانون** المتعارف عليه عالميا يفترض انضباط الجميع لما تعاقد عليه الجميع، فإن **اللا قانون** هو **استغلال انضباط الجميع للقانون** لفعل ما يمكن فعله **بأشكال غير قانونية**. وعليه، يمكن معاينة **إغراء التعالي عن القانون** بالإحالة على قراءة كتاب "**تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب**".

حرر بتاريخ: الخميس **23** أبريل **2009**


ملاحق

اعتداء

■ تعرض الكاتب المغربي محمد سعيد الريحاني الى اعتداء في عرض أهم شوارع مدينة القصر الكبير - مولاي علي بوغالب - من طرف عصابة كانت مدججة بالسلاح الأبيض، وسلبته ما كان بحوزته.

إن مثل هذه الاعتداءات تطرح انشغالا حقيقيا بقضايا الأمن بالمدينة، وغيرها من المدن والقرى النائية، حيث تتفرخ الجريمة بسبب حالات العود، وانتشار الخمور والمخدرات من شيرا، وكيف و «قرقوبي» وتفشي الطبقية، وعدم تفعيل شعار إدماج السجناء في المجتمع، إضافة إلى غياب المجتمع المدني للقيام بدوره، اللهم في بعض الحالات النادرة، فضلا عن غياب التواصل، وانعدام ثقافة الصلح والثقافة القانونية، وعدم سن قوانين للتقاضي بسوء نية ومنح شواهد المجاملة بالجملة.



العدد 181 . 26/20 أكتوبر 2004

عن الامتحان المهني لولوج السلم 11 الخاص بأساتذة التعليم الابتدائي

امتحانات بطعم الانتخابات

أعلنت وزارة التربية الوطنية أخيرا عن نتائج الامتحان المهني لولوج الدرجة الأولى (السلم 11) الخاص بأساتذة التعليم الابتدائي والذي أجري "قبل سنة". وإذا كان ولوج السلم 11 مطلبا طالما تطلعت إليه الشغيلة التعليمية منذ سنين، فقد كانت نتائج هذا الامتحان المهني الأول من نوعه في تاريخ المغرب إفراغا لمضمون المطلب من محتواه وإجهاضا لتطلعات الأطر التعليمية المؤمنة بأن كل ترقية لا يمكن أن تمر إلا عبر بوابة الكفاءة وتساوي الفرص والتنافس الحر الشريف في المباراة...

يوضح التشريع المغربي الخاص بالإدارة والتسيير التربوي أشكال تدبيره لترقي الموظفين، فيميز بين ثلاثة أشكال من الترقيات:

أ ـ الترقية بالأقدمية: وتخص الموظفين الذين قضوا عشر سنوات في السلم مع 15 سنة في الوظيفة.

ب ـ الترقية بالشواهد: وتخص الموظفين الذين تابعوا أو لازالوا يتابعون دراساتهم الجامعية ويعمقون معارفهم بتخصصات قد تفيد في إغناء القطاع الذي ينتمون إليه، قطاع التربية والتكوين.

ج ـ الترقية بالامتحان المهني: وتخص الموظفين الذين استوفوا ست سنوات من العمل في السلم ويتطلعون إلى اختصار المسافة لولوج السلم 11 عبر القراءة المتجددة ومواكبة المستجدات في عالم التربية وطرق التدريس...

الامتحان المهزلة

تبعا للتصنيف القانوني لأشكال الترقيات، يصعب على من عاين سير الامتحان المهني لولوج الدرجة الأولى (السلم 11) من إطار أساتذة التعليم الابتدائي الذي أجري لأول مرة في تاريخ المغرب يوم 18 دجنبر 2003 وتأخرت نتائجه كذلك لأطول مدة في تاريخ المغرب.(عشرة أشهر تخللتها تارة إشاعات بحل المباراة، وتارة أخرى بعدم وصول المتبارين إلى المعدل الضروري للنجاح...)، يصعب على أي متبار الاعتراف بأن "مهزلة" 18 دجنبر كانت مباراة لفئة من الموظفين تنتج أجيال الغد.

فقد كان الغش قانونا خلخل التوازن بين المتبارين وهدم تكافؤ الفرص بينهم. فقد ذهب البعض إلى مراكز الامتحان بمقالات صدرت في أعداد قديمة لجرائد يومية مغربية شاءت الأقدار الإلهية والعناية الربانية أن تكون تلك المقالات هي موضوع الامتحان!!!

لكن الأخطر من كل هذه الموبقات هو أن يعلم بعض المتبارين بنجاحهم في هذه المباراة ثمانية أشهر قبل إعلانها للعموم في شتنبر 2004!!.. فأمام هذا، لا شيء سيمنع المرشحين من الاعتقاد بأن هناك أيضا من كان ناجحا في المباراة حتى قبل إجرائها في دجنبر من العام الماضي!!!

قراءة في نتائج الامتحان

إن التحليل المتاني للائحة الناجحين، من خلال نموذج نيابة إقليم العرائش، يفصح عن نجاح ثلاث كتل من المتبارين على طريقة كوطا الانتخابات في الأيام الخوالي:

أ ـ الكتلة الأولى: كتلة الإداريين، مديري المدارس والمجموعات المدرسية في العالم القروي.

ب ـ الكتلة الثانية: كتلة أساتذة التعليم الابتدائي الذين استوفوا شروط الترقي بالأقدمية (10 سنوات في السلم 10) وهم يستحقون الترقية دونما حاجة للمباراة...

ج ـ الكتلة الثالثة: كتلة "المناضلين النقابيين"

تحديد الكتل الناجحة في الامتحان يدفعنا إلى طرح السؤال الخطير التالي: "أين المباراة، إذن؟"

إن المباراة أو التباري على منصب أو حصة من المناصب في قطاع أصبح يعرف بقطاع التربية والتكوين، يتطلب أولا التوفر على الحد الأدنى من الشروط: أولها، الكفاءة. فأين الكفاءة في مباراة 18 دجنبر 2003؟ ولماذا كان الغش يحتمي بمظلة تمتد على مدى حجرات في مراكز الامتحان الثلاثة كما تشهد على ذلك بوضوح وجلاء أرقام طاولات الناجحين المتتابعة الواحدة تلو الأخرى، بينما الحجرات التي لم تقبل الغش كسبيل للنجاح بقيت خارج حصص الكوطا..

لقد كان الغش في مباراة دجنبر وظيفيا مرتين:

الأولى، لما ساعد في "خلط الأوراق" وإقصاء الكفاءة والتباري الشريف وردم تساوي الفرص في النجاح. أما الوظيفة الثانية فتكمن في تسهيل توزيع الحصص خارج أية عراقيل وفرض الأمر الواقع على المندهشين من النتائج...

ولقد كانت هناك عوامل أخرى مساعدة: كتقديم أوراق الامتحانات "مكشوفة" للتصحيح وهو ما لا يحدث حتى في امتحانات القسم السادس ابتدائي؟!

أين المباراة، إذن؟

ومن هم الناجحون؟

نجاح بطعم مختلف

1 ـ الكتلة الأولى: كتلة الإداريين من مديري المدارس والمجموعات المدرسية وهي فئة من رجال التربية والتكوين تستحق كل التكريم والترقي لقيامها بمهام شاقة في ظروف مهنية صعبة. لكن، لماذا يتم إقصاء هؤلاء المديرين من مباراة أخرى غير مباراة دجنبر لأساتذة التعليم الابتدائي؟ لماذا لا يستفيدون من مباراة ولوج السلك العالي في التدبير الإداري للمدرسة الوطنية للإدارة حيث يتأطر المدير ويتخرج بسلم 11 من بابه الواسع؟ لماذا يتم إقحام المديرين في مباراة خاصة بمن يزاولون مهامهم بالقسم؟ أية علاقة يمكن للإداري الحفاظ عليها مع مواد تفرض عليه في الامتحان المهني كمادة المنهجية مثلا والتي تغيرت وتتغير جذريا كل سنة؟ هل هي رغبة في تجاوز الاختلالات الموجودة في أغلب المدارس بين مدير بسلم أدنى من سلم أساتذة يعملون تحت رئاسته للمؤسسة؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل المباراة قنطرة سهلة لعبور المديرين؟!

2 ـ الكتلة الثانية: كتلة أساتذة التعليم الابتدائي المتوفرين على أقدمية عامة، وهم في غنى عن المباراة أصلا، لأن المباراة ستحرمهم من مكاسب هي حقوقهم في الصميم ومع ذلك سمحوا لأنفسهم بدخول حلبة التباري وسمح لهم بذلك وزج بهم في لائحة الناجحين في إطار تخفيف الضغط على الترقية بالأقدمية التي تجري في الجهة الأخرى من طابور قدماء المنتظرين..

3 ـ الكتلة الثالثة: كتلة "المناضلين النقابيين" الذين دشنوا مرحلة جديدة مثيرة للانتباه. فعشية يوم الإعلان عن النتائج، لاحظ المعنيون بالشأن التربوي حركة غير عادية. فبعض النقابيين يتجولون في الشرع بلائحة الناجحين تحمل علامة X عند اسم كل منخرط في نقابتهم، والمقرات النقابية تغلي بالفرح... كأن المغرب استعاد سيادته على سبتة ومليلية!! بينما كان الحزن والحسرة مهيمنا على مقر ومناضلي النقابة الخامسة التي لم يظفر مناضلوها سوى بـ "صوتين" ناجحين!

الواقع، أن العمل النقابي بدأ يعطي أولى مؤشرات إعادة إنتاج مزالق العمل السياسي: فإذا كانت الانتخابات مركزية بالنسبة للسياسيين فإن الامتحانات المهنية أصبحت مركزية بالنسبة للنقابيين، و"الكوطا" مأوى الجميع: سياسيين ونقابيين..

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن هناك بعض الأسماء المحسوبة على "النضال النقابي" وردت أسماؤهم ضمن "المنعم عليهم بالنجاح" في شهر فبراير 2004، أي ثمانية أشهر قبل إعلان النتائج النهائية "لعموم المتبارين"، وهذا يطرح أسئلة خطيرة على مستقبل العمل النقابي والتسيير الإداري معا:

أ ـ هل بلغ الوهن بالجسد النقابي إلى هذا الحد الذي يجعل من النقابية شعارا أجوف وقناة جديدة لقيم الوصولية والانتهازية؟

ب ـ هل استقطاب الجماهير للعمل النقابي استنفذ قواه فلم يبق سوى هذا الباب العامي السخيف المتمثل في "الإغراء" بالتنقيل في الحركة الانتقالية أو التنجيح في الامتحانات المهنية؟

ج ـ هل نحن مقبلون على "فكر بعثي" جديد ينظم النجاح في المباريات المهنية بناء على مبدأ "هذا ديالنا وهذا ارمه للبحر"؟

د ـ هل انتقلت المطالب النقابية من الأسفل إلى الأعلى:من "نُقِّل لي هذا في الحركة الانتقالية" إلى نجح لي هذا في الامتحان المهني"؟

هـ ـ لماذا يكافأ النقابي؟ أليس العمل النقابي عملا تطوعيا يخدم قضايا الشغيلة ويدافع عنها؟

و ـ أين النقابية مما يحدث؟

ز ـ دام تصحيح أوراق الامتحان عشرة أشهر وهو رقم قياسي يستحق عن جدارة إدراجه ضمن كتاب غينيس للأرقام القياسية. أين كانت النقابات طيلة هذه المدة؟ أليست مدافعا عن قضايا الشغيلة التعليمية؟ ألا يعنيها الأمر؟ أم أنها كانت شريكا في دراسة ملفات المتبارين وفرز الناجحين على طريقة الانتخابات في الأيام الخوالي؟

كـ ـ لماذا يعلن عن نتائج السنة الماضية شهرا واحدا فقط قبل الامتحان المهني التالي؟ هل هو خوف من رد فعل الجماهير؟ هل هو إحساس بالذنب؟

ل ـ هل مباراة نونبر المقبل ستخصص للدفعة الثانية من الكتلات الثلاث (إداريون ونقابيون وأقدمون)؟

على سبيل الختم

الأسئلة كثيرة ومكامن الخلل أكثر، لكن الخبر اليقين هو أن هذه الفئة من الموظفين (أساتذة التعليم الابتدائي) الذين يعتبرهم البعض فئران تجارب فقط أيام الاضرابات "النقابية" والاستعدادات للانتخابات، قد أضحت اليوم فئران تجارب صالحة لكل ما عدا ذلك من التجارب.

■ **محمد سعيد الريحاني**

البعد الذي يظل مغيبا في قضية المرأة

كلنا تتبع النقاش الحاد والساخن الذي شهدته الساحة المغربية حول موضوع المرأة، وخاصة بعد صدور ما سمي بـ "خطة إدماج المرأة في التنمية". وقد احتدم الصراع في هذا النقاش بين توجهين عبرت عنهما عمليا كل من مسيرتي الدار البيضاء والرباط.

وقد كان التوجه الذي مثلته مسيرة الرباط يعتبر أن البعد القانوني هو السبيل الأسلم لتناول قضية المرأة، حيث إنه لتثبيت دورها في المجتمع والنهوض بها على جميع المستويات لابد من المدخل القانوني فهو قاطرة الإصلاح والمحرك الأساسي لأي تغيير. ففي نظر هذا التوجه، فإن مدونة الأحوال الشخصية قديما، والتي تمثل الشق القانوني، كانت تشكل العائق الأكبر في تطور مسيرة المرأة المغربية، فقد كانت تعيش في ظلها أنواعا شتى من التهميش والإقصاء والتكبيل.

غير أن السؤال الذي يجب طرحه هو: إلى أي حد يمكن للجانب القانوني وحده أن يساهم في تكوين صورة ونظرة إيجابية عن المرأة؟ ذلك أنه رغم صدور مدونة الأسرة وما أتت به من مكاسب جديدة لفائدة الأسرة عموما وللمرأة خصوصا، فإنني لازلت الاحظ أن صورة المرأة في مخيلة الرجل المغربي لم تتغير بعد. فالمسألة إذن لا تقتصر عى تغيير قانون بقانون ـ رغم أهميتها ـ بل إنها أكبر من ذلك. إنها مسألة تغيير عقليات ونفسيات مريضة ومتخلفة تجاه المرأة، والتي لا تنظر إليها إلا كجسم يجب التلذذ به أو كخادم يجب استغلاله.

فالرجل المغربي لازال ينظر إلى المرأة كجسم فقط، في تغييب تام وكامل للروح الخلاقة والمبدعة. ويرجع ذلك ـ في رأيي ـ إلى سببين رئيسيين:

الأول: يتمثل في التربية التي تلقاها في تنشئته المبنية أساسا على العادات والتقاليد والأعراف البالية، والبعيدة يقينا كل البعد عن تعاليم الإسلام الراقية والحضارية، لأنه يجب التفريق بين مبادىء الإسلام وتعاليمه السامية والمدنية وبين التقاليد والعادات والأعراف الموروثة. فالأول وحي منزل والثاني بشري.

والثاني: يتجسد في وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، وخاصة المرئية منها بحيث لا تظهر المرأة دائما إلا في صورة جسد عار يغري الناظرين بالتلذذ، فترسخت هذه الصورة في ذهنية ونفسية الناشئة. فشب عليها الأطفال واستحسنها الكبار لأنها أصبحت جزءا من تكوينهم النفسي والذهني ولا يرضون عن مثلها بديلا. والنتيجة أننا نكرس ـ شئنا أم أبينا ـ النظرة التشييئية عن المرأة ونعيد إنتاج العقلية التقليدية المتخلفة بوسائل حديثة وتكنولوجيا متقدمة.

وإن الطريق الأسلم والمدخل الحقيقي ـ في رأيي ـ للتعامل مع موضوع المرأة يكمن أولا في البعد التربوي. هذا البعد المغيب من شأن القوم واهتمامهم.

والمقصود بالبعد التربوي ـ وبكل بساطة ـ أمران إثنان:

الأول: تربية الأبناء منذ صغرهم على احترام الأنثى، فالتنشئة الحقيقية تبدأ من الصغر. وأن يتثقفوا ثقافة عصرية وحديثة وعلمية مبنية أساسا على العدل والإنصاف بين الجنسين. وهذا الدور الخطير منوط بالأسرة والمدرسة والمسجد... وغيرها من دور التنشئة الاجتماعية.

والثاني: تغيير الصورة النمطية عن المرأة في وسائل الإعلام، وخاصة المرئية منها، بحيث لا يجب عليها إظهار الجانب الجسدي الأنثوي الإغرائي من المرأة. فالمرأة إنسان مكرم. وبالمقابل يجب التركيز على إبراز الجانب العقلي والإبداعي من المرأة. فالمرأة كائن مبدع.

■ **المهدي العسري**

كلميم

...ر والتغيير الذي عجزت عن إدراكه النقابات "الثلاثون"

...ب الأرضي، تعني "المباراة" التباري الشريف بوسائل شريفة. ولكن "المباراة" في بعض المناطق من هذا العالم تعني "فرصة للصيد في المياه العكرة".

ولسوء حظ المغرب أنه، بعد سنة 1998، سنة "التناوب"، بدأ يقترب من هذه الدائرة.

2/3

الخامسة إلى ضواحي وكالة اللائحة في حزبهم. فقد حاولوا قراءة المقال بمنظار انتخابات 2007... كاتب البيان المضاد لبيان أكتوبر 2004 يذكر بشكل طريف بالنكتة المغربية الشائعة عن التلميذ الذي لا يجيد التعبير كتابيا إلا عن موضوع "النملة" حتى إذا ما كان موضوع مادة الاختبار هو "الفيل" ناور وراوغ لتحوير الموضوع من الحديث عن "الفيل" إلى الحديث عن "النملة". فقد كان كاتب البيان المضاد يمسك بنسخة بيان أكتوبر 2004 وعينه تبحث عن طرق الوصول إلى "ماضي العمل النقابي في المغرب" أي الموضوع المستهلك: موضوع "النملة"....

ولعل ما أفزع الخائفين من هذه البيانات ليس هذا التأسيس المحتمل لتقليد جديد قوامه الخروج للرأي العام، وليس خوف البعض الآخر من انتشال الغنيمة من أحشائهم فهم يعرفون أن "القانون" لا مجال فيه للعب، ولا هو بالخوف من إغلاق الباب في وجه طابور المنتظرين من باقي ال"نقايبية" فهم يعلمون أن من يجيد الانتظار يقطف الثمار أسرع ممن يبذل جهدا ويتمسك بالقوانين والتشريعات والأعراف والقيم... إن ما يخيف الجميع هو كون هذه المقالات هي "وثائق للتاريخ": أسمى المحاكم وأكثرها قسوة ومصداقية.

ولا القصاص...

وإذا ما اعتمدنا على ادعاءاتهم، فإن ما يحدث لا يفرح...

فقد كوفئ الأقدمون في نيابة إقليم العرائش في مباراة 2003 لعدم دعمهم لمقاطعة المباراة فنالوا حصص النيابات الأخرى التي قاطعتها رافعين سقف حصتهم المحدد في 7 في المائة إلى 21 في المائة. لكن لكل زمن إذا ما تم نقصان، فتداعيات المباراة استغلت للعقاب أيضا كما استغلت من

في جميع الحالات لا تمت بأي صلة لا إلى جوهر الميثاق الوطني للتربية والتكوين ولا لروح التباري الشريف ولا لاحترام كرامة رجل التعليم الذي يحضر لهذه المباراة لشهور ويحج إلى مراكز الامتحان قادما من مسافات بعيدة ويبني على نجاحه في المباراة نجاحات أخرى في الحياة... لكل هذه الأسباب، أعلن مقاطعتي إلى الأبد لهذا النوع من المباريات التي ليس لها من التباري غير الاسم.

جواب لائحة النتائج الوطنية في المباراة المهنية الثالثة على بيان أكتوبر 2005

الناجحون في المباراة المهنية لولوج الدرجة الأولى (السلم11) الخاص بأساتذة التعليم الابتدائي لسنة 2005 بنيابة إقليم العرائش 128 مقابل 7 في السنة السابقة. وقد عرضت أسماء الناجحين بشكل عادي وتمت العودة إلى ذكر أسماء النيابات التي ينتمي إليها المرشحون وأرقام الامتحانات. كما أن النتائج لم "تتأخر أكثر من شهرين" كما فعلت المرة الأولى والثانية ...

الأدوار الجديدة للنقابة في المغرب

لقد كانت بيانات أكتوبر السنوية وراء التغيير الذي تجاوز ويتجاوز آفاق وحسابات النقابات الثلاثين الحاصلين على الترخيص الرسمي بالعمل العلني في المغرب. بل إن بيانات أكتوبر السنوية كشفت بما لا مجال للشك فيه أن العمل "النقابي"

"النقايبية" المتجولون في الساحات والشوارع والمقاهي في ترويجها تارة باسم "ارتفاع معدل الحياة عند المغاربة" وتارة باسم نكتة "علمية" أخرى...

×التهدئة: إشاعات سعيدة، وتفاؤل دوري (مغادرة طوعية، العمل بالمهجر...)

×الهجوم على الرأي الآخر وتكذيب الآراء الحرة ومطاردة الأصوات الشريفة وتهديدها بالاعتداء المادي والرمزي.

×تشييئ الشغيلة: ففي محنة زلزال الحسيمة، بادرت الشغيلة التعليمية للتضامن ماديا وبشكل طوعي مع إخوانها المنكوبين في الحسيمة لكن أيام بعد هذا التضامن هرولت المركزيات النقابية الخمس لدفع عربون تقربها من السلطة المركزية بالتضحية بالشغيلة وفرض اقتطاع اضافي مباشرة من الراتب الشهري للشغيلة بما في ذلك الشغيلة التعليمية في مدينة الحسيمة المنكوبة... فإذا كانت 5% من الشغيلة التعليمية منخرطة في العمل النقابي، فباسم من تتحاور هذه المركزيات مع الحكومة؟ ومن خول لهذه النقابات الحق بالحوار مع الحكومة باسم 95% من الأغلبية الصامتة؟ ما المغزى وراء كل هذا "التمثيل" أو هذه "التمثيلية"؟

إنه لأمر غريب يستحق أكثر من وقفة: أن يصبح تصحيح الامتحانات المهنية لرجال التربية والتكوين مطلبا جماهيريا وأن تغدو محاربة الغش في قاعات المباريات المهنية لصانعي أجيال الغد... ولكن الأمر الأغرب هو التواطؤ الفاضح لمنظمات نقابية يفترض أن تكون المبادرة لفتح تحقيق في القضية فإذا بها منتجة لجان "مدججة" بعقليات العمل "المافيوي" لتهديد الجهة الموقعة لبيانات أكتوبر مؤسسة بذلك، علانية، موتها الأخلاقي وانبعاثها في عالم الفعل المافيوي رفقة المنظمات الموازية من مافيات الدعارة ومافيات المخدرات ومافيات التهريب ومافيات "التهجير السري"....

بيانات أكتوبر والتغيير الذي عجزت عن إدراكه النقابات "الثلاثون"

في قواميس الكوكب الأرضي، تعني "المباراة" التباري الشريف بوسائل شريفة. ولكن "المباراة" في بعض المناطق من هذا العالم تعني "فرصة للصيد في المياه العكرة".

ولسوء حظ المغرب أنه، بعد سنة 1998، سنة "التناوب"، بدأ يقترب من هذه الدائرة.

3/3

إن من يقدم نفسه "فرعا نقابيا" للدفاع عن حقوق الشغيلة وهو في الآن نفسه يحتقر الشغيلة التي ينتمي إليها بهذا الشكل هو بكل تأكيد يستلهم الوضع التعليمي والنقابي العام في البلاد ويعرف "المعطيات الثلاث الأخطر" في قطاع تعليم العشرين سنة الماضية والتي تعرف بمحطاتها العشرية:

× سنة 1986: سنة بداية تدهور مستوى تلاميذ وطلاب التعليم العمومي في المغرب الذي كانت شهاداته تقارن بشهادات أعتى الجامعات في العالم الغربي.

× سنة 1996: سنة بداية تدهور مستوى مدرسي التعليم الابتدائي العمومي في المغرب بعد قرار التخلي عن توظيف حملة الشواهد الجامعية (الإجازة/ليسانس) والعودة لتوظيف حملة الشهادات الثانوية (الباكالوريا) في وقت ارتفعت فيه بطالة خريجي الجامعات إلى ما يفوق المائة ألف. كما أن سنة 1996 كانت سنة بداية تدهور المؤسسة النقابية التي وقعها "رمزيا" حضور وزير الداخلية المغربي الأسبق ذو السوابق المعروفة لأشغال مؤتمر أحد أكبر المنظمات النقابية في المغرب وأكثرها تأثيرا في الشأن النقابي المغربي حتى تلك السنة.

والأمل، كل الأمل، أن تكون سنة 2006 بداية "العشرية الثالثة" الخاصة بالتصحيح العام وهذه البيانات هي مساهمة في هذا الاتجاه الوطني الحقيقي الصادق. إن هذه البيانات هي تقليد جديد من تقاليد النقد الذاتي في الوسط التربوي والنقابي بالمغرب.

الفصل المقال في ما بين "النقابي" و"النقايبي" من اتصال:

يميز المغاربة بين المناضل الشريف والانتهازي الطفيلي. وعليه، يسمون المناضل الشريف "نقابيا" تمييزا له عن الانتهازي الطفيلي المندس أو المدسوس في العمل النقابي والذي ينعتونه بنعت قدحي مختلف: "نقايبي". ونعت "نقايبي" مشتق من الفعل المغربي الدارج "نقب" أي "عاش على الفتات".

لقد بدأ الفصيل "النقايبي" خلال كل تاريخ الحركة العمالية في المغرب مقصيا لكنه انتهى مهيمنا بفعل تحالفات معروفة حول من خلالها كل الإرث النضالي إلى مجرد بوق وأيدي للتصفيق للمشاريع والقرارات...

كما استفاد الفصيل "النقايبي" المهيمن من ضعف الوعي النقابي لدى الشغيلة المغربية وضعف الانخراط فأضاف لكل تلك الأزمات أزمة إضافية تغنيه وتعزز موقعه: "غياب الديموقراطية الداخلية" فكان للمناضلين المخالفين له في الرأي والانتماء "الإقصاء" وكان له هو "الخلود في المكتب". وربما كان من الأجدى إضافة "عجب ثامن" إلى عجائب الدنيا السبع التي من الممكن أن تحفز السياح الأجانب على زيارة المغرب وهو احتكار "المتقاعدين" لمناصب الكتابة العامة أو الأمانة العامة للمنظمات النقابية إلى الأبد...

إذا كانت الرياضيات هي أم العلوم، وإذا كان الجميع يدين للعلوم وللتفكير العلمي، فلا بد أن الرياضيات سبيلنا لمعرفة أمور شؤوننا بسبل علمية يرتاح لها الجميع.

الرياضيات في أشكالها البسيطة تثبت أن "ثلاثين نقابة مغربية" على مدى الخمسين سنة من استقلال المغرب لم تحقق سوى مكسبين اثنين ضدا على كل أشكال المنطق الرياضي:

30 نقابة 50_ سنة = مكسبين لأساتذة التعليم الابتدائي (مكسب التحاق الزوج بالزوجة+ مكسب الارتقاء للسلم 11)...

فعلى افتراض أن هذا "التشظي التنظيمي الهائل" تحركه إرادة لتحقيق مطالب الشغيلة وحرص على الولاء لمصالح الطبقة العاملة(!)، يتوقع "بالضرورة وعلى أقل تقدير" تحقيق مطلب واحد سنويا لكل



نقابة وهذا ما يجعل المعادلة الرياضية تستقيم على هذا النحو:

30 نقابة 50_ سنة = 15000 مكسبا إداريا واجتماعيا على مدى الخمسين سنة الموالية لاستقلال المغرب. وهذا العدد، لو كان قد تحقق، لكان بإمكانه أن يجعل من حياة الشغيلة في المغرب، موظفين ومستخدم وعمال، لا تقل في رخائها وازدهارها عن حياة جدنا الملك يوبا الثاني...

وما دام لا شيء مما سبق حاصل، فما المبرر إذن لكل هذا التشظي النقابي؟ وما الجدوى من كل هذه البلقنة؟...

في خطاب لزعيم نقابي سنة 1996 في أوج العمل النقابي، ورد أن 5% فقط من الشغيلة التعليمية المغربية منخرطة في العمل النقابي وهذه النسبة المجهرية من المنخرطين (أو مقتني البطائق لكن حتما ليست بنسبة المناضلين) يدينون بالولاء لثلاثين مركزية نقابية (=30 مركزية نقابية). وكل مركزية نقابية من هذه الثلاثين مركزية نقابية تدين بالولاء لأربعة وأربعين حزبا سياسيا (="أم الأربعة والأربعين"). وكل حزب من هذه "الأربعة والأربعين حزبا سياسيا مغربيا" يضع نصب عينيه "الدورة الاولمبية" أو "الدورة الانتخابية" ويضبط ساعته على "الموعد الكبير" الذي لا علاقة له لا "بالنقابي" ولا "بالنقايبي"... ولذلك يعرف المشهد النقابي كل خمس سنوات، وهو بالمناسبة المقصود ب"الموعد الكبير"، تشققات وانشقاقات وتفريخ كتاكيت نقابية جديدة في سعي "فطري" للحضور في الموعد المحدد على مأدبة "المحاصصة".

ثلاثون نقابة (=30 نقابة) تنشق عن بعضها البعض ولا زالت تنشق إلى ما لا نهاية له، وجميعها يحمل، إما من باب السخرية أو من باب الإيمان بالفعل، شعار "الوحدة النقابية"!...

الأرقام الواردة في هذا السياق تحيل على الرياضيات، والرياضيات إذا لم تكن قادرة على إفادتنا في فهم المشهد النقابي المغربي العام، فما جدوى تدريس الرياضيات من أساسها؟...

وإذا كانت الرياضيات عاجزة عن تعليل امتيازات النقايبية:

× الأسبقية في التفرغ: وهي الأسبقية التي لا تعطى لا للكتاب ولا الباحثين ولا الفنانين...

× الأسبقية في التقاعد: التقاعد النسبي والمغادرة الطوعية...

×الأسبقية في "التنجيح" في المباريات المهنية للارتقاء للسلالم العليا...

×الأسبقية في الترقية بالأقدمية...

×الأسبقية في الانتقال والتنقل والتنقيل في الحركات الانتقالية والإدارية...

من أجل ماذا كل هذه الامتيازات السخية للفصيل "النقايبي"؟

ما هي الوظيفة التي يؤديها "النقايبية" مقابل كل ذلك؟...

إن المتتبع لما يجري في الغرب نقابيا يقف عند درجة المصداقية التي يتمتع بها العمل النقابي هناك و يعرف أصل الداء الذي حل بالجسد النقابي المغربي. ففي دول اسكانديناقيا، مثلا، السويد خصوصا، يتم فرض اقتطاع جبري على كل الموظفين يصل حد 1% من الراتب الشهري يمر "مباشرة" لحساب النقابة الوحيدة للشغيلة التعليمية التي تبقى مسؤولة ديموقراطيا أمام قواعدها: "نقابة العمال" وليس نقابة الحزب السياسي والموعد الانتخابي!... وفي كل دول المعمور، يتم فرض أثمنة لكل النضالات النقابيةكاقتطاع يوم عمل لكل إضراب ... وكل ذلك رفعا لدعم الدولة للنقابات الذي يترتب عنه بشكل آلي شراء ذمم المناضلين والتلاعب بمصائر الشغيلة.

خاتمة:

إن ما لم يحدث في بداية استقلال المغرب (خروج الحركة الوطنية المغربية خاوية الوفاض) يحدث اليوم بعد خمسين عاما من الاستقلال مع "أحفاد الأعضاء السابقين لأحزاب الحركة الوطنية". وفي قطاع التربية والتكوين ومبارياتها المهنية خير تجل لذلك.

■ محمد سعيد الريحاني

الانتهازي- العدد :10 -الخميس 6 -12 دجنبر 2007



الحرية الحقيقية تحتمل إبداء كل رأي
ونشر أي فكر وترويج كل مذهب

قاسم أمين

ملف التعليم وملفات هيأة الإنصاف

(تتمة)

(...) إن ترقية موظفي قطاع التعليم لوحدهم إلى السلم الحادي عشر في زمن فلسفة «الإنصاف والمصالحة» لها أكثر من دلالة ما دامت لم تشمل باقي القطاعات الخدماتية والإنتاجية العمومية حتى يمكن الحديث عن تنمية أو إقلاع تنموي. إن فتح باب الترقية إلى السلم الحادي عشر في وجه المعلمين يبقى شكلا من أشكال التعويض «المالي» للموظفين في هدا القطاع في العهد القديم الذي يسميه الضحايا الأخرون ب»سنوات الرصاص».
لكن الانحراف الذي حدث في إعادة الاعتبار هده للمعلمين المغاربة هو قسم هدا التعويض إلى قسمين: تعويض يشمل عموم المعلمين المترقين بالأقدمية وهي عملية تخضع لبطء لا مثيل له، وتعويض «خاص» بالفئات «الخاصة» من أشباه النقابيين زبناء الأحزاب السياسية المشاركة في الحكومة «المنجحين» في مباريات مهنية لا علاقة لها بالتباري ولا بالمهنية إلا الاسم.
إدا كان الأمر يتعلق ب»تكريم» المعلم لدفع عربة التنمية على الأمام، فالأجدى أن «يكرم» جميع المعلمين بجميع سلالمهم دون استثناء ودفعة واحدة. وإذا كان الأمر يتعلق ب»إنصاف « المعلم «ومصالحته» مع الإدارة السياسية، فالأجدى أن «ينصف» جميع المعلمين بجميع درجاتهم دون استثناء ودفعة واحدة. أما أن يروج لشعارات «التكريم» و»الإنصاف»، ولا يكرم ولا ينصف إلا زبناء أحزاب الحكومات من المعلمين فهدا ما سيكون للتاريخ الرأي الفصل فيه...

- تجربة «الإنصاف والمصالحة» والحاجة إلى «ثقافة» إنصاف ومصالحة ممتدة في الزمن:

بين قدماء المحاربين وجيش التحرير(الجيل الأول من القوى السياسية في العهد الجديد الأول) وتجمع قدماء المعارضين اليسارين ضحايا سنوات الرصاص (الجيل الثاني من القوى السياسية في العهد الجديد الثاني)، ثمة أكثر من نقطة تشابه.
فمن مقاومة الاحتلال الاسباني الفرنسي إلى الحصول على الاستقلال، انبثقت هيأة مهمتها تعويض قدماء المقاومة وجيش التحرير ماليا وتوظيف ذويهم في الإدارات المغربية حتى نوي صفير إنذار تقرير صندوق النقد الدولى عام 1996. وعلى إيقاع شبيه في العهد الجديد الثاني، إنبثقت «هياة الإنصاف والمصالحة» ومهمتها التعويض المالي لقدماء المناضلين اليساريين وبعض الإسلاميين من معتقلين ومنفيين إبان الأربعين سنة الموالية لاستقلال المغرب.
ومن أهم التجليات الاخرى:

- التعويض المالي عن الفعل النضالي.
- إقامة جولات عبر ربوع الوطن لإحصاء الضحايا وتقديمهم للعامة من المواطنين ك»خيرة أبناء الوطن».
- العفو على الخونة في النسخة الأولى من العهد الجديد الأول يقابلها إلغاء أسماء الجلادين في النسخة الثانية من العهد الجديد الثاني...

هدا التقابل ما بين الجيل الأول من المقاومين المعوضين مع جلاء المعمر وبداية الاستقلال والعهد الجديد الأول وبين الجيل الثاني من المناضلين المعوضين بعد جلاء سنوات الرصاص وبداية العهد الجديد الثاني، يظهر أن إجراءات التعويض المالي والإداري تستند على استمالة القوى السياسية للمشاركة في الحكومة أو التسيير الإداري أكثر من استنادها على أي دافع أخلاقي أو حقوقي ولعل أهم تجل لدلك هو «الحصر الزمني»: فبينما حصرت أنشطة المقاومة وجيش التحرير ما بين 1912 و1955، تم حصر الضحايا في عهد هيأة الإنصاف والمصالحة ما بين 1961 و1999.
ولأن ثقافة التعويض المالي لضحايا الماضي بأسمائه وأشكاله المتعددة كانت السمة المهيمنة عند تكريم المقاومين المسلحين في المرة الأولى وعند تكريم المناضلين السياسيين في المرة الأخيرة، فإن المطلب يبقى دائما هو الحاجة إلى «ثقافة» بديلة، إلى «ثقافة» ممتدة في الزمن للإنصاف والمصالحة تضمن الحق في العيش الكريم والعمل الكريم والفرص المتكافئة وليس إلى «هيئات مرحلية» تتجدد كل أربعين عاما لتعويض قدماء الفاعلين من مقاومة مسلحة أو معارضة سياسية، «ماليا».

- ملف التعليم وملفات «الإنصاف والمصالحة»:

ليس المطلوب التعامل مع ملف التعليم كملف لتعويض المعلمين ضحايا سنوات الرصاص و»من خلالهم» تعويض الحزبين/النقابيين. إنما المطلوب هو إعطاء ملف التعليم حجمه الحقيقي كدعامة أساسية للتنمية الاجتماعية الشاملة والإقلاع الحضاري الحقيقي.
إن ترقية «النقابيية» (ممن يسمون في المغرب تجاوزا بالنقابيين) و»الحزابيية»(ممن يسمون في المغرب تجاوزا بالسياسيين) ماليا ومهنيا من «بيت مال المواطنين» بموجب مباريات مهنية مطعون في مصداقيتها مند انطلاقها أسبوعين قبل تأسيس هياة الانصاف والمصالحة، لهيَ وصمة عار في جبين العمل النقابي والسياسي والإداري.
كما أن تصحيح الخطأ بالخطأ من خلال تخريجة «المغادرة الطوعية» التي هدفت لتعويض الأطر الإدارية القديمة بأطر سياسية موالية للون الحاكم قد يلزم حركة التاريخ مدارها شاهدة بدلك على بداية تكون الجيل الجديد من الموظفين الأشباح الدين سَيَسمُونَ المرحلة القادمة بثقلهم المغناطيسي في انتظار تقرير قادم لصندوق نقد قادم ل»سكتة قلبية قادمة» بعد أربعين عاما قادمة.
لقد كان الهاجس الذي سكن «حكومات التناوب» هو هاجس «احتلال المواقع أولا» حسب الأهمية داخل الخريطة السياسية وحسب الموقع داخل الحزب فكان «الاستوزار» من نصيب «الأمين العام» للحزب ورئاسة المكاتب الإدارية في القطاعات الوزارية لأطر الحزب العليا عبر إخراج النخب القديمة في تلك الإدارات التي كانت تدين بالولاء للهيئات والرموز السياسية القديمة من خلال تخريجة «المغادرة الطوعية» (وهي شكل من أشكال التقاعد النسبي بإغراء مالي إضافي كبير جدا يستهدف بالدرجة الأولى «الأطر العليا»). فإذا كانت «حكومة التناوب» جاءت لتغيير الأسماء السياسية المتعاقبة على الحكم مند الستينيات من القرن الماضي، فإن «المغادرة الطوعية» جاءت لتجديد أسماء الأطر في المواقع العليا.
أما بالنسبة ل»صغار المناضلين» في الأحزاب المشاركة في حكومة التناوب والنقابات المتحالفة معها، فقد بدأت ترقيتهم ماديا من خلال «التنجيح» في مباريات مهنية سنوية. ولعل أبرز قطاع عكس أزمة «الصيد في الماء العكر» هذه هو قطاع التعليم. وقد كانت «الفضيحة» التي عرتها بيانات أكتوبر السنوية التي تناوبت على نشرها كبريات الجرائد اليومية «المستقلة» خلال سنوات الولاية الثانية لحكومة التناوب خير شاهد إثبات للتاريخ على هذا الاختيار الفريد في مكافاة المناضلين حسب مستوياتهم «العلمية» ومراتبهم «النضالية» وصناعة «نوافذ» تطل منها على مرافق تسيير الأمور وضمان مرور سالم للخطاب الجديد.
إذن لفهم دوافع الحرارة في الحناجر لدى البقية الباقية ممن لا زالوا يخرجون للشوارع في أسبوع الانتخابات دعما لشعارات حكومة التناوب يمكن حصرها في ثلاث: «الاستوزار» للكبار ، «المغادرة الطوعية» للمتوسطين، و»التنجيح» في المباراة المهنية السنوية للأقزام.

- تواريخ الإعلان عن نتائج «التنجيح» في المباراة:

لقد كانت تواريخ الإعلان عن النتائج وأشكال عرض النتائج والارتباك الواضح المصاحب لكل مباراة مثيرا للشك والريبة في القصد والوسيلة والخطاب والمخاطب. ففي لوائح الترقية بالأقدمية والترقية بالاختيار، ثمة ارتباك الواضح في ظهور الأقدمين على اللائحتين معا وفي نفس السنة، وهناك الحضور الهام والمتكرر للمترقين بالأقدمية «بعد ثمانية أشهر» من «تنجيحهم» في المباراة ، مما يكشف عن الكوطا الخفية المخصصة داخل المباراة للأقدمين كما تم تفصيل دلك في بيان أكتوبر السنوي الأول لسنة 2004.
لكن الارتباك الأكبر تظهره تواريخ أعلان نتائج ما يسمى تجاوزا ب «المباراة» المهنية. فقد جاء إعلان نتائج أول مباراة دجنبر 2003 في شهر شتنبر2004 ، قبل المباراة الموالية بأربعة أسابيع تحفظا من ردود الفعل التي قد تكون غاضبة من «شكل التنجيح» الذي تم اللجوء إليه «بدل تصحيح أوراق الامتحانات المهنية».
وجاء إعلان نتائج مباراة نونبر 2004 في شهر غشت من السنة الموالية 2005، في عز الصيف، لأن النتائج كانت «عقابية» وكان من الضروري تجنب الصدام مع «المعاقبين» بتمرير النتائج في أوقات الاستجمام والعطل السنوية للموظفين، احتذاء بالتجربة العريقة المكتسبة في تمرير الزيادة في الأسعار في التواريخ الآمنة كأيام الأعياد وفي شهر رمضان...
وجاء إعلان نتائج مباراة نونبر 2005 في شهر فبراير 2006، شهران بعد جمع أوراق الامتحان على خلفية أصداء بيانات أكتوبر السنوية المتخصصة في قراءة نتائج الامتحانات المهنية في ظل العبث الذي طالها بفعل عبث القوى السياسية الجديدة الصاعدة لمراكز القرار.
وجاء إعلان نتائج مباراة نونبر 2006 في شهر أكتوبر2007 «بعد انتخابات شتنبر التشريعية». ودلالات اختيار التوقيت واضحة: استقلالية النتائج عن أوراق الامتحان وارتباطها بالولاء السياسي وبأجندة اللون الحاكم...
إن غياب تاريخ محدد للإعلان عن نتائج المباراة والركوب على موجة الفعل والخوف من ردة الفعل المتولدة عن إعلان النتائج لدليل واضح على غياب الشفافية والمهنية والمصداقية.

- التلاعب بالمباريات المهنية وتحريك الظواهر/الأدوات المساعدة:

ظاهرة الغش مشجباظاهرة الغش لدى أوساط رجال التربية والتكوين تشكل امتدادا طبيعيا لشيوع ظاهرة الغش لدى التلاميذ والطلبة في المدارس والإعداديات والثانويات والجامعات ولكن أن يصبح الغش «سياسة ثابتة في تدبير المباريات والامتحانات» تستهين بالمتبارين وتتجاهل تصحيح أوراق الامتحانات وتتلاعب بنسب النجاح وأعداد الناجحين وتحتقر الكفاءات المتبارية... هدا هو الجديد.
ولقد سجل بيان أكتوبر السنوي الأول لسنة 2004 :
«تحديد الكتل الناجحة في الإمتحان يدفعنا لطرح السؤال الخطير التالي: «أين المباراة،إذن، داخل هذه الكوطا؟»
إن المباراة أو التباري على منصب أو حصص من المناصب في قطاع أصبح يعرف بقطاع التربية و التكوين، يتطلب أولا التوفر على الحد الأدنى من الشروط:أولاها،الكفاءة. فأين الكفاءة في مباراة 18 دجنبر 2003؟ ولماذا كان الغش يحتمي بمظلة تمتد على حجرات في مراكز الإمتحان الثلاث كما تشهد على ذلك بوضوح و جلاء أرقام طاولات الناجحين المتتابعة الواحدة تلو الأخرى، بينما الحجرات التى لم تقبل الغش كسبيل للنجاح بقيت خارج حصص الكوطا...
لقد كان الغش في مباراة دجنبر وظيفيا مرتين: الأولى، لمساعدته في «خلط الأوراق» وإقصاء الكفاءة و التباري الشريف و ردم تساوي الفرص



في النجاح. أما الوظيفة الثانية فتكمن في توزيع الحصص خارج أية عراقيل و»فرض الأمر الواقع» على المندهشين من النتائج المعلنة...
و لقد كانت هناك عوامل أخرى مساعدة: كتقديم أوراق الامتحانات «مكشوفة» للتصحيح وهو ما لا يحدث حتى في امتحانات القسم الابتدائي؟؟...
أين المباراة، إذن؟ «
لقد كانت ظاهرة الغش موجودة سابقا لكن بيانات أكتوبر السنوية بارتكازها على رؤية ثابتة جعلت الموضوع يأخذ بعدا خطيرا لارتباطه ب»اختيار رسمي» يحاول «مكافأة» الزبناء من ميزانية التربية والتكوين ومن المال العام.

- خاتمة:

حملة الشواهد المعطلون ينتظرون عشر سنوات وأحيانا خمسة عشر سنة وحين يُقتَرَحُونَ لولوج عمل يصنفون في أسفل السلالم الدنيا وقد نيفوا على سن الأربعين من العمر، بينما «النقابيية» (ممن يسمون في المغرب تجاوزا بالنقابيين) و»الحزابيية» (ممن يسمون في المغرب تجاوزا بالسياسيين) يتسلقون السلالم الإدارية بأشنع الوسائل وأقبح الطرق وأكثرها مهانة وحقارة، ضد تكافئ الفرص وضد إرادة زملائهم ومن بيت المال العام.
لقد صار التعليم العمومي سوقا للاغتناء السريع للطابعين والناشرين الدين عبثوا تحت شعار «التعددية» بمقررات مدرسية بلا تعددية ولا جهوية ولا ديموقراطية ولا أي شيء. كما صار التعليم العمومي سوقا لترقية «النقابيية» و»الحزابيية» و»تهريبهم» إداريا عبر «تنجيحهم» في «مباريات» تقدم للسذج من عوام الناس بأنها «مباريات مهنية» مفتوحة لعموم الشغيلة التي تتوفر فيها الشروط الإدارية المنصوص عليها!...
مبدئيا، لا يعقل وجود معارض لمبادئ «الحق في الحكم» و»تداول السلطة» و»تكريم المناضلين ضحايا التعذيب» و»إعادة الاعتبار لرجال التعليم حلفاء أحزاب معارضة الأمس»... ولكن لا يعقل وجود مؤيد وهو في كامل أهليته راض على زرع بدور الفساد في الجسد التعليمي، وزرع بدور الانتهازية في الجسد التربوي وإفراغ العمل النقابي من ماهيته ووظيفته... لا يعقل وجود مؤيد وهو في كامل قواه العقلية راض على الطريقة التي يتم بها نفخ الروح في «انقابيية» و»احزابيية» موتى بهدف إنتاج «أرستقراطية عمالية» منهم، بهدف إنتاج «أرستقراطية عمالية» من «كائنات قصبية» يُنفَخ فيها لِتسمِعَ أصوَاتَ غيرِهَا!

محمد سعيد الريحاني

بين العرب و الغرب نقطة..ويا لها من نقطة!

رافع رفاعة الطهطاوي



ملف التعليم وملفات هيأة الإنصاف

في سنة 2004، تأسست هيئة «الإنصاف والمصالحة» للنبش عن الحقيقة في ملفات انتهاكات حقوق الإنسان وإنصاف الضحايا من خلال جبر الضرر ورد الاعتبار لهم وذلك

يوم السابع من يناير وقبل أسبوعين من هذا التاريخ فقط، أي يوم 18 دجنبر 2003، تقرر فتح باب الترقية للسلم 11 لقطاع التعليم الحليف الأول والرئيسي مند 1963 لقوى المعارضة السياسية السابقة التي تقدِمُ من «الباب المباشر» مناضليها كضحايا سنوات الرصاص ومن «الباب غير المباشر» حلفاءها المعلمين كجديرين بالتكريم الذي يعني في عرف مجايلي الإنصاف والمصالحة «التعويض المالي».

وإذا كان تزامن انطلاق عمل «هيأة الانصاف والمصالحة» بفتح باب الترقية أمام الشغيلة التعليمية أمر لم ينتبه له الكثير من المحللين أو هو لم يرد له الانتباه، فإن تقليدا سنويا جديدا بدأ بموازاة مع هدين الحدثين: بيانات أكتوبر السنوية التي تدرجت حسب السنوات:

- من إحداث الصدمة، البيان الأول (10 أكتوبر 2004).
- إلى رصد ردود الفعل الصاخبة لقوى الصيد في المياه العكرة، البيان الثاني (18 أكتوبر 2005).
- إلى إدانة الانحراف النقابي في المغرب، البيان الثالث (بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2006).
- إلى النبش في الأهواء الإدارية في التعامل مع ملف التعليم، البيان الرابع (31 أكتوبر 2007).

- العشريات الست، محطات حاسمة في التاريخ المغربي الحديث:

يعرف المغرب منعطفات تاريخية كل عشر سنوات منذ فجر الاستقلال يمكن تسميتها ب»العشريات»:

ففي سنة 1956حصل المغرب على الاستقلال وبدأ الحلم بالغد والتبشير بالكرامة والرفاه.

وفي سنة 1966، أعلن عن بداية حالة الاستثناء التي عمرت عشر سنوات وتكون «النخب الإدارية» الجديدة من «الأحزاب الإدارية» الجديدة التي سيرت حكومات العهد الجديد الأول.

وفي سنة 1976، أعلن عن رفع حالة الاستثناء مع بداية صناعة طبقة بورجوازية جديدة.

وفي سنة 1986، ضمَ قطاع الثقافة لوزارة الداخلية وقسمَ الإعلام إلى إعلام فرانكفوني نخبوي خاص بميلاد القناة الثانية وآخر معرب عامي وعمومي في كل شيء بما في دلك البث. كما بدأ مسلسل «التعريب» بتقسيم التعليم إلى طور أدنى «معرب» وطور جامعي «مفرنس» مع استدراج طلبة الثمانينيات خريجي الجامعات للعمل بالتعليم الابتدائي في الأرياف والصحاري.

وفي سنة 1996، تقديم تقرير صندوق النقد الدولي للبرلمان مع خطاب «السكتة القلبية» والتداعيات الموازية (تصالح النقابة ووزارة الداخلية...)

وفي سنة 2006، «المغادرة الطوعية»، خروج النخب الإدارية القديمة تحت إغراء التعويضات المالية ودخول نخب «حكومات التناوب» لتؤازر اللون الحاكم.

- عشرية الثمانينيات والأزمة المتولدة عن اختلاف السرعات ما بين طلبة الثمانينيات المستعجلين للتغيير وسياسي الثمانينيات المحتاج لإبطاء الإيقاع لضمان مرور قراراته:

عرفت الثمانينيات بسياسات التقويم الهيكلي التي سلكها المغرب تحت إملاءات الصناديق الدولية. ولأن السياسي كان منهمكا في تطبيق سياسات التقويم، فقد كان في حاجة لإبطاء الإيقاع الاجتماعي وهو ما يتعارض مع السرعة في التغيير التي يؤمن بها الخريجون الجامعيون المعروفون بولائهم لأحزاب المعارضة السياسية بنوعيها التقليدية والراديكالية.

ونظرا لاختلاف السرعات ما بين الطالب المؤمن بالتغيير والسياسي المكبل بالشروط الاقتصادية، فقد تم نفي الخريجين الجامعيين إلى الأرياف للعمل في التعليم القروي والإقامة بالأرياف وأقاصي الخريطة في انتظار جلاء الأمور وانتهاء المشكل وانفراج الأزمة...

لقد كانت سنة 1986 سنة بداية التعريب التي «صادفت» بداية «استدراج» الطلبة الجامعيين المجازين (حاملي شهادة ليسانس) إلى التدريس بقطاع التعليم الابتدائي مقابل تعيينات إقليمية وضمانات بالإدماج في سلالم الأجور التي توافق تكوينهم الجامعي وشهاداتهم الجامعية.

وتأسيسا على دلك، ولج الفوج الأول من المعلمين المجازين (حاملي شهادة ليسانس)، السنة الدراسية 1987-1986، مراكز تكوين المعلمين والمعلمات دون مباراة تصفية وبتكوين صوري مدته أقل من سنة تلاها «تنجيح» جميع الطلبة-المعلمين في كل مراكز التكوين عبر كل ربوع المغرب بنسبة نجاح «لا تقل عن 100%» (مائة في المائة) أعقبتها تعيينات إقليمية مقبولة. وقد سلكت الإدارة ذات النهج مع الفوج الثاني 1988-1987 ومع الفوج الثالث 1989-1988. لكن ابتداء من السنة الدراسية 1990-1989 مع الفوج الرابع، بدأت «سياسة المنافي» في التعيينات واستمرت مع الفوج الخامس والسادس والسابع والثامن ليغلق الباب في وجه «الخريجين الجامعيين المنتمين لسنوات الثمانينات الساخنة في الساحات الطلابية» نهائيا سنة 1996.

- عشرية الثمانينيات وسبل «تَصْرِيف» الطلبة الجامعيين:

- السبيل الأول: الشعار الرقي بالتعليم، 1995-1986، بينما كانت التعيينات على أرض الواقع تشي بالنفي إلى مجاهل أرياف الوطن وصحاريه.

- السبيل الثاني:الشعار»الشباب والمستقبل»، بداية التسعينيات ، بينما عكس تركيز الطلاب الجامعيين للعمل في وزارة الداخلية دون سواها خلفية «الضبط» الذي يسكن الوزارة...

- السبيل الثالث: الشعار «الحق في جواز السفر»، 1989، وقد انطلق معه مسلسل صُك له اسم «الحريك».

- السبيل الرابع: «التعويض» حملة الشهادات المعطلين بعدة أشكال «اكريمات قروية»، «سلالم دنيا في وزارة الداخلية دائما»...

- المعلمون المجازون والخدعة الإدارية الكبرى:

خلال مرحلة الثمانينيات ، أغلقت في وجه الطلبة خريجي الجامعات كل أبواب القطاعات الإنتاجية والخدماتية العمومية وأبقي لهم بابا واحدا وحيدا مفتوحا كان على الدوام مواليا للمعارضة السياسية المغربية التي كانت تسيطر على قطاع التعليم بأسلاكه الأربعة وتهيمن على نقاباته المهنية والطلابية كما كانت تتحكم في الساحة الجامعية والخطاب الطلابي الجامعي.

وقد كان لهذا الباب المفتوح، «باب جُحر السيرك»، في وجه الطلبة خريجي الجامعات واجهتان: الواجهة الأولى هي الواجهة المعروضة للعموم وشعارها «التشغيل» أما الواجهة الثانية فهي سر الأسرار التي لا تعرف إلا بعد التعيين في أقاصي الأرياف والصحاري بلا عنوان ولا سكن ولا طرقات ولا ماء ولا كهرباء وأحيانا بلا قسم ولا حتى تلاميذ... لكن الأسوأ هو اشتغال المعلم المجاز في هده الظروف لمدة تصل حد «خمس سنوات» وهو خارج سلم تأجيره الأصلي، السلم العاشر الذي يعادل شهادته الجامعية.

هده الواجهة الثانية تبقى هي الواجهة الحقيقية التي تعري كل شعارات التشغيل البراقة التي رُوَجَ لها لاستدراج الطلبة خريجي الجامعات إلى سلك التعليم الابتدائي مقابل الإدماج في سلالم الأجور التي توافق تكوينهم الجامعي وشهاداتهم الجامعية.

لقد كانت الحقيقة هي «حصر» ولوج الطلبة الجامعيين من خريجي الثمانينيات إلى قطاع واحد وهو القطاع المعروف تاريخيا بولائه للمعارضةوالسياسية منذ 1963 ثم «تعيين» أو «تطييش» النخب الطلابية المتشبعة بثقافة الرفض والتمرد إلى «مجاهل المنافي في الأرياف والصحاري» المغربية وجعلهم يعيشون على «أمل « الإدماج بكل دلالاته الاجتماعية والإدارية، وتضييعهم فيما لا يقل عن أربع سنوات من العمل لا تحتسب لهم في سلمهم مع انتظار ثمان سنوات قبل التوصل بالمستحقات المالية... وهو ما لا يحدث أبدا مع الفئات الأخرى من المعلمين الدين لم يلجوا باب الجامعة وصخبها ورفضها (!). فالمعلم الذي ولج باب مهنة التعليم بشهادة الباكالوريا الثانوية أو دونها في ما قبل ثم حصل لاحقا على شهادة الإجازة وهو في سلك التعليم يتم إدماجه في السلم الموازي لشهادته الجامعية مند تاريخ تقديمه لشهادته الجامعية ويرقى دون شطط ويعوض ماليا دون نقصان.

هده المقابلة البسيطة بين المعلم المجاز «القادم من الساحة الجامعية» والمعلم المجاز والتمييز الإداري في التعامل مع ملفيهما هي ما يعزز القناعة بأن إدراج الطلبة الجامعين خريجي الثمانينيات إلى العمل في قطاع التعليم الابتدائي لم يكن الهدف منه الرفع من مستوى التعليم ولا أيجاد شغل يوازي شهاداتهم بقدر ما كان الهدف هو تغيير نمط تفكيرهم وخفض مستواهم الثقافي وتدريبهم على الانتظارية... فالمتحكم الأول كان هو المقرَر السياسي والحسابات السياسية مع الخصومَ السياسيين التي راح ضحيتها طلبة العلم من خريجي الجامعات المغربية.

كما شهدت السنوات الممتدة ما بين 2000-1997 على أكبر ارتباك عرفه التسيير الإداري لقطاع التعليم. فقد تخرج معلمون حملة الشهادات الثانوية الجديدة (الباكالوريا) «مباشرة» في السلم التاسع بينما زملاؤهم من حملة الشهادات الثانوية القديمة (الباكالوريا) لا زالوا رغم أقدمية عشرين عاما في المنصب في السلم الثامن وهو نفس السلم الذي يرقد فيه أيضا المعلمون من حملة الشهادات الجامعية (الإجازة/ليسانس) الذين قضوا خمس سنوات على الأقل في المنصب وما يماثلها من السنين في الجامعة، ومع دلك فقد صُيَروا أضحوكة في المؤسسات التي يشتغلون فيهَا مع «الخريجين الجدد»، حملة الشهادات الثانوية والمرتبين في سلالم أعلى. مما جعل المعلمين المجازين خلال 2000-1997 يبدون تافهين وغير مهمين وضعاف التكوين كما تقدمهم أرقام الاستدلال وتصنيف السلالم...

محمد سعيد الريحاني

(التتمة في العدد القادم)

هل انتهى الفعل النقابي؟ هل صار للنقابة حضور واحد و يتيم في مناسبة الفاتح من ماي من كل سنة، أو في جلسات الحوار الاجتماعي الموسمية؟ وهل ما زال الحديث ممكنا عن فعل نقابي قوي ونوعي يحرك المياه الآسنة ويساهم في صناعة القرار أو على الأقل يعمل على التأثير فيه و توجيهه؟ هذه أسئلة حملناها إلى ثلة من الباحثين والمنشغلين بالمسألة النقابية، فكانت إجاباتهم مفتوحة على نتيجة مركزية تتلخص في بؤس العمل النقابي وتراجع مساحات التأطير والتأثير، وارتفاع لثقافة الإجماع بدل ثقافة الاختلاف.

بؤس العمل النقابي برأي آل القلم

أزمة مركبة في الهوية والخطاب والممارسة

يقول الباحث يحيى اليحياوي في هذا الصدد أن "العمل النقابي بالمغرب يعيش أولا وقبل أي شيء آخر حالة من أزمة الهوية. فإذا كان مبدأ العمل النقابي معترفا به وقائما بأرض الواقع، فإن واقع الحال ينذر بأنه لم يستطع، منذ البداية كما في زمن العولمة، تحديد هويته بالقياس إلى المستوى الاقتصادي أو السياسي" و يمضي اليحياوي موضحا الأزمة بالقول بأن هذا العمل "يعاني من عسر المشروعية التي تمس



اليحياوي

الجهاز أكثر ما تمس الممارسة، إذ عندما تنشق نقابة عن نقابة أو فيدرالية عن نقابة أو فيدرالية عن فيدرالية وما إلى ذلك فإن النقابي يتيه وتختلط عليه الأمور ويحتار المرء في تحديد من له المشروعية والشرعية، ومن له الحق في الحديث باسم هذا الفصيل أو ذاك." و يضيف اليحياوي قائلا في تصريح خص به الشروق أن الفعل النقابي "يعاني أيضا من أزمة مصداقية ، ذلك أنه عندما لا تستطيع نقابة ما أن تعيد منخرط مطرود من عمله أو استرجاع يوم أجرة مقتطع جراء الإضراب أو تحول دون تقديم عضو فيها إلى مجلس تأديبي...إذا لم تستطع ذلك فعن أية مصداقية يمكن للمرء أن يتحدث؟". متسائلا في الختام عن "الفائدة من المراهنة بالمغرب على ممارسة نقابية أصبحت تنتفي بصلبها تدريجيا المكونات المركزية التي تجعل من ذات الممارسة سلطة مضادة؟".

من جهة أخرى يؤكد الباحث والصحفي إدريس ولد القابلة أن الحركة النقابية بالمغرب عرفت في تاريخها الكثير من "التناحر من أجل السيطرة على قطاعات نقابية مهنية سواء الوطنية منها أو المحلية، لتظل منخرطة في صراعات داخلية ومنقسمة على نفسها إلى حد التشتت والتشرذم. كما تأثرت بشكل كبير بسيادة البيروقراطية وسطوتها" ويستطرد ولد القابلة موضحا أن "العمل النقابي بالمغرب عرف محاولات ممنهجة للتدمير والإضعاف من الداخل لاسيما وأن النضال النقابي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي شكل فضاء لمواجهة النظام. لكن البيروقراطية ظلت قوية ومتحكمة في الدواليب والآليات النقابية الشيء الذي حد بشكل كبير من نجاح الحركة في اتجاه تحقيق نقلة نوعيه في مفهوم النضال النقابي الموحد".



إدريس ولد القابلة

وبالطبع فإن النتيجة المحتملة لهكذا واقع لن تكون، بتعبير الأستاذ إدريس ولد القابلة سوى" تكريس ثقافة اللامبالاة والفردانية والتخلي عن القيم النضالية وعدم الاهتمام بالسياسة والعمل النقابي اهتماما فاعلا، بالرغم من التدهور المطرد للأوضاع الإجتماعية والاقتصادية للشغيلة بالمغرب".

وعن بؤس العمل النقابي يميز الباحث والأديب محمد سعيد الريحاني بين خمس مهام جديدة صارت للنقابة المغربية اليوم، إذ يقول بأن "النقابة في المغرب، بعد سنة 1998، سنة "التناوب"، اتخذت مفهوما جديدا وغريبا كل الغرابة عن الأصول التاريخية التي قامت عليها. فأدوارها صارت تتوزع ما بين خمس وظائف وهي: أولا: التبشير بالترقيات والزيادات في الرواتب وحذف الضرائب عن الرواتب. ثانيا: التبرير: بوضع ترسانة من الأسباب المغلفة بالمعقولية والعلمية ثالثا: التهدئة: إشاعات سعيدة، وتفاؤل دوري رابعا: الهجوم على الرأي الآخر وتكذيب الآراء الحرة خامسا: تشيئ الشغيلة".

ويضيف الريحاني قائلا أن في "خطاب لزعيم نقابي سنة 1996 في أوج العمل النقابي، ورد أن 5% فقط من الشغيلة التعليمية المغربية مثلا منخرطة في العمل النقابي و هذه النسبة تدين بالولاء لثلاثين مركزية نقابية وكل مركزية نقابية من هذه الثلاثين مركزية نقابية تدين بالولاء لأربعة وأربعين حزبا سياسيا، وكل حزب من هذه "الأربعة والأربعين يضع نصب عينيه "الدورة الانتخابية" ويضبط ساعته على "الموعد الكبير" الذي لا علاقة له بالنقابي".



سعيد الريحاني

إلى ذلك كله تظل الحركة النقابية بالمغرب تعاني من أزمات متعددة تتوزع على الهوية والأداء والخطاب والممارسة، إنه بؤس الفعل النقابي في ظل مشهد سياسي لا يقدس التقاعد أو التناوب ولا يرتهن إلا إلى منطق إعادة إنتاج نفس الأوضاع القائمة، فمتى تتحرر النقابية من هذه الأعطاب؟ ومتى يعود للزمن النقابي ألقه ومصداقيته المفتقدة؟

صوت المهجر

• إن كانت شهادة الإجازة في اللغة الفرنسية أو الإسبانية أو الإيطالية أو الألمانية أو الإنجليزية هي المعيار ما دام التدريس سيوجه لمغاربة ولدوا خارج المغرب، فلتعلق أسماء الأساتذة المنتقين الذي يحملون إجازات في هذه اللغات على أبواب النيابات الإقليمية والأكاديميات الجهوية المغربية ليطمئن بال عموم الأساتذة المترشحين.

المطالبة بإلغاء نتائج «الانتقاء» القبلي للأساتذة المترشحين لتدريس أبناء الجالية المغربية بأوروبا الغربية لموسم 2008

بقلم محمد سعيد الريحاني

• طبقا للمذكرة الوزارية رقم 84 الصادرة بتاريخ 21 جمادى الثانية 1429 الموافق ل25 يونيو 2008 عن وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي المغربي تحت موضوع «تدريس اللغة العربية والثقافة المغربية لأبناء الجالية المغربية القاطنة بأوربا - تنظيم اختبارات انتقائية» والهادفة إلى الارتقاء بتدريس اللغة العربية والثقافة المغربية لأبناء الجالية المغربية القاطنة بأوروبا وتعويض بعض الأطر التعليمية التي انتهت مهمتها وتلبية الحاجيات المتزايدة في هذا المجال المحدد في 42 منصبا هذا الموسم موزعا حسب الدول المعنية (فرنسا 33 منصبا، إسبانيا 5 مناصب، الدانمارك 3 مناصب، إيطاليا 1 منصب واحد) على أساس «انتقاء» 25 أستاذا من كل جهة من الجهات الست عشر في التقطيع المغربي (حسب المذكرة الوزارية، «في حدود 10 ترشيحات بالنسبة لفرنسا و 5 ترشيحات لبقية البلدان») للمشاركة في المباراة الوطنية التي ستقام في «عنوان أولي» وهو «الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط ؟ سلا ؟ زمور ؟ زعير، وذلك يوم 23 يوليوز 2008» على أساس إيقاف استقبال ملفات المشاركة يوم 4 يوليوز 2004 قصد انتقاء وإشعار المتبارين بنتائج الانتقاء يوم الخميس 17 يوليوز 2008 قبل خمسة أيام من المباراة يوم الأربعاء 23 يوليوز 2008...

طبقا لهذه المذكرة التنظيمية، تم يوم الخميس 17 يوليوز 2008، الإعلان، عبر كل النيابات الإقليمية لوزارات التربية الوطنية، عن أسماء الأساتذة المنتقين لكن بشكل غريب حقا. فقد تم الإعلان عن النتائج بشكل «حميمي»، على الهاتف!

لقد تم الاتصال بالأساتذة المنتقين بشكل فردي على الهاتف وأخبروهم بانتقائهم وبتغيير العنوان المنصوص عليه في المذكرة بينما ظل باقي الأساتذة ينتظرون النتائج حتى يوم الثلاثاء، عشية إجراء المباراة...

فلم تعلن النتائج للعموم ولم تعلق لوائح الأساتذة المنتقين على جدران النيابات الإقليمية والأكاديميات الجهوية كما جرت العادة في مناسبات كهذه. وبقيت المذكرات الرسمية بلا مصداقية تحت ظلال كلام كبير ك«الانتقاء» و«المباراة» و«شروط الترشيح» و«الحديث عن آخر أجل لتلقي الترشيحات»...

ففي جهة طنجة / تطوان، مثلا، تم تأويل نسبة 25 منصب بمعيار «التساوي» بين النيابات المكونة لهذه الجهة. فكان لكل نيابة إقليمية من نيابات جهة طنجة/تطوان 5 مناصب. فكان نصيب نيابة إقليم العرائش، مثلا، هو خمسة 5 أساتذة: منهم 2 نساء و3 رجال!

فإذا كانت هذه هي معايير الانتقاء: تساوي الحصص بين النيابات ومراعاة الفروقات الجنسية بين المنتقين، فأين هي الشروط المسطرة على المذكرة الوزارية رقم 84: أن يكون الأستاذ المترشح ملما بالتقنيات الحديثة في مجال الإعلام والاتصال؛ حاصلا على نقطة الامتياز في آخر تفتيش ؛ أن يتقن لغة البلد الذي قدم الترشيح للعمل به؟...

لماذا التكتم على أسماء الأساتذة المنتقين والإحجام عن تعليق اللائحة عاليا لعموم الأساتذة كما تفعل المؤسسات الشفافة في المباريات الشفافة احتكاما للشفافية وانضباطا للأخلاق والقوانين معا؟

لماذا تم تغيير العنوان الذي ستقام فيه المباراة ولم يتم إشعار إلا الذين تم الاتصال بهم هاتفيا قبل خمسة أيام من المباراة في سرية قد يخالها الغائب وصلت درجة «الحميمية»؟

ما جدوى الرسائل المتنبرة التي كانت من بين شروط الملف إن لم تكن لإرسال الاستدعاءات؟

ولماذا تغيير عنوان المباراة من العنوان المذكور في المذكرة إلى عنوان لا يعلمه إلا الأساتذة المنتقون؟ هل هو الخوف من وقفة احتجاجية موازية لاجراء المباراة في ذات العنوان وذات التاريخ؟

ومن تكلف بعملية «الانتقاء»؟ إن النيابات الإقليمية عبر ربوع البلاد تهيمن على تسييرها أطر من السلالم الإدارية الدنيا والمتوسطة، فهل هذه الأطر هي من سينتقي الأساتذة المصنفين في السلالم العليا؟

بل ما هي المعايير، أولا؟

إذا كانت المردودية من بين معايير انتقاء الأساتذة المترشحين للمباراة، فأعلى نقطة تفتيش من بين كل الملفات المترشحين وهي 20/19.5 لم يحظ صاحبها بمكرمة الانتقاء.

وإذا كانت حصص الدول هي معايير انتقاء الأساتذة المترشحين للمباراة، فالمترشح «الوحيد» الذي تقدم لمنصب من المناصب الثلاثة للعمل بالدانمارك لم يحظ بمكرمة الانتقاء رغم أن المذكرة واضحة فهي تطلب 5 مرشحين للدانمارك ومثلها لإسبانيا ومثلها لإيطاليا وعشرة لفرنسا...

وإن كانت شهادة الإجازة في اللغة الفرنسية أو الإسبانية أو الإيطالية أو الألمانية أو الإنجليزية هي المعيار ما دام التدريس سيوجه لمغاربة ولدوا خارج المغرب، فلتعلق أسماء الأساتذة المنتقين الذي يحملون إجازات في هذه اللغات على أبواب النيابات الإقليمية والأكاديميات الجهوية المغربية ليطمئن بال عموم الأساتذة المترشحين.

إن أيا من بنود المذكرة لم يطبق بدء من شروط المذكرة: دراية المترشح بالمعلوميات (!)، إجادة اللغات الأجنبية (!)، سيرة ذاتية(!)، اختيار الدولة الأنسب للمترشح(!)...

لم يطبق ولو بند واحد من بنود المذكرة ما عدا البند المحايد وهو «البند المحدد لتاريخ وقف استقبال ملفات الترشيح»...

قبل أيام قرأت مقالا عنوانه «كيف تحلل نصا في مباراة أساتذة الجالية المغربية بالخارج». وهو مقال أضاع فيه الكاتب جهدا هو في أمس الحاجة إليه: يشرح ويفصل ويقسم ويجزئ وهو لا يدري قطعا أن حتى المذكرات الوزارية، وهي آخر أشكال النصوص وأبسطها وأسهلها، «لا تفهم في الإدارات التي ستسهر على تنظيم المباراة»!!!

والكاتب المسكين، كاتب المقال السالف الذكر، لا يعلم أيضا أن المباراة السابقة، مباراة موسم 2004، قسم فيها الأساتذة المتبارون على قسمين فيما سمي أنذاك تجاوزا ب«الامتحان الكتابي» والنتيجة كانت «تنجيح قسم بكامله» و«ترسيب القسم المجاور بأكمله». أما في المرحلة الشكلية الموالية التي سميت تجاوزا ايضا ب«الامتحان الشفوي» لذات الموسم، موسم 2004، فقد قسم أيضا القادمون من الامتحان الكتابي على قسمين ولجنتين وكانت النتيجة أيضا «تنجيح قسم بكامله» و«ترسيب القسم المجاور بأكمله».

لماذا هذا التعامل مع صناع أجيال الغد؟

إذا تمت محاربة الكفاءة في هذا القطاع الحيوي الهام فأين يمكن رعايتها؟

وإذا لم تبرعم الشفافية في هذا القطاع المخصب لها فأين يمكن رعايتها؟

لماذا هذه الردة نحو العمل السري في مناسبات التباري المهني الواضح؟

لماذا لا تصحح أوراق امتحانات الأساتذة في المباريات المهنية؟

هل بعد خمس سنوات من «بيانات أكتوبر السنوية» الخاصة بالمباريات المهنية في زمن التناوب والتوافق، وهي البيانات المجمعة والمنشورة حاليا في كتاب رقمي على الإنترنت، لا زالت الحاجة للرصد والمتابعة في هذا المجال؟

إن الإهانة التي تلقاها المغاربة مؤخرا من خلال تصنيف تعليم بلادهم في المراتب الأخيرة عالميا لا يمكنه أن يفهم إلا من هذا الباب، «الباب الإداري» للأزمة، أزمة الأزمات وعقدة العقد. أما ربط التصنيف بالمتغيرات الأخرى التي على بال الجميع، فلن يكون أكثر من إخفاء الرأس في الرمال.

وفي انتظار ذلك، افتحوا الباب للأساتذة كي يتنفسوا هواء الحرية!

وافتحوا الباب للحياة كي تتجدد فالمكان صار أضيق على ذوي القلوب الكبيرة!

وأعيدوا فتح المباراة في وجه جميع الأساتذة دون انتقاء سابق للتباري الحر والنزيه قبل أن يبدأ التفكير الجماعي في المطالبة بلجان «دولية» لمراقبة سير المباريات المهنية في المغرب ولجن «دولية» لتقصي حقيقة الخروقات التي تقوم عليها...



سؤال الكفاءة

التعليم الوطني أسفل لائحة التصنيف الدولي

سمرا يراد به غير ذلك، فالأساتذة يعرفون مسبقا النقطة التي سيحصلون عليها "قبل" زيارة المفتش، من خلال حساب أقدميتهم في السلم والرتبة مع تغييب مطلق لعنصر التثقف والتكوين والمواكبة للمستجدات التربوية...

أين محل الكفاءة في التعليم المغربي من الإعراب؟

إن العقلية المسيرة للإدارة التعليمية في البلاد تثق في القديم أكثر مما تثق في الكفء، على خلفية ثنائية "أهل الثقة" و"أهل الخبرة"...

أهل الثقة وأهل الخبرة:

"أهل الثقة" هم أفراد الأسرة الصغيرة أو العائلة الممتدة. إنهم أبناء القبيلة وأصدقاء الطفولة والأقارب والأحباب والجيران والمعارف ممن تتميز العلاقة الدينية بينهم بالقرب الشديد.

أما "أهل الخبرة" فهم خريجو الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين من ذوي الاختصاص والعلمية حيث ترتقي العلاقة البينية بينهم من الطور العاطفي إلى الطور المؤسسي.

سياسة توظيف "أهل الثقة" هي سياسة ارتبطت ببدايات تكوين الدولة وتكونها مع هاجس الحاجة للحراس ولزوم خوف ظاهر من "الآخر"، الدخيل غير المتعاون الخائن العميل المعرقل...

أما توظيف "أهل الخبرة" فتبقى سياسة ترتبط بالمؤسسية والتنمية وسلطة الكفاءة ودولة الحق والقانون والديمقراطية...

لذلك، كان "أهل الثقة" يدخلون عالم الشغل من بابه الضيق ويترقون على إيقاع الفصول الأربعة للسنة الواحدة... بينما "أهل الخبرة" يعتصمون أمام البرلمان من أجل انتزاع "الحق في الشغل" ويهددون ب"الانتحار الجماعي" أمام "مجلس الأمة" أو "برلمان الشعب" أو غير ذلك من التسميات التي تبحث عن مسمى...

"أهل الثقة" الجدد في المغرب يؤرخون لميلادهم بسنة التناوب والتوافق عام 1998. ولأن التشغيل في والحفظ والاستظهار" داخل مقر النقابة استعدادا للامتحان المهني الأول من نوعه في تاريخ المغرب في "تمثيلية مفضوحة" اكتملت حلقاتها بإدراج شخصيات المسرحية "جميعها" ضمن لائحة "المنعم عليهم بالنجاح والترقي". وبعد صدور أول بيان أكتوبري عام 2004، لم تتكرر "المسرحية المفضوحة" لا داخل النقابة ولا خارجها: أولا، لأن الهدف تحقق وهو "تهجير المناضلين سريا نحو السلالم العليا"، وثانيا للتفرغ لمطاردة البيانات الأكتوبرية التي حرمت عليهم غنائمهم ووزعت خدعهم في مناشير على القريب والبعيد...

التباري المفترى عليه:

النكتة الحامضية تتقدر بأشكال المسماريات في بعض القطاعات الخدماتية العمومية: فالذي يقدم أجوبة جادة وتحليلا معمقا يصفي نهائيا من الامتحان في أطواره الكتابية الأولى، أما من لا يفهم ولا يعرف لا من أين يبدأ ولا من أين يخرج يقبل بالأحضان...

الذي يضحك على هذه النكتة يخفي وراءه قناعة بأن "القاعدة هي الكفاءة والنزاهة ومبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب" وأن هذه النكتة تستمد طرافتها من "قلب" المعطيات و"قلب" العالم بهدف "قلب" المزاج وانتاج المرح...

لكن الذي يضحك على هذه النكتة يهدد القناعة ومن هذا المنطلق يجد نفسه قد التحق على حين غرة بشخوص النكتة ذاتها وأصبح "مسخرة" في عيون غيره ممن يصنعون النكت والأحداث والقناعات للانهزام مثله... قبل أن يفهم ويرى رأي العين بأن القاعدة هي النكتة التي أضحكته وأن الاستثناء هو المطلب الاجتماعي العام: "الرجل المناسب في المكان المناسب"...

لقد صارت الترقية بالاختيار "هبة" خاصة بالأهالي والزبناء" ولذلك فقد فاق عدد "المهربين" من خلالها تحت الأقدمية، حتى ولو كان هذا الأستاذ الحديث العهد بالتدريس هو جان بياجي Jean Piaget.

السبب الثالث، محنة الشهادة التي لم تكن في يوم من الأيام مطلبا نقابيا كما لم تكن الامتحانات المهنية والزيادة في التعويضات أو المساهمة في الرقي بالتربية مطلبا نقابيا. المطالب النقابية كانت تعبر دوما عن ضحالة فكر نخبتها: "الزيادة في الأجور ورفع الكوطا لمرور "الأقدمين"...

ما بين الترقية بالامتحان والترقية بالأقدمية:

"الترقية أو الترقي بالامتحان"، رغم الدلالة السطحية التي قد تعتريها، فهي رافد من روافد الترقية المخالفة لكل الأعراف الإنسانية في كل دول العالم: فلا كفاءة ولا امتحان ولا مهنية ولا تصحيح أوراق الامتحان ولا هم يحزنون...

وعلى الطرف النقيض من "الترقية بالامتحان"، تعرف "الترقية بالأقدمية" شفافية "نسبية" في العرض والاختيار مقارنة مع الترقية بالامتحان المهني. فالنقط المحصل عليها تعرض بالتفصيل وبكل شفافية على الإنترنت: النقطة الإدارية (مدير المؤسسة، نائب الوزير على الإقليم، مدير الأكاديمية)، نقطة الأقدمية العامة في الخدمة، نقطة الأقدمية في السلم الراهن.

تعرض النتائج مبررة ومرتبة من أعلى نقطة إلى أخر نقطة... حسب ما تسمح به الكوطا.

لكن السؤال المدهش حقا والمثير للاستغراب يبقى: لماذا تخرج "الترقية أو الترقي بالامتحان" عن هذه الصرامة وعن هذه الشفافية؟

كوطا الترقية بالأقدمية وصمت النقابات

لقد أظهرت الوزارة الوصية عدم قدرتها على احترام التزامها إزاء نسبة 11% الخاصة ب"الترقي بالأقدمية" و11% الخاصة ب"الترقي بالامتحانات المهنية" من أصل 22% من مجموع الكوطا المخصصة للترقية إلى السلم

هل لأن قدماء الأساتذة المنتظرين ألفوا الانتظار وتملكتهم الانتظارية أم لأن استشراء "الغموض" صار فلسفة في التسيير الإداري الجديد لقطاع التعليم بالمغرب؟

الترقية بالأقدمية والنقطة الإدارية للترقي للسلم الموالي:

التشريع الإداري يمنح لكل موظف قضى 15 سنة في الخدمة الفعلية منها 10 سنوات في السلم الحالي الحق في الترقي للسلم الموالي. لكن الكوطا تتدخل لترعى "فلسفة الانتظار" فتراكم من سنة إلى أخرى أعدادا من "المنتظرين" أو المتقادمين...

الحقيقة أن الكوطا وتقنية التنقيط ليسا أكثر من أداة لصرف الانتباه عن الأهم وهو الحق في الترقية "الفورية" للسلم الموالي مباشرة بعد استكمال الشروط وتلقي المستحقات المالية في الآن ذاته.

أحد الأساتذة، لجهله بالفلسفة العامة للترقية بالاختيار، حاول، باستعمال السلاح الأبيض، قتل مدير مؤسسته في شهر يناير 2008 إيمانا منه بأن المدير هو السبب في عدم ترقيته وهو لا يدري أن السبب هو "ظلم الكوطا" و"ظلم من لا يلتزم بالكوطا" و"ظلم التسيير بالكوطا أو بلا كوطا"......

إن أزمة الأساتذة هي "أزمة رؤية شمولية". إن رؤيتهم لقضيتهم هي رؤية "مدرسية" ضيقة لا تتجاوز سقف القسم الذي يشتغلون بين جدرانه. إنهم لا يستطيعون توسيع رؤيتهم لقضيتهم ولا أدل على ذلك من عجزهم على توحيد نقاباتهم المهنية التي تعدى عددها حاجز "الثلاثين" إطارا حصرت كل مبررات وجودها في الدعوة إلى الإضراب في الأشهر القليلة السابقة لإجراء الانتخابات التشريعية أو الجماعية...

وضعية الأستاذ: من مفهوم "المثقف" إلى مفهوم "الموظف"

يحلو للبعض أن يرسم للأستاذ صورة خيالية ل"مثقف" الماضي الذي "مسخ" في الزمن الحاضر إلى مجرد "موظف". الحقيقة، أن الأستاذ لم يكن في يوم من الأيام "مثقفا" ولا توقعت منه المدرسة أن يكون "مثقفا" ولا تكون في مراكز التكوين ليتخرج "مثقفا" ولا نال دبلوما ليكون "مثقفا"...

إن إنتاج المثقف ليس أولوية المدارس والمعاهد ومراكز التكوين. الأولوية الحقيقية للمدارس والمعاهد ومراكز التكوين هي تخريج "الموظف" (في حالة الجامعات والمعاهد) أو "العامل" (في حالة التكوين المهني). أما الثقافة، فوفاء لطبيعتها المتوحشة، لا يمكنها النمو والتفتح إلا في الفضاءات الحرة كفضاءات العزلة أو إطارات المجتمع المدني...

أما التسليم بأن ممتهن التعليم هو بالضرورة "مثقف" فهو تشبه الى حد

> إن أزمة الأساتذة هي "أزمة رؤية شمولية". إن رؤيتهم لقضيتهم هي رؤية "مدرسية" ضيقة لا تتجاوز سقف القسم الذي يشتغلون بين جدرانه. إنهم لا يستطيعون توسيع رؤيتهم لقضيتهم ولا أدل على ذلك من عجزهم على توحيد نقاباتهم المهنية التي تعدى عددها حاجز "الثلاثين" إطارا حصرت كل مبررات وجودها في الدعوة إلى الإضراب في الأشهر القليلة السابقة لإجراء الانتخابات التشريعية أو الجماعية...

القوى الفاعلة من
إلى المن...
...ث وجو...
عضو والم...
في القائمة، يؤدي
حب للخلف.
ويسجل حضوره،
ة، يرفع الشعارات
صلحة منظمته
سية.
بالممارسة، يعطي
حدود مصلحته
إشعاع، تجديد،

الوجوه إنضاجا
ي هو "التطور" من
ى المناضل. لكن أن
لمناضل إلى مجرد
ط فهده هي الكارثة.
ل.

...ليقة الحاضرة
...غائبة

وافق"، سنة 1998،
من أشكال "تجميد
بط الخطاب العام".
العمل النقابي في
ضهم ببعض،
...

لعمل النقابي في
عاما، وبالرغم من
اطر التعليمية في
أي نقابة مغربية
فرض نفسها كقوة
لتربوي" وتضغط
وية والإدارية كما
ي"؟
تظاهرة فاتح ماي،
ت والمحاضرات
تديرة في حدود
صاصات أطرها

انتاج شعاراتها ومفاهيمها بل صارت ... التداول في الأدب ويعادله في الرياضة "اقتصاد الجهد" ولكن الأمر يصبح أغرب وأمر حين نسمع في المجال النقابي ب "اقتصاد النضال"...

لم تعد النقابات تتخذ القرارات في حينها وتعلن المعارك في وقتها وتعبئ الشغيلة على طول السنة بل صارت تتحرك على "دورات أولمبية"، مع بداية السنة الخامسة، موعد الانتخابات الجماعية أو التشريعية في حركات تسخينية استعدادا لحصد الأصوات...

ولا يقتصر الأمر على "اقتصاد النضال النقابي"، بل يتعداه، سيرا على نهج الأحزاب السياسية، إلى سرقة "المطالب النقابية" وسرقة "تواريخ الوقفات الاحتجاجية" والتهافت على إعلان "نفس المطالب النقابية" و"نفس الشكل الاحتجاجي" في "نفس التاريخ بالساعة واليوم والشهر والسنة" دون تنسيق مع النقابات الأخرى، تماما كما حدث مع مطلع هده السنة، 2008. فمباشرة بعد تقرير البنك الدولي للتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2007 الصادر في فبراير من هده السنة، 2008 المصنف للمغرب في ذيل الترتيب الدولي، شنت ثمان 8 نقابات مغربية إضرابات دون تنسيق مع بعضها من 13 فبراير إلى 21 من نفس الشهر 2008...

من العمل النقابي إلى العمل المقاولاتي:

تتأسس النقابات في المغرب منذ فجر الاستقلال على صورة وهيكلية الشركات الاقتصادية، وربما كان لهدا التشابه التنظيمي بين المقاولة والنقابة الأثر الواضح في التحول الجاري سريانه في دم العمل النقابي الذي لم يعد يقبل ب"الخسارة" أو حتى ب"الرهان": فقط "الربح" ومراكمة "المكتسبات" و"الحفاظ عليها".

يبدأ التقاعد عند الوزراء والبرلمانيين مباشرة ... برلمان أو ... ح" يعمر ... من قبل البرلماني، راتب أستاذ مصنف في السلم 11، أما لدى الوزير فهو يعادل رواتب ستة أساتذة مصنفين في السلم 11 مجتمعين.

أما الأستاذ فتقاعده رهين بوصوله سن الستين من العمر مع وجود "جهود حثيثة" لرفع سن التقاعد إلى أعلى من سن الستين، إلى أرذل العمر...

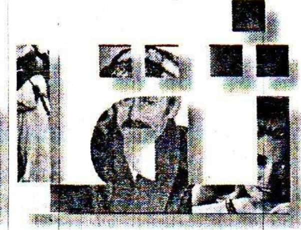
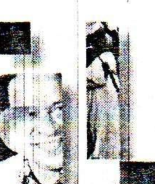
الامتحانات المهنية ومنطق المكافآت:

على مدى خمس سنوات، كانت "بيانات أكتوبر السنوية (2004-2008)" بالمرصاد لنهج التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب. ولقد فضحت هده البيانات السنوية المسخ الذي حل بقطاع التعليم المغربي بعد سنة التناوب التوافقي عام 1998 حيث صار قطاع التعليم قطاعا للمكافأة بعدما كان قطاعا للعقاب في الثمانينيات من القرن العشرين مع الخريجين الجامعيين الذين زج بهم في قطاع التعليم بعدما سدت في وجوههم أبواب كل القطاعات. لقد صار التعليم اليوم مجالا للمكافأة على عدة مستويات:

- مكافأة معارضي الأمس المحسوبين اليوم "نقابيين" على خلفية فلسفة الإنصاف والمصالحة.
- مكافأة قدماء الأساتذة على الانخراط وكسر مقاطعة الامتحانات التي قادتها بعض الدوائر في السنوات الأولى لانطلاقها.
- مكافأة الإقليم الوحيد الذي دعم انتخابيا الحزب السياسي الوليد...

كما ظهرت للسطح ظاهرة "المدينة المدللة لدى معالي الوزير" وهي مدينة تتغير عند كل ولاية جديدة. فقد بدأت الظاهرة، ظاهرة "المدينة المدللة لدى معالي الوزير"، مع "وزارة الدفاع" في الستينيات والسبعينيات، ثم انتقلت إلى "وزارة الداخلية" في الثمانينيات والتسعينيات، ثم انتقلت بعد سنة التناوب











العدد: 194 من 25 إلى 31 دجنبر 2008 almichaal_hebdo@yahoo.fr

عبد القادر لطفي في ذمة الله

انتقل إلى عفو الله الفنان المغربي الكبير عبد القادر لطفي، بعد صراع مرير مع المرض. وقد شارك هذا المبدع العملاق على امتداد مسيرته الفنية في العديد من الإبداعات المسرحية والتلفزيونية والسينمائية الوطنية والدولية، واشتهر باسم «جبور» الشخصية المرحة التي تألقت في سيتكوم «لالة فاطمة». مليئة هي مسيرة هذا الفنان الكبير، بالأعمال الفنية المتميزة وبالعطاء المتواصل والجيد والحضور الفني الوازن.

بهذه المناسبة الأليمة نتوجه بأحر تعازينا القلبية لأسرة الفقيد وعائلته الصغيرة، وكذا للعائلة الفنية في هذا المصاب الجلل داعين المولى عز وجل أن يسكن الفقيد فسيح جناته، وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون.

المرحوم عبد القادر لطفي

الباحث محمد سعيد الريحاني لـ «المشعل»

رجل التعليم «موظف» وليس «مثقفا»

حاوره: إدريس ولد القابلة

محمد سعيد الريحاني، مغربي عاش مرحلتين هامتين من تاريخ مغرب ما بعد الاستقلال: الأولى هي المرحلة المعروفة بـ «سنوات الرصاص» (1961- 1998)، والثانية هي المرحلة التي سُميَتْ بـ «مرحلة التناوب والتوافق» (1998-). ولأن محمد سعيد الريحاني تملكته روح الكتابة، فقد صار بديهيا أن ينخرط فيها، مسافرا بين «المرحلتين» معا، سواء بالدراسة الرصينة أو بالإبداع القصصي، نقداً أو وصفا أو تحليلا... أصدر مؤخرا كتابا تحت عنوان «تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب»، أجرينا معه هذا الحوار لسبر غور دروب بعض المعضلات، فكانت الحصيلة التالية.

● لماذا التفكير في إصدار كتاب خاص عن «تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب»؟

○ في مقدمة كتاب «تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب»، وهو بالمناسبة كتاب إلكتروني ما زال ينتظر فرصة الخروج للقارئ في حلة ورقية، نقرأ التقديم التالي الذي نعتقد أنه جواب فصيح على السؤال المطروح:

هذا الكتاب هو ثمرة نضال حقيقي ضد أشكال الشطط والتلاعب بإرادة المهنيين وكرامة الموظفين من سنة 2003 إلى سنة 2008. وقد نضج هذا الكتاب سنة بعد سنة، بيانا بعد بيان، فاستحق بذلك أن ينشر مجمعا كشهادة صارخة للتاريخ ضد كل أشكال التزوير والعبث الممنهج بإرادة المواطنين، ليكون بذلك وثيقة تاريخية من جهة وشكلا من أشكال رفع سقف حرية التعبير من جهة ثانية.

في زمن الحداثة وما بعد الحداثة بمقولاتها «موت الإنسان»، «موت المؤلف»، «موت الزعيم»، «موت الإيديولوجيا»... يحز في القلب أن نجد شعوبنا وأنظمتنا العربية ترفع شعارات الردة من قبيل «موت الشفافية»، «موت المصداقية»، «موت الكفاءة»، «موت النقابي»، «موت السياسي»...

وفي ظل موت النقابي والسياسي، صدرت هذه البيانات كصرخات سنوية حرة وأبية ومستقلة دوّت قوية على المستوى الوطني وحفرت حضورها عميقا في أداء الجهات الوصية على تزوير الإرادات، مضاعفة الارتباك في مراكز الشطط وأطرافه.

بالإضافة إلى هذا التعليل، أود أن أعترف بأنني رجل عاشق للجديد ومولع بالطرقات غير المعبدة ومهووس بالتأسيس لتقاليد جديدة. وعلى هذه الخلفية أصدرت «الاسم المغربي وإرادة التفرد» سنة 2001 الذي اعتبر في حينه أول دراسة سيميائية للاسم الفردي العربي، كما انتهيت قبل أسابيع من وضع اللمسات الأخيرة لكتابي القادم «عندما تتحدث الصورة»، وهو بالمناسبة أول سيرة ذاتية مصورة في تاريخ الأدب والفن الإنسانيين، كما ساهمت في وضع الأسس النظرية والإبداعية لـ «المدرسة الحائية»، مدرسة القصة المغربية الغدوية، بالإضافة إلى الكتاب موضوع هذا اللقاء الصحفي «تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب»، الذي يبقى بدوره أول «كتاب موقف» يحاكم العقليات المتحكمة في رقبة التعليم بالبلاد.

● هل التلاعب بالامتحانات المهنية ممارسة مرتبطة بفساد القائمين على الإدارة المغربية، أم أنه آلية من آليات النهج المتبع في تدبير شؤون البلاد عموما؟

○ وجهة نظري إن «فلسفة التدبير» هي المتهم الأول في موضوع الخلل الذي يعاني منه القطاع. ففي «سنوات الرصاص» (1961 1998-)، كان التعليم الوطني «معسكرا» لحصر امتداد أنصار المعارضة السياسية السابقة في قطاع شبه وحيد يُسَهل عملية ترويضهم ومعاقبتهم «داخل أسواره». أما في «مرحلة التناوب والتوافق» (- 1998)، فقد صار قطاع التعليم ملحقة سرية تابعة للجلسات غير العلنية لـ «هيأة الإنصاف والمصالحة» يحظى دون غيره من القطاعات بتعويض رجال التعليم المنتمين لألوان المعارضة السابقة إداريا وماليا من خلال امتحانات مهنية مشكوك في نزاهتها ومطعون في مصداقيتها.

محمد سعيد الريحاني في مكتبة بيته

● بهذا الخصوص، هل يمكن الحديث عن «الفساد» كمنظومة بالمغرب؟

○ «المحاباة وإرضاء الخواطر» بدل الاحتكام لسلطة القانون ومعيار الكفاءة، و«التعيين والانتداب» محل التنافس الديمقراطي والانتخابات الديمقراطية، و«المكافأة من مال الشعب والعقاب بالحرمان من الحق فيه» هي السمة العامة لسير الأمور في البلاد.

● بتركيز شديد، هل أنتم ضحية للفساد؟ وكيف؟

○ أنا ضحية شطط إداري وبذلك فأنا شاهد إثبات على مرحلة من تاريخ التعليم العمومي لا تشرف أحدا. وهذا ما أكسب ولا زال يكسب بيانات أكتوبر السنوية التي أصدرها منذ ما يزيد عن خمس سنوات من الصمود (أكتوبر 2004 - أكتوبر 2008) «قوة ومصداقية وحصانة».

● من أين تبدأ «الثورة» على الفساد كمنظومة؟ وعلى عاتق من تقع مسؤولية تفجيرها؟

○ «الثورة» كلمة تفهم في كل المعمور بنفس الوقع ونفس الدلالة إلا في البلدان العربية، لسبب بسيط وهو أنه لم تحدث ثورة واحدة في التاريخ العربي بعد ثورة المسلمين على الثقافة الوثنية قبل 15 قرنا. إن «الثورة» تقتضي مشاركة جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الفئات المهنية وكل الأعمار والأعراق في عملية التغيير الاجتماعي... وهذا ما لم يحدث أبدا في الثقافة العربية. إن ما حدث، على المستوى العربي، كان مجرد «انقلابات عسكرية» نفذها ضباط قلائل، أو كانت «نعرات قبلية» لا ترقى إلى مستوى «الثورة» التي تشمل جميع مكونات الشعب دون استثناء «مع شبه إجماع على ثقافة محددة». وهذا ما حدث مع «الثورة الفرنسية» و«الثورة الروسية» و«الثورة الإيرانية» وغيرها من الثورات الحقيقية التي لا يتسع مكان بينها لثورة عربية واحدة.

إن من يسمى «الانقلاب» العسكري «ثورة شعبية مجيدة» هو نفسه من يسمي «الهزائم النكراء» مجرد «نكسات»... كما أن هذا المعجم الفريد لا يستعمله غير شخص واحد في العالم يرهن شعبا بمعجمه ومزاجه وطرق تفكيره: «الحاكم العربي». ولهذا «الحاكم العربي» سنخصص مجموعتنا القصصية القصيرة القادمة «وراء كل عظيم أقزام».

> صار التعليم العمومي سوقا للاغتناء السريع للطابعين والناشرين الذين عبثوا تحت شعار «التعددية» بمقررات مدرسية بلا تعددية ولا جهوية ولا ديمقراطية

«الثورة»، إذن، هي إرادة التغيير، سواء استهدف هذا التغيير المستوى الشمولي أو المستوى القطاعي، المستوى المادي أو المستوى الرمزي، ولكنها إرادة يفترض فيها أن تشمل الجميع. لذلك، وجوابا على سؤالكم، أقول بأن «الثورة» على الفساد كمنظومة تبدأ بـ «إرادة» الثورة على الفساد. أما المسؤولية فتقع على عاتق «الجميع»: مثقفين وموظفين وطلبة وعمال وفلاحين ومعطلين...

● من هم أكبر ضحايا التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب؟

○ أكبر ضحايا التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب يبقى هو «الوطن» الذي سيفقد مركزه الجاذب لكل القوى والفعاليات وسيفقد معه مبررات وجوده. إن الخطر الذي يتهدد «الوطن» بعد سنة 1998 خطران (بصيغة المثنى): الخطر الأول خطر تدبير الشأن العام تحت إغراء «فلسفة الحزب الوحيد»، أما الخطر الثاني فيبقى هو خطر تحويل الموظفين بشكل خاص والمواطنين بشكل عام إلى مجتمع من الانتهازيين والوصوليين وعديمي الأخلاق والقيم والحياة، إلى «مجتمع من دُمى العرائس» يُحَركون بـ «الأصابع»!

● ما هي أهم انعكاسات هذا التلاعب؟

○ من بين أهم انعكاسات هذا التلاعب بالامتحانات المهنية وبمصائر الموظفين الإدارية والمالية لدى رجال التعليم: تفشي ضعف الثقة بمشاريع الوزارة الوصية على القطاع، تنامي اللامبالاة إزاء الحقوق والواجبات، شيوع اليأس من شعارات التغيير التي رافقت تخريجات «التناوب والتوافق»، وربط ماضي تزوير الانتخابات الجماعية والتشريعية بحاضر تزوير الامتحانات المهنية...

● كيف ترون إشكالية حملة الشواهد المعطلين؟ وما مآلها في ظل الوضع القائم؟ هل هي ظاهرة عادية أم أن استفحالها مرتبط بمنظومة الفساد التي مازالت قائمة؟

○ العطالة ظاهرة عادية عندما تكون اختيارا فرديا. والعطالة ظاهرة عادية عندما يعوض عنها. لكن أن يتعدى عدد حملة الشواهد الجامعيين سقف المائة ألف شخص دون تلقي أي تعويض عن وضعيتهم ودون تفكير رسمي وجدي في حل أزمتهم، فإن ذلك سيهدد بطرح أسئلة جديدة قد تعصف بثوابت «التوافق» وباقي شعارات الميكروفونات وأهم هذه الأسئلة: لماذا نحن هنا؟ وماذا ننتظر؟ وعما نخاف؟...

● ماذا تعنون بـ «صار التعليم سوقا للاغتناء السريع»، في حين لا ينتج إلا حملة الشواهد المعطلين؟ كيف يمكن إذن الاغتناء عبر توسيع هوامش الإقصاء والتهميش؟

○ في بيان أكتوبر السنوي الرابع لسنة 2007 حول التلاعب بنتائج المباريات المهنية في المغرب، المعنون بـ «ملف التعليم وملفات هياة الإنصاف والمصالحة»، والمنشور على صفحات جريدة «الانتهازي» الأسبوعية المغربية المتوقفة عن الصدور على حلقتين، العدد 9 (الخميس 29 نونبر- 5 دجنبر 2007) والعدد 10(الخميس 6-12 دجنبر 2007)، نقرأ الجواب في الفقرة التالية:

«لقد صار التعليم العمومي سوقا للاغتناء السريع للطابعين والناشرين الذين عبثوا تحت شعار «التعددية» بمقررات مدرسية بلا تعددية ولا جهوية ولا ديمقراطية ولا أي شيء. كما صار التعليم العمومي سوقا لترقية «النقابية» و«الحزايبية» و«تهريبهم» إداريا عبر «تنجيحهم» في «امتحانات» تقدم للسذج من عوام الناس بأنها «امتحانات مهنية» مفتوحة لعموم الشغيلة التي تتوفر فيها الشروط الإدارية المنصوص عليها!...»

● ما قصة «الاسم المستعار» الذي يطابق اسمكم؟ وما طبيعة الإساءة التي لحقتكم بهذا الخصوص؟ هل سبق لصاحبه أن كشف لكم عن هويته؟ ثم لماذا يصر على ما يقوم به؟

○ «كاتب» هو نص قصصي منشور ضمن مواد مجموعتي القصصية «موسم الهجرة إلى أي مكان» الصادرة في فبراير من سنة 2006، وهو، بالمناسبة، نص يلخص كيفية استقبال «العناكب» لي بعد قراري دخول مغامرة الكتابة.

عندما قررت الدخول إلى عالم الكتابة والنشر والتوزيع، لم أعتقد بأن التجربة ستتطلب مني أن أصبح «غلادياتور/ gladiateur» أقضي يومي أصارع الوحوش. لم أعتقد في يوم من الأيام بأن العالم بأسره سيقف ضدي لمجرد أنني قررت حمل "أخف شيئين" يمكن حملهما دون كبير عناء: ورقة وقلم!

فقد تعرضت لأول مرة في حياتي لحادث «اعتداء مسلح» من طرف «ملثمين» في أهم شوارع مدينتي وأغرَضها على الإطلاق وتحت الأنوار الساطعة. وعندما تقدمت إلى مصالح الشرطة لتحرير محضر في الموضوع في اليوم الموالي مباشرة للحادثة، اندهشت كثيرا لسير أمر التحرير: فالضابط يبتسم طول الوقت الذي كنت أسرد فيه الواقعة، كما كان يصحح لي معطياتي وتصريحاتي حول ملابسات الجريمة ... وقد كان على حق في كل تصويباته، لكنني لم أفهم من أين له بدقائق الأمور في الوقت الذي كان فيه الشارع خاليا من المارة ومن الأمن!...

بعد مرور خمس سنوات على الواقعة، لم أتوصل من الشرطة لحد الساعة بأي جواب في موضوع قضيتي، لا بالسلب ولا بالإيجاب.

بعد اعتداء المجهولين والملثمين، جاء دور مكشوفي الوجه. وهذه رسالة مكتوبة وجهتها إلى أحدهم بمناسبة توصلي بتهديد بعثه لي مع أحد الزملاء من «أقنان» نقابته:

«إلى السيد ب. ب. الكاتب المحلي لنقابة... تلقيت اليوم زوالا نص التهديد الشفهي بالاعتداء على شخصنا على لسان رسولكم المناضل الأستاذ (ك.ح)، وهو التهديد الذي أثار اندهاشنا لغياب علاقة تواصل أو عمل تحتم ذلك، سوى لكون بياننا حول نتائج الامتحان المهني 2004 تعرض للظروف السلبية التي رافقت الامتحان المهني. ولأنني تعرضت منذ قراري حمل القلم كسبيل للإسهام في النقد والتنوير الاجتماعيين لسلسلة من الاعتداءات، فإنه لا يمكنني سوى أخذ تهديدكم بعين الاعتبار

المشعل
ثقافة وفن

العدد: 194 من 25 إلى 31 دجنبر 2008 almichaal_hebdo@yahoo.fr

وبجدية أكبر. ولذلك أشعركم أن أي اعتداء سنكون موضوعه إما من طرفكم شخصيا أو من طرف آخرين: معلومين أو مجهولين، ملثمين أو مكشوفي الوجه سيجعل من اتهامكم هذا مرجعا للاعتداء ومن رسولكم المناضل الأستاذ (ك.ح) شاهد إثبات. كما أنني أحتفظ بنسخة من هذا الرد لليوم الأسود. والسلام.»(حرر في مدينة القصر الكبير بتاريخ:13 أكتوبر 2004).

وبعد ذلك جاء دور الإشاعات والحروب النفسية، ثم جاء دور التكالب مباشرة مع انطلاق بيانات أكتوبر السنوية سنة 2004، وهي التفاصيل التي يمكن قراءتها مفصلة في بيان أكتوبر السنوي الثاني ضمن مواد الكتاب الالكتروني والمتوفر على الإنترنت تحت عنوان «تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب».

بعد اعتداءات «الملثمين المجهولين» و«النقابيَة»، جاء دور «المثاقفية» وأدعياء الثقافة. لكن رغم تعدد ألوان الاعتداءات، فقد كانت الأصابع واحدة: أصابع السياسي الذي يحرك الجميع ويقتل الجميع ويحيي الجميع. فقد سمعت في وقت جد متأخر أن سبب تلك النار التي لاحقتني ولا زالت تلاحقني: «ما تجيش من عندو!»...

لقد كان لهذه الكلمة «ما تجيش من عندو!» فعل السحر في فتح تفكيري على آفاق لانهائية لفهم سير الأمور في البلاد. الحقيقة، أنني لم أكن اعرف أنني أمشي على «طابو الطابوهات». وأعترف بأنني لم أكن أعرف أنني أنسف مبرر وجود الإطارات الحزبية والنقابية ودورها الخطير في «تحييد المثقف عن المجتمع» باقتلاع أنياب المجتمع عبر فصله عن المثقف. إن عبارة «ما تجيش من عندو!» تعني «ما تجيش من عند المثقف!». إن الصدر يكون رحبا مع انتقادات «الموظفين» لكنه يصير أضيق عندما يتعلق الأمر بـ «المثقفين»... إنهم يرحبون بالبيانات وكل أشكال الاحتجاج لكن شريطة أن تكون مذيلة بتوقيع «الموظف» وليس «المثقف»...

إن الاحتجاج عندما يكون موقعا باسم «موظف» أو أسماء «موظفين» يكون «احتجاجا صغيرا قابلا للاحتواء»، ولكنه حين يكون موقعا باسم «مثقف» فإن «الاحتجاج لا يمكن التكهن بتبعاته».

هذا هو الفرق بين احتجاج «الموظف» واحتجاج «المثقف».

وهذه هي دلالة «ما تجيش من عندو!».

وهذا هو سر «القيامة» التي رافقت «بيانات أكتوبر السنوية» لمدة خمس سنوات (أكتوبر2004 - أكتوبر2008).

أتساءل:

«ما جدوى الثقافة إن لم تكن مساعدة من لا يمتلك ملكة التعبير على التعبير، ومساعدة من لا يجرؤ على قول مواقفه على قولها؟»...

«ولماذا هذا التكالب على المجتمع من خلال تحييد المثقف عن جراح مجتمعه وآلام مواطنيه؟»

في بحر هذه الصراعات، ظهرت أزمة الاسم المستعار الذي يطابق اسمي ويتناول بالنقد المتحيز للمخزن أحداث وأزمات حدثت بمدينتي. لذلك، بادرت إلى تحرير بيان في الموضوع بتاريخ 16 مارس 2008 ووزعته بيدي في الشارع كعادتي مع كل البيانات الأخرى، وهي طريقة سبقني إليها جون بول سارتر الذي كان يوزع بنفسه جريدته «قضية الشعب»، كما صرح بذلك في إحدى حواراته لمجلة «الأبله الأممي» الفرنسية عام 1970.

بعد ذلك، راسلت اليومية المغربية المعنية.

خلال هذه الأزمة، هرول شخصان من مدينتي، وهما بالمناسبة من رواد المقهى الذي أرتاده عند نهاية الأسبوع، متوجهين إلى مقر الجريدة اليومية المعنية بأمر نشر موادها الصحفية بالاسم المستعار الذي يحيل على هويتي، فوصلا قبل وصول البيان الذي أرسلته بريديا للجريدة وأوقفا نشره وأقنعا هيأة التحرير بالاكتفاء بنشر «مسودتهم» التي حملوها معهم من المقهى، وهي بالمناسبة خطاطة طفولية تثير الشفقة من حيث الركاكة والأخطاء ولو أن حجمها لا يتعدى خمسة أسطر من مساحة ورقة من القطع الكبير.

ولأنهما لا يعرفان عن العالم غير المقهى ولا يفكران سوى في القهوة والمقهى، فقد أكدا في «الكلمة» التي نشراها على صفحات الجريدة اليومية المغربية المعنية بالأزمة على أن الاسم غير مستعار وأنه اسم حقيقي لصحفي من دم ولحم وطلبوا مني التأكد من الأمر بالحج إلى مقر الجريدة لـ... شرب فنجان قهوة معه.

هوس المهرولين الاثنين

بالقهوة والمقهى، يذكرني بحديث سائح فرنسي التقيته سابقا. فقد تحدث لي هذا السائح عن تصور العامة من الناس لـ «الجنة» وخلص إلى أن بيئة الناس وما يحيط بهم من علاقات وملكيات وملذات ومتع هي ذات الصورة التي يعكسونها وهم يتحدثون عن «الجنة»، بحيث يتصور الصحراوي الجنة واحة خضراء تتدلى فوقها أصناف البلح بألوانه الشهية، ويتصورها الإسكيمو فضاء جليديا يعج بالفقمة والبطريق، بينما يتصورها قزم الأدغال الإفريقية غابة من المانغا والأفوكا والموز...

ترى كيف يتصور المهرولان «الجنة»؟ أتراها في عينيهما مجرد فناجين قهوة أيضا؟...

● باختصار شديد، كيف يمكنكم تقييم المنظومة التعليمية ببلادنا؟

○ تقرير البنك الدولي للتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقرير مؤسسي يعتمد أدوات لا يمكن توفرها للأفراد وهو، في تقييمه السنوي للمنظومة التعليمية ببلادنا، يصنف تعليمنا الوطني في «ذيل» القائمة الدولية. وعلى إثر هذا الإعلان، «تفاجأ» القيمون على القطاع، كما تفاجأ ساسته عام 1994 بتقرير صندوق النقد الدولي الشهير بـ «تقرير السكتة القلبية»، بهول الصدمة فسارعوا إلى إلصاق التهمة بالموظفين في قطاع التدريس وكأن الموظفين «خصوم» لا «أدوات تنفيذية» في يد وزارة التعليم...

● كيف يمكن وصف الأستاذ بـ «صانع الأجيال» والأغلبية الساحقة من التلاميذ يكون مآلهم عرض أجسامهم للهراوات الأمنية أمام البرلمان ومنظومتنا التعليمية تساهم في توسيع دوائر الإقصاء والتهميش؟

○ هذه مجرد أسطورة. الأستاذ لا يمكنه صناعة جيل لوحده. كلنا صناع جيل الغد، وكلنا نساهم في صناعة أجيال الغد: صحفيين وأدباء وفنانين ومفكرين ورياضيين وعلماء... ولكن حين يتم، على أعلى المستويات، التواطؤ على تهجير أبناء الوطن من العلماء إلى الخارج والتخلي عن الحق في الاستفادة منهم ومن خبراتهم، وحين يتم تغييب الكتاب عن المقررات الرسمية وعن التواصل مع النشء، وحين يتم التضييق على حرية الصحافة للحد من نفوذها على الرأي العام، وحين يتم تكميم أفواه الفنانين الأحرار وحرمانهم من الظهور على الشاشة العمومية... بعد كل هذا، ماذا بإمكان الأستاذ أن يصنع من الأجساد المصطفة أمامه في طاولات خشبية بين جدران قسم بلا صور ولا خرائط ولا وسائل إيضاح؟...

● اعتبارا لما وصلت إليه الآن منظومة التعليم، ألا تعتبرون أن من واجب رجال التعليم الأحرار إعلان «ثورة» من داخل هذه المنظومة؟

○ رجل التعليم «موظف» وليس «مثقفا». إنه يتكون في مراكز التكوين ليتخرج «موظفا»، وعند نهاية التكوين ينال دبلوما يخول له دخول عالم «الوظيفة» (على اعتبار أن «الدبلوم»، من الناحية القانونية، يشغل حامله، بينما «الشهادة» تبقى مجرد اعتراف لا يملك صلاحيات تشغيل حامله).

ولأن رجل التعليم هو «موظف»، أولا وقبل كل شيء، فقد صار تابعا «للنقابة المهنية»، لا تابعا لقطاع الثقافة والمثقفين. وما دامت النقابة مجرد «واجهة عمالية» للحزب السياسي المنخرط حتى العنق في «التوافقات والتناوبات»، فلا يمكن التفاؤل بخلاص الموظف من القبضات السياسية/النقابية الممسكة برقبته.

● بكل صراحة، هل منظومتنا تنتج «جهلة» و«أميين» بمفهوم الأمية في القرن 21 ؟

○ الأمية أميات لا حصر لها وتتطلب من المرء العمل، طول حياته، على إنضاج شخصيته ومعارفه وقدراته ومهاراته وأذواقه... لكنني سأحدد من بين كل هذه المستويات اللانهائية من الأمية ثلاثة فقط، كونها الأهم في سلم الأسبقيات.

المستوى الأول من الأمية هو الأمية الأبجدية وينعت بها العاجزون عن القراءة والكتابة الأبجديتين. التقارير الدولية للتنمية البشرية تعتمد حصريا على هذا المستوى من الأمية دون غيره. والمغرب، بعد أزيد من خمسين عاما على نيل الاستقلال، لا زال أزيد من نصف سكانه أميين بالمعنى الأبجدي الأولي...

المستوى الثاني من الأمية هو أحادية اللغة وينعت بها من تلقوا تعليمهم وتكوينهم بلغة واحدة وحيدة. وجيل ما بعد قرار تعريب التعليم في المدرسة العمومية المغربية سنة 1986 جيل مهدد بالانضواء تحت هذا الصنف من الأمية، بطلبته وأساتذته.

المستوى الثالث من الأمية هو الأمية المعلوماتية وهي أمية جديدة لكونها، حسب إحصائيات رسمية، تشمل حتى المدرسين والقيمين على دروس ومخططات محو الأميات الدنيا الأخرى!...

● ماذا تعنون بـ «موت الشفافية» بالمغرب؟

○ الموت والنهايات هي أهم سمات فلسفة «ما بعد الحداثة»: «موت الإنسان» ، «موت المؤلف»، «موت الزعيم»، «موت الإيديولوجيا»، «نهاية التاريخ»...

ولكم اندهشت لسماع «عناكب» النقابات والأحزاب تتبنى خطاب «ما بعد الحداثة»!

ولكم حيرني اكتشاف «عناكب» النقابات والأحزاب التي تعيش حياتها «مختفية» في انتظار الانتخابات بعد الانتخابات، معتمدة، خلال مدة تخفيها، على ما ستجود عليها شباكها من طرائد، وهي تبشر بموت «العمل» وبحياة «اللعب»! فتراها تغير ثوابتها ومبادئها لمواكبة التطورات، وتؤيد قوانين الطوارئ بحجة الإرهاب والخطر الخارجي ثم تفتح، عند الفشل والهزيمة، إمكانية العودة إلى خطاب المعارضة للتقرب من الجماهير...

«موت الشفافية» يقابله «ميلاد اللعب» بكل أشكاله بما في ذلك «اللعب بمصائر الناس».

● وماذا عن «موت السياسي»؟

○ «موت السياسي» هو استعداد لوضع الذات الحزبية، فردية أو جمعية، رهن إشارة قوة تتجاوزها، بحيث يصبح الفاعل السياسي مجرد «لاعب» ويصبح معه الإطار السياسي مجرد «أيقونة»، بينما يبقى الفاعل الحقيقي والوحيد هو «المخزن». ربما كان هذا هو التصور العام لدى المغاربة عن الفعل السياسي والحزبي بالبلاد بعد 1998، سنة «التناوب والتوافق»، وما العزوف عن المشاركة في الانتخابات إلا دليل على ذلك.

محمد سعيد الريحاني

> «موت السياسي» هو استعداد لوضع الذات الحزبية، فردية أو جمعية، رهن إشارة قوة تتجاوزها، بحيث يصبح الفاعل السياسي مجرد «لاعب» ويصبح معه الإطار السياسي مجرد «أيقونة»، بينما يبقى الفاعل الحقيقي والوحيد هو «المخزن»

عينك ميزانك

بأي حال عدت يا عام..؟

لم تعد تفصلنا عن عتبة السنة الجديدة 2009 إلا خطوات، ولا يسعنا ونحن نودع هذا العام بكل ما له وما عليه، سوى أن نستحضر كل اللحظات التي تركت بصمة عميقة في نفوسنا، سواء تلك التي طبعتها بقبلة رقيقة فوق وجنتينا، أو التي حفرتها على حين غرة في ظهرنا بأظافرها، ومن سوء حظنا أن وشم الأظافر يملأ صفحات عديدة من دفاترنا، ويغطي وجه مسافات عريضة من مساحة لحظاتنا، ولحكمة أرادها الخالق جعلنا نحمل ظهورنا خلفنا، رأفة بنا حتى لا نرى عمق الحفر التي تجتاح خرائط ظهورنا، والأوزار اللا مرئية التي تحملها، وإن كنا لا نحس بثقلها بشكل مباشر، غير أن عبئها يملأ أمكنة واسعة في نفوسنا.

سجل عداد هذا العام «الحديث دائما على مستوى المملكة»، كثيرا من الزيادات في الأسعار المرتبطة بالمواد الغذائية الأساسية والنقل والماء والكهرباء، وما شابه ذلك من الضروريات اليومية...، مع استمرار لازمة تجميد سقف الأجور، وهو الفعل الذي خلف في المقابل مسيرات شعبية، ووقفات احتجاجية حاشدة تنديدا بالضرب اللاذع الذي سجله عداد القفزات الصاروخية في الأسعار، للقدرة الشرائية لفئات عريضة من المغاربة.

احتضنت أجندة هذا العام أيضا، أحداثا لا إنسانية وتدخلات همجية لقوات الأمن بمنطقة «سيدي إفني»، حيث عاشت هذه المدينة الجريحة إيقاعات غاية في الوحشية، سرت أخبارها بسرعة البرق في دول المعمور، وتناقلت سيرتها الفضائيات وترصدت حركتها الهوائيات المقعرة، في نقل مباشر لصور ومشاهد «لا إنسانية» من قلب مملكة محمد السادس، في ريبورتاجات حية من عين المكان، تؤكد مستويات الاحترام المتقدمة التي تكنها الدولة المغربية لمواطنيها.

قساوة الطبيعة هي الأخرى حفرت وشما عميقا في نفوس المغاربة خلال هذا العام، عبر الأمطار الطوفانية والسيول الجارفة، والعواصف الرعدية التي جاءت على الأخضر واليابس في مناطق عديدة من التراب الوطني ، حيث حصد شمال المملكة حصة الأسد من الخسائر المادية والبشرية التي نزلت على شكل صواعق من السماء.

كانت هذه مقدمة لأبرز اللحظات التي تكبدت فيها الأغلبية الساحقة من الشعب المغربي، كدمات نفسية غائرة في العمق، يرتبط شق واسع منها بسوء التدبير الناتج عن «سوء النية»، مما يعني أن السواد الأعظم من مساحة اللحظات الحالكة على امتداد فصول السنة التي نودعها، كانت مقصودة وجاءت عن «سبق إصرار وترصد»، تحكمت فيها «النية المبيتة»، بما فيها الكوارث المرتبطة بالسماء، فلو أنها وجدت أرضا صلبة وبنيات تحتية متينة تستوعبها، لما كان لها نفس الدرجة من التأثير على البلاد والعباد!

ناهيك عن الأوقات المغربية العصيبة التي دونتها مذكرة هذه السنة، في المجالات المرتبطة بالسياسة والاقتصاد والثقافة والرياضة، حيث سجلت هذه الأخيرة كوارث لا مثيل لها هذا الموسم، بدءا من نتائجها الخجولة جدا ضمن إقصائيات الكأس الإفريقية بـ «غانا» مرورا بحصادها المأسوف عليه بالألعاب الأولمبية بـ «بيكين» وصولا إلى أجواء بطولة وطنية باردة في كرة القدم.

بالرغم من ندرة اللحظات الجميلة داخل أجواء وفلك السنة التي نحن بصدد توديعها، نتذكر جيدا أننا لم نيأس في تلمس الطريق بين دروب هذا العام، بحثا عن النقط البيضاء الساطعة وبقع الضوء المنيرة، نسترق السمع ونسابق الصوت، والأمل يحذونا لانتزاع لحظات طيبة نحتفظ بها للذكرى.

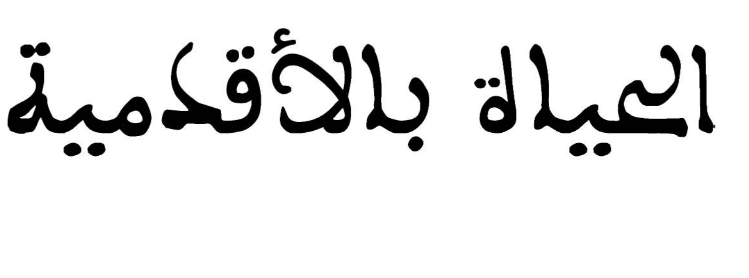
اسماعيل بوقاسم
smail_boukacem@hotmail.com

ملخص "سردي"
لبيانات أكتوبر
السنوية

قصة قصيرة

بقلم محمد سعيد الريحاني

عن المجموعة القصصية "موسم الهجرة إلى أي مكان"، 2006








"هناك حلول كثيرة لمشاكل جمة مقابل صعوبات لانهائية"

سيمون بوليفار
Simón Bolívar

منذ دخلت المدرسة في سن السابعة من العمر وأنا أدرس في كل فصل ثلاث سنوات أعاشر خلالها ثلاثة أجيال. وقد وسعت بهذه السياسة دائرة معارفي لتشمل كل أحياء المدينة. فقد صار لي أصدقاء في كل مكان كما صار لي أصدقاء من كل الأعمار.ولما وصلت قسم الشهادة الابتدائية بعد رحلة الشتاء والصيف التي دامت خمسة عشر عاما، كان لي أصدقاء في القسم الذي أدرس فيه وآخرون في الثانوية وغيرهم في الجامعة أو في مراكز تكوين المعلمين بعضهم اختار العمل معلما رسميا في مدرستي ويتعامل معي كصديق طفولة يتحسر عليها وأنا لازلت أعيشها....

لا أعتقد أن الأمر يتعلق بضعف مستوى المدرسين كما لا أعتقد أنني بليد أو كسول ولكنها الحكمة الآمنة التي فطمنا عليها جميعا ولم يعد يؤمن بها غيري وبعض الصفوة من طليعة رجال الغد: **" العجلة من الشيطان"**، ولذلك فقد تحملت، بمعية هذه الصفوة من التلاميذ، مهمة تعميم هذه الفلسفة على العالمين. ولكن قبل الخروج للناس، كان علينا أن نمارس التعاليم التي سنبشر بها الناس وأولها: **" ما فاز إلا النوم"**. فقد واصلنا النوم لمدة ثلاث سنوات في كل فصل حتى تغيرت المسطرة النظامية المسيرة للنجاح والرسوب فأصبح لا يسمح بلزوم فصل دراسي لأكثر من سنة واحدة لمن سبق له تكرار فصلين دراسيين.لكن المسطرة الجديدة، رغم شكلها الزجري، فقد كانت عاملا مساعدا لنا من أجل المبالغة في النوم بغية المبالغة في النجاح لأننا كنا نعلم علم اليقين أننا ناجحون كل سنة من السنوات القادمة **" أحب من أحب وكره من كره"**، كما كان يردد المكافحون والمجاهدون والمناضلون القدامى وكل من كان يؤمن بأنه يبذل جهدا....

المسطرة الجديدة ضمنت لنا النجاح طيلة مدة إقامتنا في الابتدائي والإعدادي لأن الإدارة لا تنوي طردنا وحرماننا من التمدرس قبل بلوغ سن الرشد. لكن في المرحلة الثانوية، تفاجأنا بالإيقاع الجديد ووجدنا أنفسنا غير محميين بقانون أو مسطرة تضمن لنا النجاح دون جهد. وبعد أربع سنوات، كان كل رفاقي خارج أسوار المدرسة وقد نيفوا على الثلاثين من العمر يبحثون عن مقعد في قسم الباكالوريا في ثانوية حرة بعدما استحال وصولهم إليها عبر قناة التعليم العمومي.

في الثانوية الحرة، وجدنا السند الذي فقدناه في السنين الخوالي. فلكي تصبح طالبا له الحق في الدراسة في صف الباكالوريا يكفي أن تكون كبيرا في السن وأن تدفع تسبيق الشهر الأول. لكن الفرحة الكبرى كانت خبر نجاحي في الدورة الأولى مع النوابغ من تلاميذ الإقليم. طبعا لم أكن الوحيد فكل رفاقي كانت أسماؤهم على سبورة الشرف ضمن الناجحين لأن إجاباتنا على اوراق الامتحان كانت واحدة. فكل وريقة كنت أتلقاها ممن كنت أستجديهم من نوابغ التلاميذ في القاعة، كنت أمررها للرفاق الذين يحفرون لي ظهري برؤوس أقلامهم بعصبية تزداد حدتها مع اقتراب عقارب الساعة الحائطية من موعد جمع الأوراق وغلق أبواب القاعات...

في الجامعة، كان **خاي احمد الزيزوة،** في وجاق مقصف الكلية، خبيرا بحق في تحضير الشاي المغربي المنعنع . وكان لخبرته في تحضير الشاي ومهارته في خدمة الزبناء فعل السحر في احتفاظنا بمائدة قرب وجاقه لمدة سبع سنوات بالتمام والكمال تخرج خلالها مجايلونا والأجيال الستة الموالية لهم وحصلوا على مناصب شغل وتسلقوا المراتب... ولم ننتبه إلا على وقع رنين القانون الجديد الذي لوح بالطرد في وجه المتقادمين. ولحسن حظنا، نلنا شهادة الإجازة الجامعية في ذات السنة. لكن حسن الحظ لا يعني الفرح بالمكسب لأننا كنا ننيف على الأربعين وكل مباريات الشغل تؤكد على سن الثلاثين كأقصى سن بالنسبة للمتباري. وهذا يعني أننا حملة شواهد محكوم عليهم بالعطالة إلى الأبد.

والحل؟

البعض نصحني بالبحث عن وسيط نافذ، يسهل عليه ما صعب على القانون.

البعض الآخر نصحني بالبحث عن وزير أو برلماني يستعمل سلطته ونفوذه لصالح ولوجي دنيا العمل. لكنني فضلت رفع دعوى قضائية للتخفيض من عمري وكان علي أن أنقص أحد عشر عاما من عمري ليصبح عمري ثمانية وعشرين عاما كي أحتفظ باحتمال اجتياز المباريات خلال السنتين المتبقيتين للسقف العمري المحدد: ثلاثون عاما.

خلال خمسة عشر يوما في المحاكم، سافرت في الزمن نحو الماضي وصار عمري ثمانية وعشرين عاما فتقدمت لأول مباراة. اجتزت الامتحان الكتابي بسلام. لكن، في الامتحان الشفوي، صعب علي الأمر وبدأ الفشل يلوح لي في عيون محاوري الثلاث على الحافة الأخرى من الطاولة. ولم أجد بدا من الارتماء على أقدام الأساتذة تحت الطاولة بيننا وتقبيل أحذيتهم واحدا واحدا، فردة فردة والتوسل إليهم بإنقاذي من الرسوب المحقق، طالبا الرحمة لآبائهم وأمهاتهم وأجدادهم وجداتهم ... ولم أستو إلا على وقع ربت أكثر من يد على أردافي تطلب مني القيام وتعدني بالنجاح في المباراة.

أخيرا دخلت دنيا الشغل.

أخيرا ولجت عالم الإنتاج.

لكن ثمة ضوابط وخطوط حمراء لا يجب علي المساس بها: أولياء نعمتي من المشغلين وزملائي من المستخدمين. وعليه، يجب أن ألجم ميلي للترقي وتحسين وضعيتي الاجتماعية حتى لا أصطدم مع مشغلي وزملائي وأن أكتفي بانتظار ترقيتي بالأقدمية ... هذا التوجه الحكيم فتح عيني على فلسفة تستحق الممارسة: " **الحياة بالأقدمية**" فهي أكثر أمانا من مخاطر المنافسة والمغامرة وأكثر من ذلك فهي مضمونة: ففي السنة المحددة تترقى دون امتحان أو شهادة أو أي شيء...

فتحت، إذن، عيني بمنظار جديد، منظار الأقدمية، وانبهرت للنجاحات التي تكون الأقدمية وراءها وللفتوحات التي تكون الأقدمية مبدعتها وللعلاقات التي تكون الأقدمية ملهمتها... ووجدتني أربح الأحكام القضائية بالتقادم، وأكسب احترام الصغار لأنني أقدم منهم، ويعتبرني الوافدون الجدد على المدينة "**كابن المدينة الأصلي**" لأنني أقدم منهم فيها، وآخذ التزكية من الحزب للتقدم للانتخابات لأنني أقدم من باقي المرشحين في اقتناء بطاقة العضوية في الحزب، ويصوت علي الجيران لأني قديم في الحي يعرفون أسرار دواخلي وأعرف مجاهل أعماقهم... هكذا، درجة درجة، وجدتني أقترب من مواقع تدبير الشأن العام والمساهمة في التنمية فأسسنا فيدرالية تنضوي تحتها كل الإطارات الجمعوية بالمدينة ندعو من خلالها

المواطنين إلى تبني فلسفة " **الحياة بالأقدمية**" كسبيل أضمن لتحقيق الأهداف دون مخاطر أو مغامرات ولا نعير أدني اهتمام لمن يحاول التشويش علينا بتسميتنا قدحا "**جمعية قدماء كسالى الثانوية الوحيدة بمدينة خاء**" ووصف عملنا التنموي على أنه انتقام لماضي الكسل الذي عشناه في ضروب المؤسسات التعليمية، ورغبة دفينة لقبر الإجتهاد وروح التنافس الشريف ومحو الكفاءة من الوجود وانبعاث سلطة قدماء الكسالى.
لا يهمنا القيل والقال، نحن عمليون ونركز حاليا على الأشكال الضاغطة لتحريك الملف نحو المركز وعلى الأدوات القانونية التي ستعجل بتحقيق مطلب "**الأقدمية**" وجعله واقعا ملموسا. أما الأشكال الضاغطة فهي مجموع الإطارات والقوى الحية المنضوية تحت فدراليتنا وهم في غالبيتهم رفاق الأمس متشبعون بقيم "**الحياة بالأقدمية**". وقد كان لإيمانهم هذا بمصداقية مطلبهم دافع كبير في إنجازه وتحقيقه، بعد حوار مع السلطات المعنية قبل الخروج إلى الجماهير المبتهجة، صائحين:
- " أنجزت المهمة **!** لقد سويناها : فلا مباراة بعد اليوم ولا شواهد ولا كفاءة ولا مزايدة ولا رياء ... عيشوا حياتكم بالأقدمية. اقدموا وتقادموا وسترون بأم عيونكم تحقق الأماني التي استعصت على سواعدكم. أيها الإخوة، بشرى لكم وهنيئا لكم ولسلالتكم بالإنجاز التاريخي وبالحقيقة السعيدة وإلى لقاء نضالي قريب مع مطلب جماهيري جديد"...
الدموع تطل من عيني حين أتذكر تلك اللحظات التاريخية المؤثرة. لم أحلم في يوم من الايام بدخول التاريخ لسبب بسيط وهو أنني لم أعره في يوم من الأيام أدنى اهتمام. لكن الله يهدي من يشاء، متى شاء وحيثما شاء. فالحمد لله على هذه الهداية. الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. الحمد لك والشكر لك على فضلك ونعمك، يا سيدى ومولاى، يا مالك يوم الدين، يا رب العرش العظيم، يا حى يا قيوم، يا واحدا يا أحدا يا فردا يا صمدا، يا أرحم الراحمين يا الله...

مدينة القصر الكبير، بتاريخ: 2006/01/03

قصة قصيرة

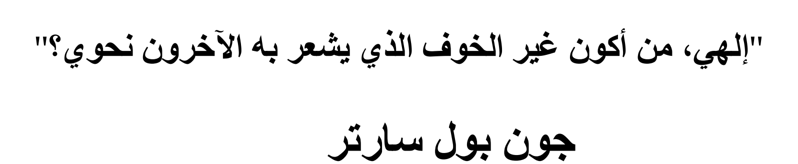
بقلم محمد سعيد الريحاني

عن المجموعة القصصية "موسم الهجرة إلى أي مكان"، 2006



كاتب





"إلهي، من أكون غير الخوف الذي يشعر به الآخرون نحوي؟"

جون بول سارتر

<u>في البدء، كانت الابتسامة على وجوه الجميع:</u>

1- سأكون أسعد الناس حين أرى العالم يستقبلك ككاتب!...
2- أنا لا أطلب منك سوى أن تخصص لكل صديق من أصدقائك إهداء على الصفحة الأولى من كل إصدار!...
3- أريدك أن تكون من مرتبة أرنست همينغواي وألا تقبل بأقل من جائزة نوبل للآداب!...
4- أنا أريدك أن تتمم مطالب أبي الطيب المتنبي وألا تحيد عن طلب السلطة أبدا. فلا معنى لمثقف دون سلطة ولوكانت سلطة الكلمة!...
5- الأفضل أن تكون كالأعشى وتطلب المال حتى يصبح الذهب في صحون موائد فطورك وغذائك وعشائك!...
6- أنا أنتظر اليوم الذي ستصبح فيه مثل ج.ك. رولينـز تبيع مئات الملايين من النسخ وتقلب الدنيا وتقعدها مع كل إصدار وتلهب شوق القراءة في الناس ليصطفوا في منتصف الليل أمام المكتبات طلبا لنسخة وحيدة بعد نفاذ الطبعات الأولى وتدفع اللصوص لتحويل اهتمامهم من سرقة المال إلى سرقة الكتب فيغيرون على مخازن الكتب وينهبونها ويعيدون بيعها في السوق السوداء!...
7- أما أنا فيكفيني ان أرى صديقي الذي اختار الطريق الأصعب أن أراه يختار المثل الأصعب في الطريق الذي اختاره: أن يتحلى بشيء من شيم جون بول سارتر وأن يكون ما يقوله، وان يمارس ما يبشر به، وان يكتب ما يفكر فيه حتى ولو أضاع صداقة كل من هم حواليه وصار وحيدا معزولا...

<u>ثم بدأت الرائحة تصل خياشيم الضباع:</u>

1- قيل لي أنك اقتحمت باب بورصة الثقافة مبكرا! لكن ألا تعلم أن هذا المجال لا يصلح للاستثمار والأرباح السريعة؟!...
2- كتابك صغير للغاية وأنا قرأته واقفا خلال نصف ساعة!...
3- لقد اخترت ثمنا غاليا لكتابك هذا!...
4- يقال أنك نميت رأسمالا هاما من خلال إصدارك الأخير!...
5- لقد اخترت توقيتا مناسبا. فصدور كتابك بصورتك الشخصية على غلافه الخلفي مهم للغاية خاصة وأننا على أبواب الانتخابات والتعريف بالمرشحين!

دهشة الأصدقاء:

- لقد اعجبني إصدارك أيما إعجاب! لكن ما يحز في النفس هو موقف فدرالية قدماء كسالى الثانوية الوحيدة بمدينة خاء من صدور عمل ثقافي جديد وميلاد مثقف جديد!...
- وما هو موقف فدرالية قدماء كسالى مدينة خاء؟
- ولكنك معني بالأمر! ألا تعرف موقفها؟!
- لا.
- حسنا. لقد قرروا أمس"**قتلك رمزيا**".

مطالب فدرالية قدماء كسالى الثانوية الوحيدة بمدينة خاء:

أولا: قتله رمزيا.
ثانيا: عزله عن كل الفاعلين من أصدقائه الذين يتم التعرف على اسمهم أو عنوانهم أو صورتهم.
ثالثا: عرقلة تنقل كتبه بالطعن في سيرته والتشكيك في قصده.
رابعا: منع المتعاونين معه من توزيع كتبه.
خامسا: إرغام كل من ساهم في التوزيع على سرقة المال الذي جمعه من بيع النسخ التي اؤتمن إياها.
سادسا: إرغام كل من ساهم في التوزيع ولا زال في حوزته نسخ متبقية على الاحتفاظ بتلك النسخ وبالمال ونكران معرفته إلى الابد.
سابعا: تخويف الأصدقاء من مغبة الاستمرار في مجالسته لكونه صار يشكل خطرا على الوضع العام.
ثامنا: التوسل، عبر الأقارب والمعارف وأبناء العم والخال، لدى الصحف المحلية والجهوية والوطنية لعدم نشر أعماله مستقبلا.
تاسعا: التأثير على أرباب المكتبات والأكشاك التي تعرض كتبه لدفعهم إلى إخفائها وإبعادها عن الزبناء القراء.
عاشرا: قتله نهائيا.

نور حكمة قديمة من صديق قديم:

حين يقدمك الناس للغير، في حضورك أو غيابك، اهتم بما يقال أكثر من أي شيء آخر. إنهم، في ذلك التقديم، لا يقدمون إلا أنفسهم...

ثم بدأ الافتراس:

*** كلام الجرائد:**

"تعرض، ليلة امس، الكاتب سين لاعتداء منظم على طريقة الجماعات المسلحة في عرض خيرة شوارع مدينة خاء، تحت الأضواء الليلية الساطعة: عصابة جيدة التحضير تعترض طريقه بشكل مسرحي مدروس ومعد سلفا، تشهر السكاكين في وجهه وتنهب عناوين أصدقائه في هاتفه النقال وساعته اليدوية... دون خوف من حسيب أو رقيب.

ففي الوقت الذي يكرم فيه المبدع عند الأمم المتحضرة، يحز في النفس أن نقرأ أخبارا تتكرر كهذه في ظل صمت مطبق يخفي تواطؤا شنيعا وتشفيا غير مبرر..."

*** كلام الزملاء في العمل:**

- لم يأت اليوم للعمل...
- لماذا؟!...
- لا زال تحت الصدمة...
- صدمة ماذا؟!...
- لقد دوهم بيته ليلا خلال نومه ولم يسرق أي شيء. فقد اكتفى المداهمون بتغيير مكان قطع خفيفة من الأثاث لتحذيره عند يقظته...

*** شكاية لدى مدير مكتب البريد بالمدينة:**

""إلى السيد مدير مكتب البريد بمدينة خاء
الموضوع: استفسار حول عدم التوصل بالمراسلات
تحية طيبة

أما بعد، فيؤسفني ان اشعركم بعدم توصلي بالمراسلات التي يشعرني بها مسبقا كل من يراسلني حتى اكون في الاستقبال. لكنني منذ فترة غير وجيزة وانا لا اجد في علبتي البريدية غير تواصيل الضرائب وفواتير الماء والكهرباء والهاتف والأنترنيت...

وتأسيسا على ما سبق، ولأن الأمر لم يعد مجرد صدفة أو مصادفة، فإنني أتقدم إليكم بطلب تبرير معقول لما حدث ولا زال يحدث.والسلام."

*** إعلان نتائج أول مباراة مهنية بعد ولوجي عالم الكتابة والنشر والتوزيع:**

التلاعب بنتائج المباراة، تزوير مجهودات المتبارين، الترسيب التعسفي، الإهانة، الإذلال، الإقصاء...

*** رد على تهديد بالاعتداء علينا لاحتجاجنا على نتائج المباراة وأشكال إخراجها:**

"إلى الكاتب المحلي لنقابة خاء
الموضوع: رد على تهديد
بعد التحية

تلقيت اليوم زوالا، على لسان رسولكم المناضل خاء ، نص التهديد الشفهي بالاعتداء على شخصنا. ولأنني تعرضت مند قراري حمل القلم كسبيل للإسهام في النقد والتنوير الاجتماعيين لسلسلة من الاعتداءات، فإنه لا يمكنني سوى أخذ تهديدكم مأخذ الجد. ولذلك أشعركم أن أي اعتداء سنكون موضوعه إما من طرفكم شخصيا أو من طرف آخرين، معلومين أو مجهولين، ملثمين أو مكشوفي الوجه سيجعل من تهديدكم هذا مرجعا للاعتداء ومن رسولكم المناضل خاء شاهد إثبات. كما أنني أحتفظ بنسخة من هذا الرد لليوم الأسود. والسلام."

<u>أنفاس الضباع من أفواه الأصدقاء:</u>

<u>الأول</u>: صديقي، هل تريد تغيير العالم؟!...
<u>الثاني</u>: الناس مرتاحون هكذان وانت مالك؟!...
<u>الثالث</u>: هل أنت مستعد للتضحية بحياتك فداء لعوام يحاربونك؟!...
<u>العاشر</u>: صديقي، استيقظ**!...**
<u>المئة</u>: إنك فقط توفر للطفيليين وحثالة الاحياء فرص عمل بتمكينهم من العض في جهودك ووجودك**!**...
<u>الألف</u>:استيقظ، يا صديقي، فالمبدع في عين الإنسانية في مكان آخر، هو كنز ثمين وهبة إلهية إلى المعذبين في الأرض. ولكنه، بالنسبة للضباع حواليك، هو مجرد وجبة**!**...

القصر الكبير، بتاريخ 27 يناير 2006

السيرة الذاتية

فهرس الكتاب

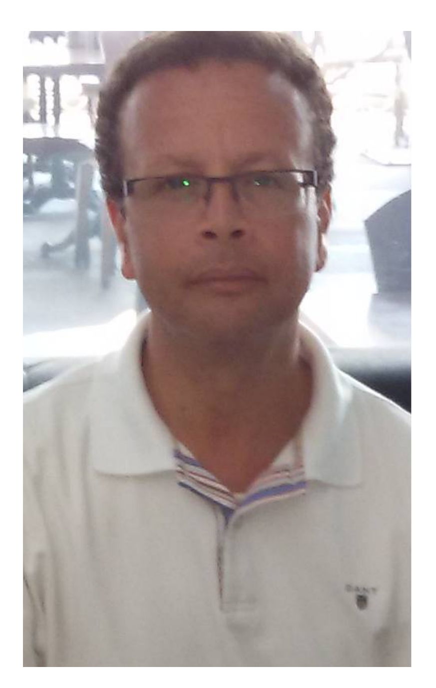
I- مقدمة.. 3
II- حوارات صحفية.. 7
حوار أجرته عقيلة رابحي، يومية "صوت الأحرار" الجزائرية.................. 9
حوار أجراه إدريس ولد القابلة، أسبوعية "المشعل" المغربية............... 13
حوار أجراه محمد العناز وسليمان الحقيوي (مقتطفات)................... 21
رسالة تضامن من المترجم الدكتور سليم عبدلي 23

III- بيانات أكتوبر السنوية 2003-2009........................... 25
1-بيان أكتوبر السنوي الأول 2004.. 27
2-بيان أكتوبر السنوي الثاني 2005....................................... 31
3-البيان السنوي الثالث 2006 (اليوم العلمي لحقوق الإنسان)......... 35
4-على هامش الانتخابات التشريعية 7 شتنبر 2007....................... 43
5-بيان أكتوبر السنوي الرابع 2007.. 47
6-ملتمس إلى السيد رئيس تحرير يومية "ن.م" المغربية.................. 53
7-عن المطالبة بإلغاء نتائج "الانتقاء" القبلي الخاص بمباراة تدريس أبناء الجالية بأوروبا الغربية لموسم 2008.................................. 55
8- نحو هيأة قطاعية تعليمية مستقلة "للحقيقة والإنصاف"................... 57
9- بيان أكتوبر السنوي الخامس 2008..................................... 61
10- على هامش إجراء أول مباراة لولوج مركز تكوين المفتشين في عهد فلسفة "التناوب والتوافق والت..." 67

VI- ملخص "سردي" لبيانات أكتوبر 89
أ- الحياة بالأقدمية (عن "موسم الهجرة إلى أي مكان"، 2006) 91
ب- كاتب (عن "موسم الهجرة إلى أي مكان"، 2006)................ 95

السيرة الذاتية لمحمد سعيد الريحاني

- حاصل على شهادة **الماستر** في **الترجمة والتواصل والصحافة** من **مدرسة الملك فهد العليا للترجمة** بطنجة/المغرب (تابعة **لجامعة عبد الملك السعدي**، تطوان/المغرب)، و على شهادة **الماستر** في **الكتابة الإبداعية** من كلية الفنون والعلوم الاجتماعية **بجامعة لانكستر** بالمملكة المتحدة، وعلى شهادة **الإجازة في الأدب الإنجليزي** من كلية الآداب والعلوم الإنسانية **بجامعة عبد الملك السعدي**، تطوان/المغرب.



- عضو "**اتحاد كتاب المغرب**"منذ 2008، وعضو هيأة تحرير "**مجلة كتابات إفريقية**" الأنغلوفونية ***African Writing Magazine*** الصادرة من مدينة بورنموث ***Bournemouth*** جنوب **إنجلترة** منذ 2010، وعضو الهيئة الاستشارية **للتقرير العربي للتنمية الثقافية** الذي تصدره **مؤسسة الفكر العربي** من **بيروت** منذ 2010...

صدر له باللغة العربية:
- "**الاسم المغربي وإرادة التفرد**"، دراسة سيميائية للإسم الفردي **(2001)**
- "**في انتظار الصباح**" ، مجموعة قصصية **(2003)**
- "**موسم الهجرة إلى أي مكان**"، مجموعة قصصية **(2006)**
- "**الحاءات الثلاث**"، **أنطولوجيا القصة المغربية الجديدة (**حاء **الحلم**، 2006**)**
- "**الحاءات الثلاث**"، **أنطولوجيا القصة المغربية الجديدة (**حاء **الحب**، 2007**)**
- "**الحاءات الثلاث**"، **أنطولوجيا القصة المغربية الجديدة (**حاء **الحرية**، 2008**)**
- "**تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب**" (الجزء **الأول**، 2009**)**
- "**تاريخ التلاعب بالامتحانات المهنية في المغرب**" (الجزء **الثاني**، 2011**)**
- "**موت المؤلف**"، مجموعة قصصية **(2010)**
- "**حوار جيلين**" (مجموعة قصصية مشتركة مع القاص المغربي **إدريس الصغير**) 2011
- "**عَدُوُّ الشَّمْسِ، البَهْلَوَانُ الذِي صَارَ وَحْشاً**"، **أول** رواية عن **الثورة الليبية** (2012)
- "**وراء كل عظيم أقزام**"، مجموعة قصصية **(2012)**
- "**لا للعنف**"، مجموعة قصصية **(2014)**، منشورات **مكتبة سلمى** بتطوان/المغرب
- "**حاء الحرية**" (خمسون قصة قصيرة جدا)، **(2014)**، منشورات **وزارة الثقافة المغربية** بالرباط/المغرب
- "**العودة إلى البراءة**"، مجموعة قصصية (2015)، منشورات **اتحاد كتاب المغرب** بالرباط/المغرب.
- "**صدقية الشعار الإعلامي العربي من خلال بناء الصورة الإخبارية**" (شعار قناة الجزيرة، "**الرأي والرأي الآخر**"، نموذجا)، 2015.

وصدر له باللغة الإنجليزية:

- ***Waiting for the Morning*** *(Short Stories)* Bloomington (Indiana/USA): Xlibris, 2013. **ISBN:** 978-1493104093

كما استضافته عدة كتب **للحوار**:
- **أنس الفيلالي**، "**رَيْحَانِيَاتٌ**" (سلسلةُ حوارات شاملة منْ **أربعينَ** لقاءً صحفياً مع **محمد سعيد الريحاني**)، عمان/الأردن: **دار الصايل للنشر**، الطبعة الأولى، 2012 (الطبعة المغربية: **مكتبة سلمى الثقافية**، تطوان/المغرب، 2015).
- كتاب جماعي، "**مع الريحاني في خلوته**" **(**ثلاثون حوارا في الفن والثقافة والأدب مع **محمد سعيد الريحاني** أجراها أدباء ونقاد وإعلاميون عرب) تطوان/المغرب: **مكتبة سلمى الثقافية**، الطبعة الأولى، 2015.

أشرف على **الترجمة الإنجليزية** للنصوص المكونة **للقسم المغربي** في عدة أنطولوجيات نشرتها دور نشر "**ريد سيه بريس**" و"**أفريكا وورلد بريس**" و"**مالت هاوس**":

- "**صوت الأجيال: مختارات من القصة الإفريقية المعاصرة**"، ***Speaking for the Generations: An Anthology of Contemporary African Short Stories*** (ثمانية نصوص مترجمة من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية لثمانية قصاصين مغاربة)، 2010.

- "**أنطولوجيا الشعر الإفريقي الجديد**"، ***We Have Crossed Many Rivers: New Poetry from Africa*** (خمس قصائد مترجمة من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية لخمسة شعراء مغاربة)، 2012...

له عدة **دراسات في الإعلام**، قيد الإعداد للطبع:
- "**مساهمة الإعلام في حوار الحضارات: الأسباب والوظائف والغايات**".
- "**الصورة الإخبارية في إعلامي الحداثة وما بعد الحداثة**" (دراسة مقارنة للأداء الإعلامي لقنوات **السي إن إن، أورونيوز، فرانس 24** و**الجزيرة**).

العلم ـــ قضايا ومحاكم ـــ 3

اعتداء

■ تعرض الكاتب المغربي محمد سعيد الريحاني الى اعتداء في عرض أهم شوارع مدينة القصر الكبير - مولاي علي بوغالب - من طرف عصابة كانت مدججة بالسلاح الأبيض، وسلبته ما كان بحوزته.

العدد 19842 الأحد 4 شعبان 1425 الموافق 19 شتنبر 2004

عزيزتي القارئة، عزيزي القارئ

هذا الكتاب هو ثمرة نضال حقيقي ضد أشكال الشطط والتلاعب بإرادة المهنيين وكرامة الموظفين من سنة 2003 إلى سنة 2009. وقد نضج هذا الكتاب سنة بعد سنة، بيانا بعد بيان، فاستحق بذلك أن ينشر مجمعا كشهادة صارخة للتاريخ، ضد كل أشكال التزوير والعبث الممنهج بإرادة المواطنين، ليكون بذلك وثيقة تاريخية من جهة وشكلا من أشكال رفع سقف حرية التعبير من جهة ثانية.

في زمن الحداثة وما بعد الحداثة بمقولاتها "موت الإنسان"، "موت المؤلف"، "موت الزعيم"، "موت الإيديولوجيا"... يحز في القلب أن نجد شعوبنا وأنظمتنا ترفع شعارات الردة من قبيل "موت الشفافية"،

"موت المصداقية"، "موت الكفاءة"، "موت النقابي" ، "موت السياسي"...

وفي ظل موت النقابي والسياسي، صدرت هذه البيانات كصرخات سنوية حرة وأبية ومستقلة دوت قوية على المستوى الوطني وحفرت حضورها عميقا في أداء الجهات الوصية على تزوير الإرادات، مضاعفة الارتباك في مراكز الشطط وأطرافه.

بيانات أكتوبر السنوية تدرجت حسب السنوات:
* من إحداث الصدمة، البيان الأول (10 أكتوبر 2004).
* إلى رصد ردود الفعل الصاخبة لقوى الصيد في المياه العكرة، البيان الثاني (18 أكتوبر 2005).
* إلى إدانة الانحراف النقابي في المغرب، البيان الثالث (بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2006).
* إلى النبش في الأهواء الإدارية في التعامل مع ملف التعليم، البيان الرابع (31 أكتوبر 2007).
* إلى مساءلة مفهوم "الكفاءة" في التسيير الإداري لقطاع التعليم بالمغرب، البيان الخامس (30 أكتوبر 2008).

والكتاب يعرضها مرتبة ترتيبا كرونولوجيا.

الثمن: 20 درهما